علم الاجتماع الصناعي



د. سليم العامودي



دار أسامة
المشرق الثقافي

إهداء ٢٠١٤

دار اسامة للنشر و التوزيع

الاردن



تأليف

د. سليم العامودي

دار أسامة للنشر والتوزيع
عمان - الأردن

دار المشرق الثقافي
عمان — الأردن

الناشر

دار أسامة للنشر و التوزيع

الأردن – عمان

ودار المشرق الثقافي

- **الإدارة:** هاتف: ٥٦٥٨٢٥٣ – فاكس: ٥٦٥٨٢٥٤
- **المكتبة: العبدلي:** تلفاكس: ٥٦٥٨٢٥٢
- **المكتبة: البلد:** تلفاكس: ٤٦٤٧٤٤٧

ص. ب: ١٤١٧٨١

الطبعة الأولى

٢٠٠٦م

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(٨٢٧/ ٤/ ٢٠٠٦)

٣٠٦,٣٦

العامودي، سليم ابراهيم

علـم الاحتماع الصناعي/ سليم ابراهيم العامودي.- عمان: دار أسامة، ٢٠٠٦.

(   ) ص .

ر.إ :(٨٢٧/٤/٢٠٠٦).

الواصـفات : /علم الاجتماع الصناعى//العلوم الاجتماعية//علم الاجتماع//الصناعة//التنمية الصناعية//الصناعات/

* تم إعداد بيانات الفهرسة و التصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

المقدمة:

لا شك أن علم الاجتماع وإن كانت له جذوره القديمة، إلا أنه أصبح فى هذه الأيام علماً مستقلاً له أهدافه وموضوعاته وفروعه المتعددة التي أصبح كل فرع فيها يمثل جانباً خاصاً له سماته وميزاته، بمعنى أنه أصبح علماً مستقلاً قائماً بذاته.

وعلم الاجتماع الصناعي هو علم بلا شك علم حديث تفرع عن علم الاجتماع العام وذلك بسبب ظهور المجتمعات الصناعية في العالم وخاصة في العالم الغربي، لذلك كان من الطبيعى أن تكون الصناعة وما يتبعها في حقل الصناعة الحديثة هي محور هذا العلم وكذلك المجتمعات الصناعية التي نشأت كصورة طبيعية لتمثل الحركة الصناعية الحديثة في العالم وهي مجتمعات لها عاداتها وتقاليدها وأفكارها وروابطها الخاصة بها، وكأنها عالم آخر يعيش ضمن الالة التي يعمل عليها يومياً.

ومن هنا قسمنا هذا الكتاب إلى سبعة فصول:

كان الفصل الأول والثاني: لتقديم مفهوم عصري لعلم الاجتماع الصناعي وموضوعاته، ومناهج البحث فيه، وتاريخ البحث والمراحل التي مرَّ بها هذا العلم.

والفصل الثالث: كان لدراسة التاريخ الاجتماعي للصناعة بوجه عام.

والفصل الرابع: فقد كان للحديث عن المؤسسة الصناعية والجماعات التي تمارس حياتها ضمن هذه المؤسسة.

أما الفصل الخامس: فقد أفردناه للحديث عن الصراع الصناعي متمثلاً في مصادر هذا الصراع وأشكاله والعلاقات الصناعية بين أفراد هذا المجتمع.

والفصل السادس: فقد بحثنا فيه سوسيولوجيا العمل الصناعي وموقف العامل الصناعي. وقسمنا العوامل إلى قسمين: موضوعية، وذاتية.

أما الفصل السابع: فقد كان للصناعة والتجميع، فناقشنا الانتاج المحلي وقدمنا صورة واضحة عن هذا المجتمع بكل طبقاته.


الفصل الاول
مفهوم علم الاجتماع الصناعي

مفهوم علم الاجتماع الصناعي وموضوعاته:

تمهيد:

إن علم الاجتماع الصناعي هو ثمرة من ثمرات المجتمعات الصناعية الحديثة ومن الطبيعي أن تكون الصناعة هي أبرز موضوعات هذا العلم الجديد وأكثرها انتشاراً وتنال اهتمام الباحثين فيه.

لذلك فإن تعريف (المجتمع الصناعي) ليس بالأمر البديهي، ولا حتى بالمهمة اليسيرة لمن يتصدى للبحث في علم الاجتماع الصناعي. وقد اعتدنا أن نسمع ذلك عن المجتمعات التي توصف بأنها (مجتمعات صناعية) كمجتمعات غرب أوربا، والمجتمع الأمريكي.

هنا ننظر إلى حقيقة اقتصادية فنية مفادها أن إنتاج السلع – الذي يتم داخل المصنع، ومن خلال استخدام الوسائل الفنية بأنواعها المختلفة، يؤثر أبلغ التأثير في الحياة الاجتماعية لأبناء تلك المجتمعات الصناعية، بل نجد هذا التأثير ينفذ إلى أخص مجالات هذا الحياة الاجتماعية والصقها بالإنسان. فنجد حوالي نصف عدد البالغين في هذه المجتمعات يكسب عيشه من الصناعة كعامل أو مستخدم أو صاحب عمل.

ثم نجد جميع أبناء هذه المجتمعات يعتمدون على الصناعة بشكل غير مباشر، سواء من خلال منشآتها أو خدماتها الإنتاجية أو تطورها الفني أو ظروفها الإقتصادية. وقد عاشت المجتمعات الصناعية ولا زالت تعيش حتى اليوم أثار الإنتاج الصناعي أو ظواهره المصاحبة.. مثل ظهور الطابع الآلي للحياة بأجمعها، ونمو المراكز العمرانية الكبرى، وتركز أعداد هائلة من البشر في مناطق ومدن معينة، وتفكك الكيان العائلي المتماسك الذي كانت تعرفه هذه المجتمعات في عصر ما قبل التصنيع، وظهور ألوان الصراع والتوتر الإجتماعي بين أصحاب العمل والعمال.

- **المجتمع الصناعي:-**

إننا بحاجة إلى معرفة ماهية المجتمع الصناعي وطبيعته نظراً لأهمية هذا العلم في حياتنا العامة. ولعل تعريف ريمون آرون لهذا المجتمع الصناعي يعد من أبرز الإسهامات التي يعتز بها هذا العلم. إذ يعرفه بأنه " المجتمع الذي تشكل فيه الصناعة الكبيرة نوع الإنتاج المميز. وبذلك يصبح المجتمع الصناعي ذلك المجتمع الذي يتم فيه الإنتاج داخل المنشآت الصناعية.

ولا شك أن تعريف آرون من الوضوح والقوة بحيث أنه يعبر تعبيراً دقيقاً عن طبيعة المجتمع الصناعي الذي يقصده، ولكن يعيبه هذا الاختصار الشديد الذي يجعله أعجز عن الإفصاح عن المقومات العديدة وعن السمات المعقدة لهذا النمط من المجتمعات.

لذلك لم يقتصر ريمون آرون على هذهِ الكلمات القليلة التي تضمنها تعريفه إذ راح يحدد السمات الخمس المميزة للمجتمع الصناعي. ومن خلالها يضع أيدينا على صور أقرب كمالاً وأكثر وضوحاً بطبيعة هذا المجتمع والتي تقدم أساساً قوياً للإنطلاق في تحليل طبيعة المجتمع الصناعي ومقوماته، ومن المهم أن نلاحظ أن هذا الإنطلاق من هذا التعريف سيمكننا من إدراك أهم ظواهر وعمليات التعبير الإجتماعي المرتبطة بعملية التصنيع. وقد حدد آرون هذه السمات الخمسة على النحو التالي:

١. أن المنشأة الصناعية أصبحت منفصلة تماماً عن الأسرة، وأن انفصال مكان العمل عن محيط الأسرة حتى في المجتمعات الغربية شرط لا يمكن أن تعتبره عاما كل العمومية على أي حال فالمنشأة الحرفية وعدد كبير من المنشآت الريفية تبين لنا أن انفصال مكان العمل والمنشأة من جهة، عن الأسرة من جهة أخرى، ليس ضرورة تاريخية.
٢. أن المنشأة الصناعية قد خلقت طريقة جديدة لتقسيم العمل ونحن نعلم أنه كان هناك نوع من التقسيم في جميع المجتمعات بين قطاعات الاقتصاد،

بين الفلاحين والتجار والصناعيين. وقد التزمت بهذا التقسيم التقليدي ودعمته وابرزته. ولكنها تقتضي علاوة على ذلك نوعاً من تقسيم العمل داخل المنشأة الصناعية نفسها وهو عبارة عن تقسيم تكنولوجي للعمل الذي يعتبر إحدى مميزات المجتمعات الصناعية المعاصرة.

٣. تقوم المنشأة الصناعية على تراكم رأس المال. فالحضارة الصناعية تتطلب أن يعمل كل صانع برأس مال كبير وأن يتجدد رأس المال هذا. ومن هذا المفهوم يمكن أن يخرج مفهوم الأقتصاد المتقدم. وقد كان كارل ماركس أول من انتبه إلي هذه السمة من سمات المجتمعات الصناعية الرأسمالية.

٤. منذ اللحظة التي يحتاج فيها العمل إلى رأس مال كبير يزدهر تعرض فكرة رابعة وهي فكرة الحساب العقلي، ففي منشأة كبيرة يلزم أن يحسب القائمون عليها بصفة مستمرة، لكي يحصلوا على أرخص تكلفة للسلعة التي ينتجونها، من أجل أن يتجدد رأس المال وينمو باضطراد. وما من مجتمع صناعي حديث يستطيع أن يشذ عما اعتاد الإقتصاديون البرجوازيون وكذلك الإقتصاديون الماركسيون أن يطلقوا عليه الحساب الإقتصادي... ومن الطبيعي أن تختلف طريقة الحساب تبعاً لأختلاف النظام الإجتماعي السياسي العام.ولكننا نستطيع القول أن لكل مجتمع صناعي يستلزم حسابا اقتصادياً دقيقاً، بدونه تقع خسائر فادحة في الثروات وفي الطاقة.

وينبه ريمون آرون إلى أنه يعني هنا الحساب الإقتصادي، وليس الحساب التكنيكي. ويضرب لنا مثلا التفريق الضروري بين الحساب التكنيكي والحساب الإقتصادي فيقول: "تأخذ مشروع السكك الحديدية الفرنسية، الذي يعتبر معجزة من الوجهة التكنيكية، ولكنه من الوجهة المالية يعتبر في حالة عدم توازن دائم. وأنا لا أقول أن عدم التوازن ناتج عن كمال المشروع من الناحية التكنيكية،

ولكن إدخال التحسينات التكنيكية يجب أن يخضع لحساب، فمن الواجب أن نعرف هل من المريح أن نحل جهازا أكثر كمالا محل جهاز ليس من الطراز الحديث. وإذا كانت مشكلة إستبدال آلة تعرض لمشروع خاص كمشروع السكة الحديدية فإنها تعرض كذلك لمجموع وسائل المواصلات.

٥. والسمة الخامسة والأخيرة من سمات المجتمع الصناعي التي يمكن أن نستخلصها من فكرة المنشآت الصناعية هي التركيز العمالي في مناطق العمل. هنا تظهر مشكلة ملكية وسائل الإنتاج. هناك تركز عمالي في كل مجتمع صناعي، ايا كانت قوانين ملكية وسائل الإنتاج. ولكن بالطبع عندما يكون هناك مئات أو الاف العمال في جهة وعدد قليل من الملاك في الجهة الأخرى، فإن مشكلة معينة لا بد وأن تعرض وهي المشكلة الخاصة بالعلاقة بين هؤلاء الملاك وبين العمال المكدسين. ومن هنا تحتاج كافة المجتمعات الصناعية إلى تنظيم معين لجماهير العمال وإلى مناقشة واسعة لمشكلة الملكية الفردية لوسائل الإنتاج.

إن فكرة الملكية الجماعية قديمة قدم العالم، وقدم المجتمعات المعقدة وقدم الحضارات المعروفة. وكان هناك دائماً في فترات معينة أناس يعترضون على الفوارق التي تجرها الملكية الخاصة، وكان بعض هؤلاء الناس يحلمون بالملكية العامة التي تضع حداً لتلك الفوارق. ولكن من الخطأ أن نخلط بين الحلم الإجتماعي القديم وبين المشكلة الإجتماعية التي تعاني منها المجتمعات الصناعية. لأن هذه، أول مرة في التاريخ يوجد فيها تركيز لتسديد للعمال، ويبدو أن وسائل الإنتاج تفوق بأبعادها إمكانيات الملكية الفردية.

تلك هي أبرز سمات المجتمع الصناعي كما حددها لنا آرون وكما يمكن أن نتبناها بشكل عام ومختصر كل الأختصار. إذ من الواضح أن شدة هذهِ السمة أو تلك أو مدى وضوحها يختلف حسب المنظور الايديولوجي الذي ننظر منه إلى المشكلة التي أمامنا.

كما أن هناك بعض الأساليب والسبل الإقتصادية التي عدلت من بعض السمات التي يؤكد عليها آرون، مثل تراكم رأس المال الذي ليس من الضروري أن يكون تراكما رأسماليا فردياً، ولكن يمكن أن يتحقق عن طريق سبل أخرى، كما سنوضح لاحقاً..فكل مجتمع صناعي يعتمد على الإنتاج الصناعي الكبير الذي يتم داخل منشأة صناعية أساساً، بالإعتماد على الطاقة الميكانيكية وليس على مجالات حياة الفرد. في عمله، وفي ترويجه، وفي ثقافته...

إن المجتمع الصناعي وكما حاولنا تعريفه هنا قد بات هو الموضوع الرئيس الذي يمثل لب الدراسة في علم اجتماع ومن جديد بدأ يكون لنفسه صورة حية متطورة عن مجتمع متغير. وقد حلت تلك الصورة الجديدة محل الصورة القديمة الجامدة. ولنا أن نتساءل عن المخاطر التي يتعرض لها هذا العلم الجديد بأن يتمسك بتلك الصورة الجديدة ويتشبث بها بطريقة قد تؤدي إلى الجمود من جديد. ولكن الأمل أن وعينا المتجدد بتلك المشكلة كفيل بأن يجنبنا الوقوع فيها.

لذلك فمن المرجح أن يظل علم الاجتماع الصناعي على اهتمامه بالموضوع الذي يرجع إليه الفضل في نشأته الأولى وهو ظاهرة، المجتمع الصناعي. كما أنه من الملاحظ أن صور التصنيع واشكاله وعمليات تنظيم الإنتاج الصناعي ايسر واقرب إلى التناول العلمي من المجتمع في صراعاته وتغيراته. وذلك مما يضمن لنا في المستقبل حيوية واستمرار الاهتمام بدراسة الظاهرة الصناعية.. ولهذا كله، والكثير غيره، فإن ذلك الفرع من فروع علم الاجتماع الذي يدرس الصناعة والمؤسسة الصناعية أخذ ينمو في السنوات الاخيرة بسرعة فاقت بكثير سرعة نمو علم الاجتماع العام.

وإذا كان علم الاجتماع يعمل على وصف وتفسير الفعل الاجتماعي بصفة عامة، فإن علم الاجتماع الصناعي يستهدف دراسة ذلك القطاع من الفعل الاجتماعي الناشئ عن الإنتاج الصناعي والمرتبط به. فالاجتماع الصناعي بهذا

المعنى هو – على حد تعبير عالم الاجتماع الصناعي الامريكي مور "هو تطبيق المبادئ السوسيولوجية (او الاجتماعية بصفة عامة) على تحليل نوع معين من العلاقات الاجتماعية. على أن الحديث عن الاجتماع الصناعي "كعلم تطبيق" ينطوي على خطر حدوث سوء فهمه كعلم لا يستهدف المعرفة، وإنما يسعى فقط الى تفسير الواقع". ولكن يجب أن نوضح مفهوم "التطبيق" هذا لا يعني أن مضمون هذا الفرع من فروع علم الاجتماع يتمثل في تقديم مقترحات وحلول علمية – أي برسم سياسة بالمعنى العلمي، ولكنه يعني اننا هنا بصدد تطبيق النظريات العامة لعلم الاجتماع على وقائع ومجالات خاصة من الواقع الاجتماعي.

ولعله من الافضل ولتجنب سوء الفهم هذا أن نقر شيلسكي Schelsky على النتيجة التي خلص إليها والتي تقول "الأفضل أن نعتبره علم اجتماع خاص".. غير أننا نجد أن علم الاجتماع الصناعي كعلم اجتماع خاص يدعي لنفسه الحق في تكوين نظرية عامة في احد ميادين علم الاجتماع – نجده ذا وضع فريد: فليس موضوعه قطعاً يمكن فصله منهجياً عن ميدان علم الاجتماع العام، وإنما هو نفسه نتاج تطور تاريخي، فأشكال الأسرة، والأقتصاد، والسياسة موجودة دائما حيثما وجد ناس يعيشون في مجتمع ما "من ثم كان علم الاجتماع العائلي، والاقتصادي والسياسي وأصبحت علوم اجتماع خاصة حقيقة، أما علم الاجتماع الصناعي فلم يوجد الا منذ أربعين عاما على الأكثر، ثم أنه لم ينتشر بعد في جميع أجزاء العالم. ذلك أن علم الاجتماع الصناعي يرتبط بمرحلة معينة من مراحل التاريخ الاجتماعي، وهو بالمعنى الدقيق لا يمثل "علم اجتماع خاص" وحسب، ولكنه "علم اجتماع خاص بالمجتمعات الصناعية".

وهكذا تولد نوع من التعارض في وضع علم الاجتماع الصناعي فهو يدعى لنفسه الاستقلال النسبي كسائر العلوم الاجتماعية الخاصة، ثم هو مرتبط في نفس الوقت بظروف وتطورات تاريخية معينة. لذلك عرف الاجتماع

الصناعي بعض المحاولات التي استهدفت حل هذا الغموض وهذا التعارض من خلال ادراجه ضمن احد العلوم الاجتماعية الخاصة الحقيقية أي تلك التي تتناول نظماً معروفة في كل المجتمعات. فهناك من ادخله ضمن علم الاجتماع الاقتصادي على اعتبار أنه العلم الذي يدرس "الحياة بين الناس في ميدان كسب العيش المنظم".

ثم أننا كثيراً ما نجد علماء الاجتماع الصناعي الالمان ينطلقون من مثل هذهِ التعريفات الصورية للمؤسسة، بحيث نجدهم يدرجون تحت هذا الميدان المؤسسات الزراعية، والحرفية بل "وكل تنظيم من الاشياء أو من الناس يستهدف إنجاز أعمال معينة (على حد تعبير جيل) و ما من شك في أن لهذهِ المحاولات ما يبررها. لاسيما بعد أن وصل كل من علم الاجتماع الاقتصادي، وعلم اجتماع التنظيم وهما من علوم الاجتماع الخاصة الحقيقة – في السنوات الأخيرة الى درجة عالية من التطور والازدهار. الامر الذي يمكن معه الاعتماد بأن الأرض قد مادت تحت قدمي علم الاجتماع الصناعي وضاع استقلاله".

غير أن تطور العلوم لا يخضع دائماً لمثل هذهِ الأسس المنهجية القاطعة. منها نحن نجد أن علم الاجتماع الصناعي قائماً على قدميه، متمتعاً باستقلاله وشخصيته المتميزة. واصبح يتناول اليوم البناء الاجتماعي للصناعة الحديثة، آخذاً في الاعتبار الظروف الاقتصادية العامة مثل القواعد العامة التي تخضع لها جميع أشكال التنظيم الاجتماعي، واعيا في نفس الوقت بعزل موضوعه من هذا السياق العام. وقد نجد مفهوم الصناعة قد تعرض لتفسيرات متباينة، فها هو مور يقول: "يمكن فهم الصناعة بأوسع معانيها على أنها إنتاج السلع والخدمات، أي مرادفا للتنظيم الاقتصادي. أما بالمعنى الخاص فتعني – الصناعة انتاج السلع المنظم، وذلك تمييزاً لها عن الأعمال المالية والتجارية، ثم يمكن فهم الصناعة بمعنى أكثر تحديداً بحصرها على عمليات استخراج المواد الخام وتصنيعها، التي

تتطلب عادة استخدام طاقة ميكانيكية". هنا يخلص دارندورف Dahrendorf الى أن الصناعة بهذا المعنى الاخير المحدد هي موضوع علم الاجتماع الصناعي كما نفهمه. وهو علم اجتماع خاص يتناول المشكلات التي سوف نتفق على تحديدها فيما بعد داخل نطاق عمليات الإنتاج الآلي للسلع في المناجم والمصانع الأخرى التي نمت منذ الثورة الصناعة في أواخر القرن الثامن عشر في كثير من دول العالم".

إن علم الاجتماع لا يمثل دراسة شاملة للإنسان في المجتمع إذ أن علم الاجتماع الصناعي لا يدعي لنفسه دراسة شاملة للصناعة من كافة جوانبها، فهناك علوم الاقتصاد وادارة الأعمال، والتكنولوجيا وبعض فروع الفيزياء والكيمياء، وغيرها من العلوم التي تهتم من جانبها ببعض فروع الصناعة. وحتى مع الاقتصار على مشكلات الإنسان في المؤسسة الصناعية نجد للاجتماع الصناعي بعض الجوانب المهمة التي تأخذ بعض الاهتمام من قبل الباحثين وعلى سبيل المثال العلوم التي تدرس العمل مثل طب العمل او الطب الصناعي ودارسة التربية للعمل وأهمها دراسة علم النفس الصناعي وسيكولوجيا العمل. ويتميز الاجتماع الصناعي عن هذهِ العلوم من خلال المشكلات التي يتناولها، وطرقه في البحث والدارسة، ولهذا السبب ننتقل الآن إلى الاتفاق على تحديد أدق لموضوع الإجتماع الصناعي ومناهجه.

أهم موضوعات علم الاجتماع الصناعي:

بدأت وتبلورت موضوعات علم الاجتماع منذ حوالي خمسين عاماً تقريباً وهو تاريخ ظهور هذا العلم اذ بدأت محاولات عديدة ومساهمات كثيرة من أجل تحديد ميدانه وطبيعة موضوعاته ولا شك أن الدراسات والبحوث التي قام بها الباحثون والمختصون في ميدان الانثروبولوجيا الاجتماعية والتطبيقية والمختصون في ميدان علم النفس الاجتماعي والبحوث التي اجراها اعضاء جمعية العلاقات الإنسانية في الصناعة التابعة لجامعة شيكاغو عام ١٩٤٢ قد ساعد على تشكيل مجال الدارسة الذي أصبح فيما بعد ميداناً لعلم الاجتماع الصناعي.

غير أن الجهود التي بذلت وتبذل لخدمة هذا الميدان الجديد لا تزال إلى الان غير كافية وهي على أي حال دون الجهود التي بذلت في ميدان علم النفس الصناعي... وتشير مؤلفات الاجتماع الصناعى – لا سيما الكتب الدارسية منها لمحاولات منهجية لتقديم صورة شاملة لموضوعات العلم، وتختار منها هذا الأطار العام الذى سيرتكز عليه فهمنا لموضوعات هذا العلم ويمثل بالتالي الهيكل الذي تنتظم وفقاَ له هيكلية هذا الكتاب وهو يتفق إلى حد بعيد مع الصورة التي عرضها عالم الاجتماع الالماني العالمي دارندورف في كتابه: علم الاجتماع الصناعي ويمكننا استخلاص موضوعات الدراسة في الاجتماع الصناعي وصياغتها في النقاط التالية:

١- التاريخ الاجتماعي للصناعة.

٢- دراسة المصنع كتنظيم اجتماعي له خصائصه ومقاوماته.

٣- انواع الصراع داخل المصنع، وفي المجتمع الصناعى الأوسع.

٤- سوسيولوجية العمل الصناعي.

٥- الصناعة والمجتمع.

وقد رأى البعض أن الموضوعين الأول والخامس (اي التاريخ الاجتماعي للصناعة، والصناعة والمجتمع) احرى أن يعتبرا موضوعات هامشية بالنسبة لهذا الفرع الخاص من الاجتماع، وهو اعتراض له وجاهته من الناحية المنهجية، على اعتبار أن هذين الموضوعين يربطان علم الاجتماع الصناعى – دو المجال الخاص المحدود – بمسائل التاريخ وعلم الاجتماع العام الأوسع والأكثر شمولاً، غير أن توسيع ميدان الدارسة في هذين الاتجاهين له ضرورته في نفس الوقت، وذلك إذا ما اردنا لعلم الاجتماع الصناعي ألا يحبس نفسه في النطاق الامبيريقي المحدود بالاقتصار على المسائل. الحاضرة الراهنة والدائرة داخل حدود المصنع فقط. ثم أننا لا نستطيع أن نغفل أن الدراسات السوسيولوجية القديمة – لا سيما في الدول الأوربية بالذات كانت تتناول بعض موضوعات علم

الاجتماع الصناعي تحت عناوين مختلفة مثل (التاريخ الاجتماعي للعمل الصناعي، أو الاقتصاد والمجتمع..).

ولا نقصد هنا بالتاريخ الاجتماعي للصناعة مجرد العرض الوضعي للتطور الاقتصادي منذ (الثورة الصناعية)، وإنما نعني به تطبيق المبادئ والنظريات السوسيولوجية على العمليات التطورية الصناعية ويهدف هذا التطبيع استخلاص خطوط التطور الطرازية في هذا المجال. ويمثل هذا العرض التاريخي العام الخلفية اللازمة لتحليل بناء المؤسسة الصناعية. فالمجتمع الانساني دائماً مجتمع تاريخي.

ولعل افضل سبيل لفهم المشكلة الاساسية في التحليل الاجتماعي الصناعي المقارنة مع علم الاجتماع العام. فالنظرة هنا ذات شقين، الشق الأول هو وحدة وتكامل المؤسسات الصناعية، والثاني ما يحتوي في داخلها من صراعات وشد وجذب فمن ناحية النظرة التكاملية يكمل الاجتماع الصناعي نظرية التنظيم في إدارة الأعمال فتنطلق نظرية التنظيم في الإدارة- شأنها في ذلك شأن علم المؤسسة الصناعية غير أن المتخصص الإجتماعي الصناعي يتجاوز – في أكثر من موضع _ هذهِ النظرة الصورية العامة لتناول الإدوار الاجتماعية أي تلك التوقعات الثابتة المحددة المرتبطة بأوضاع اجتماعية معينة، وكذلك الجماعات غير الرسمية، التي تتقاطع في أحوال غير قليلة مع خطة التنظيم الرسمي، وسلوك الناس ازاء ادوارهم الذي يمكن أن يكون دافعاً إلى حدوث تغير في بناء المؤسسة الصناعية واخيراً الابنية الاجتماعية لقائمة مستقلة عن الاهداف الاقتصادية للمصنع. ومن الممكن دراسة كل هذهِ العناصر كجوانب لاداء تنظيم المؤسسة لعمله من وجهة نظر التوازن التنظيمي – وهنا يبدو لنا المصنع تنظيماً اجتماعياً له اسسه ومقوماته.

وهنا تمثل دراسة الوان الصراع داخل المؤسسة وفي المجتمع الصناعي المساهمة التي يمكن أن يقدمها علم الاجتماع في فهم الصناعية والمؤسسة

الصناعية، والتي لا ينازعه فيها علم آخر. ولقد أهمل علم الاجتماع لفترة طويلة مهمة دراسة أسباب الصراع في المصنع وفي الصناعة، وتطوراته والقواعد التي يخضع لها وامكانيات تسويته ورفضه، ولكنه عاد في السنوات الأخيرة فعوض هذا الأهمال بحيث أصبح موضوع (العلاقات الصناعية) يمثل بوزة الاهتمام في دراسة الاجتماع الصناعي.

ولكننا إذا امعنا النظر في البحوث والدارسات الاجتماعية الصناعية التي تمت فى السنوات الاخيرة لتضح أن هناك الكثير منها الذي لا يمكن ادراجه بشكل واضح تحت هذين الجانبين من جوانب التحليل البنائي للمؤسسة الصناعية. بلك أنه يمكننا القول بأن الموضوع التقليدي للعلم كان منحصرا في ميدان آخر تماما هو: دراسة العلاقة بين "التكنيك والعمل الصناعي" و "سلوك المستهلكين واصحاب الاعمال" ودرجة الميكانيكية وصورة رفع الاجر" و "حب العمل" والاهتمام بالعمل والرضى بالعمل" و "حوافز الانتاجية" و "مناخ المصنع" وتمثل هذه العبارات عناوين بعض المؤلفات التي صدرت في السنوات الأخيرة، والواقع أن السلوك الاقتصادي في المؤسسة وفي الصناعة بصفة عامة – وخاصة ميدان سوسيولوجيا العمل – يمثل احد الموضوعات الرئيسية التقليدية في الاجتماع الصناعي في القارة الأوربية، التي لا يمكن لأي عرض عام لميدان العلم أن يغفلها.

أما أقل موضوعات هذا التقسيم الذي عرضناه تحديداً فهو العلاقة بين الصناعة والمجتمع، وكان العالم الألماني شيلسكي قد طالب منذ سنوات بأنه "على علم الاجتماع الصناعي أن يحارب نزعته إلى النظر إلى المصنع ككيان اجتماعي منعزل نسبياً يمكن في داخله فهم المسائل الاجتماعية فهماً مستقلاً. وعليه أن يضطلع بالواجب المميز الذي لا يستطيع أي علم آخر – من العلوم التي تدرس العمل – أن ينازعه فيه الا وهو النظر إلى مشكلات المصنع في ضوء ارتباطها بالابنية والمشكلات العامة للمجتمع الأكبر" فليس العمال، والمستخدمون واصحاب

الاعمال مجرد تعبير عن وظائف داخل المصنع، ولكنها تعبر في نفس الوقت عن اوضاع داخل المجتمع الكبير وهناك ارتباط وثيق بين علاقات القوة داخل المصنع وتلك خارج المصنع، وبين المواقف الاجتماعية وتؤثر فيه، تماماً كما تنعكس قيم المجتمع على المصنع وتؤثر فيه، فهناك اذن أكثر من رابطة اقتصادية، وقانونية، وسياسية واجتماعية بين المصنع والمجتمع ولا شك أن دراسة اشكال هذه الروابط وما تخضع له من قوانين يمثل احد اهداف البحث في علم الاجتماع الصناعي ولكننا لا نستطيع ان نغفل ان الاجتماع الصناعي في دراسته لهذه الامور يخطو دون أن نلاحظ داخل مجال علم الاجتماع العام الذي يدرس البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي؛ أما فيما يتعلق بتسمية هذا الفرع من فروع علم الاجتماع، فقد استقر فى لغتنا العربية مصطلح "علم الاجتماع الصناعي أو على سبيل الاختصار الاجتماع الصناعى" للأستدلال عليه.

كما استقرت فى الدول الانجلو سكسونية تسميته "علم الاجتماع الصناعي Industrial sociology" التي استوحى منها المختصون الاجتماعيون العرب تلك الترجمة التي اشرنا إليها، أما في المانيا فقد كان يعرف هذا الفرع باسم "سوسيولوجيا المصنع" وهى وان تجاوزها البحث اليوم كما رأينا عند دارندورف، حيث أصبح الاجتماع الصناعي يتناول المصنع بجوار موضوعات أخرى عديدة، الا أن التسمية القديمة "اغنى سوسيولوجيا المصنع" لا زالت تدب فيها الحياة. وان كانت هناك بعض الاصوات التي تطالب بالتخلي عن هذه التسمية كلية، وتنادي بأن "تندمج سوسيولوجيا المصنع في الاجتماع الصناعي" وكننا نسمع في بعض الاحيان من يطالب بالفصل الدقيق بين "سوسيولوجيا المصنع" و "الاجتماع الصناعي" فها هو جيل يفصل بوضوح بين سوسيولوجيا المصنع باعتباره "الدراسة السوسيولوجية للظواهر الاجتماعية الناشئة عن المصنع" ويقول بعد هذا: "يجب أن نتفق على أن ما يعمد إليه بعض الاجتماعيين في المانيا من المساواة

بين سوسيولوجيا العمل، والاجتماع الصناعي أمر خاطئ من ناحية المفاهيم ذلك لأن الدراسة السوسيولوجية العامة للمصنع تتجاوز – إلى حد بعيد حدود علم الاجتماع الصناعي، بل وعلم الاجتماع الاقتصادي أيضاً – إذ تتضمن موضوعاتهما مشكلات الإدارة كذلك. فأحد إجزائها فقط هو الذي يمثل جزءاً من علم الاجتماع الصناعي.

ولا شك أن لهذا التحديد للمصطلحات ما يبرره – فمفهوم المصنع– بصفة عامة – يعتبر في نفس الوقت اضيق من مفهوم الصناعة "ومن حيث أنه توجد أنواع من المؤسسات إلى جانب المؤسسات الصناعية" ولذلك فإن محاولة هذا التمهيد يقتصر على كون علم الاجتماع الصناعي ظواهر ناشئة عن المؤسسات الصناعية والعمل الصناعي تعتبره محاولة جغرافية بعض الشيء ولو أننا نسوق في تبريرها الاشارة إلى اتفاقها مع اتجاه البحوث العالمية، وانها قد تؤدي إلى وضع حد النزاع العقيم حول الاسماء والمفاهيم أما بالنظر إلى الصناعة الحديثة فليس هناك سوء خلاف ضئيل لا يعتمد به بين المصطلحين الأمريكيين: الاجتماع الصناعي وسوسيولوجيا العمل Sociology of work والمصطلحين الفرنسيين الاجتماع الاقتصادي وسوسيولوجيا العمل، والمصطلحات الألمانية والاجتماع الصناعي وسوسيولوجيا المصنع وسوسيولوجيا العمل.

كيفية دراسة مناهج البحث في الاجتماع الصناعي:

لا يقتصر فضل الباحثين الاوائل في علم الاجتماع الصناعي على مجرد توجيه النظر إلى بعض جوانب الواقع الذي لم يكن معروفاً أو ملحوظاً وإنما يتمثل فضلهم علاوة على هذا التوجيه إلى السبل والوسائل الممكنة لفهم هذه المشكلات والتغلب عليها.

غير أن هؤلاء الباحثين كانوا مزودين بتأملات ومحاولات تفسيرية، لم تكن كافية لوضع مناهج بحثية ثابتة ولكنها كانت مع ذلك سنداً لهم في تناول هذه

الموضوعات والتصدي للمشكلات. الا أن العالم لا يمكن أن يقنع بالافكار والفروض فالعالم يريد أن يختبر الحجج والنتائج من حيث صمتها، ومدى قابليتها للتطبيق وذلك عن طريق الملاحظة المنضبطة وينتهي من ذلك إلى تأكيدها أو رفضها، وهنا تصبح البحوث الامبيريقية ذات ضرورة لا غنى عنها بحال من الأحوال.

ولكننا نسمع دائماً المشككين في (الامبيريقية الخاصة) والمحذرين منها، إذ يقال في تبرير ذلك أنها تكتفي بحشد وتكديس الحقائق المألوفة العادية.. ولكننا يجب أن نقرر من ناحية أخرى، أن كل علم امبيريقي – لا يهدف إلى مجرد وصف احداث معينة وانما يسعى كذلك إلى التوصل إلى أسس عامة، تسمح بتفسير هذهِ الاحداث بل والتنبؤ بها كلما كان ذلك ممكنا. وهنا تظهر الحاجة الماسة إلى وضع إطار فكري يصلح أساساً إلى صياغة هذهِ المبادئ العامة. ولكننا سنبدأ بدارسة امكانيات التحليل اموضوعي الواقع القائم في ميدان هذا العلم. ولذلك تعرض في هذهِ الفقرة صورة عامة لمناهج البحث السوسيولوجي الامبيريقي في المؤسسة الصناعية، تقف فيه على نواحي القوة ونواحي الضعف في كل إداة منهجية منها.

وهنا ينظر المتخصص الاجتماعي إلى المؤسسة الصناعية كمجال للتفاعل الاجتماعي الصادر عن سلوك انساني منظم أو رسمي من ناحية وتلقائي من ناحية أخرى. ويجمع بين أنواع التفاعلات المختلفة هذهِ درجة من التنسيق من أجل تحقيق الهدف من وجود هذهِ المؤسسة. واول ما يتأثر باهتمام المتخصص الاجتماعي هنا هو فهم التنبؤ بهذا السلوك الانساني. ولو ان هذا لا يقطع الطريق على امكانية الاستفادة بالمعرفة المكتسبة في اغراض علاجية، لحل بعض المشكلات العاجلة، أو المزمنة التي يعاني منها المجتمع.

وسنعرض هنا بعض أنواع البحوث ومناهج هذهِ البحوث، وخطوات التنفيذ التي يجب أن تتبع في أجرائها:-

- أنواع البحوث:

يمكن أن يختلف مركز الثقل في التحليل السوسيولوجي للظواهر الصناعية فإما ينمو نحو الاهتمام بالتنظيم الرسمى للمؤسسة الصناعية أو مشكلات التفاعل الاجتماعي في شبكة العلاقات داخل المصنع. وسنطلق على هذين النوعين في حديثنا التالي:

التحليل التنظيمي، والتحليل التفاعلي على التوالى. ومن البديهي أن هناك ارتباطاً متبادلاً بينهما، وأنه لا يمكن معالجة أحدهما معلاجة منفصلة الا في حدود خفيفة وطبقاً لاشتراطات خاصة. أما من حيث مناهج الدارسة فهناك فرق بين النوعين، وعلى الباحث أن يختار المناهج الملائمة تبعاً لنقطة الارتكاز النوعي لبحثه. وازاء هذا يحسن أن نعرض الخصائص لكل نوع منها.

يتميز التحليل التنظيمي Institutional anlysis بأن له تراثا علميا زاخراً وتمتلئ الدراسات السياسية ذات الطبيعة القانونية بعدد من الأمثلة على هذا النوع لا سيما تلك التي تهتم بتحديد الافكار والقواعد المعيارية التي تميز كياناً اجتماعيا وتربط اوصاله. وإذا اعتبرنا التنظيم في مؤسسة بالمعنى السوسيولوجي عبارة عن تنظيم الادوار الاجتماعية في اطار شبكة علاقات اجتماعية عن طريق وضع معايير وجزاءات محددة للسلوك، لتضح لنا أن المصنع يتصف ببعض الخصائص التنظيمة التي تجعل منه مؤسسة.

ولا يمكن ان تحقق المؤسسة الصناعية هدفها الا عن طريق تنسيق اساليب السلوك تنظيماً يتصف بالاستمرار. وهكذا ينطوي التحليل التنظيمي للمصنع على دراسة التحليل الرئسي للادوار في هذا المصنع سواء في اجزائه أو في كليته ويشغل الاهتمام الاول في هذا الصدد (لائحة المصنع) أي تنظيم العلاقات داخل المصنع بين اصحاب العمل أو الإدارة من ناحية أخرى. وبوسعنا أن نحدد في هذا المثال مناهج البحث التي يمكن أن تكون أصلح من غيرها للتحليل التنظيمي.

تتميز العناصر التنظيمية بالاستمرار النسبي، ولذلك لا يمكن فهم بنائها، وطريقة أدائها لوظيفتها من خلال النظرة المقتصرة على الحاضر كله. إذ لا بد من أن نأخذ في اعتبارنا تاريخ نشأتها، وماطرأ علهيا من تغيرات بنائية. ولهذا تعمد في هذا المجال كثيراً إلى الاستعانة بالمصادر التاريخية، كما أن من شأن التقنين المكتوب عادة للسمات التنظيمية أن يقودنا إلى تحليل السجلات والملفات بما تضمنه من وثائق مختلفة.

ومن البديهي أن تفسر العوامل التنظيمية من وجهة نظر الاطراف المعنية تفسيرا سوسيولوجيا له اهميته الكبرى، فمثلاً دراسة رد فعل العمال على قوانين اشتراك العمال في مجالس الإدارة وأفضل سبيل لتقصي الموضع في هذا الاتجاه استخدام منهج الاستبيان. ويمكن تقنين هذا الاستبيان تبعاً لدرجة المقارنة التي ينبغي الوصول إليها في بحثنا. ومع ذلك بظل اهتمامنا العام في اطار التحليل التنظيمي منصباً على المسائل الاساسية ذات الطبيعة العامة ولا يمكن دارسة الهيكل التنظييم للمصنع دون ربطه ببناء البيئة الاجتماعية لهذا المصنع. وينطوي هذا الترتيب دائماً على بعض العناصر التى ترجع إلى معايير وقيم ملزمة على مستوى المجتمع الكبير كله، وهكذا يميل المتخصص الاجتماعي في تناوله للعوامل التنظيمية إلى النظرة الماكروسوسيولوجية، مما يتضح في التعرض لمقارنات بعض المصانع، أو بين صناعات وبعضها، أو حتى بين دول وبعضها. بهذا ندرك إلى أي حد يساهم التحليل التنظيمي في خلق علاقات بين علم الاجتماع الصناعي وبين علم الاجتماع العام.

أما التحليل التفاعلي Interantional Analysis فيعتمد مباشرة على دراسة العلاقات بين الناس، كما يتضح في الاتجاهات وفي اساليب السلوك. وعلى الرغم من أن لهذه الظواهر الاجتماعية بعد تاريخي يتمثل اساساً في وجهات نظر عالية مثل الخبرات السابقة – الا أنها تمثل غالباً مواقف حية وهذه

المواقف هي التي تدفع إلى التناول التحليلي وتتميز التفاعلات بأنها أقل ثباتاً من العناصر التظيمية. ولهذا ترتبط النظرة التحليلية التفاعلية بالحاضر اساسا. وتجري جمع المادة بواسطة أدوات البحث المميزة للبحوث الاجتماعية الأمبيريقية، وعلى رأسها: الملاحظة، والاستبيان، والتجربة. ولما كان موضوع البحث في التحليل التفاعلي هو الانسان الفرد أو الجماعات الصغيرة بشكل مباشر، اصبح هناك ارتباط وثيق بين هذهِ البحوث وبين نظرة علم النفس الاجتماعي بل أننا لا نستطيع في أحوال كثيرة أن نفصل فصلاً قاطعاً بين البحوث ذات المنطق السوسيولوجي والأخرى ذات المنطق النفسي الاجتماعي. ومجالي البحث في التحليل التفاعلي محدودة بدقة، ومن ثم نجد النظرة ميكروسوسيولوجية في طبيعتها، ولا يمثل الارتباط العام بالظواهر الاجتماعية أهمية كبرى في المراحل الأولى من البحث.

ولكننا في مقابل هذا نجد قدراً أكبر من الدقة في الرؤية للعوامل قبيل المصادفة أن نجد محبذي التحليل التفاعلي يقرون بوجود قرابة وثيقة بين علم الاجتماع والعلوم الطبيعية، لا سيما عندما يدرسون بعض الجوانب التجريبية للسلوك الاجتماعي من الناحية التنظيمية. ولكننا نلاحظ من ناحية أخرى أن حقيقة الاعتماد المتبادل الموجود بصفة عامة بين ما يدور داخل المصنع يربط التفاعلات بأنواعها بالسياق العام، والبناء الخارجي الكبير، فالتسلسل الرئاسي التنظيمي يلعب دوراً أساسياً في تشكيل الهيكل التفاعلي للمصنع.

- مناهج الدارسة وأدواتها:

١- الملاحظة:

تعتبر الملاحظة من أكثر المناهج الدراسية الكيفية استخداماً في علم الاجتماع الصناعيِ. اذ يقوم الباحث بدراسة إما كطرف خارجي لا علاقة له بالموقف، أو كطرف مشارك. وتظهر في كلتا الحالتين مشكلة (الاستقلال النسبي)

لشخص الملاحظ عن مجال الملاحظة نفسه، وذلك أن من شأن وجود الدارس أن يطرأ بعض التغيير على ظروف موضوع البحث. ثم أن الباحث نفسه لا يظل بمعزل عن تأثير الظواهر المدروسة عليه، حتى ,ان اقتصر هذا التأثير على اعتبار معين يتفق وبناء شخصيته الخاصة.

وتنشأ المشكلة الثانية عند تفسير الملاحظات. فما أن يتجاوز الباحث الاعتماد على تسجيل ما يراه ويسمعه، يبرز التساؤل عن مدى قابلية هذه الاحاسيس للفهم، لا سيما بالنسبة للأفعال ذات المضمون الرمزي الواضح. واخيراً يتهدد حرية الباحث قد يقوم من التزام ازاء إدارة المصنع لتبرير وجوده ونشاطه ببعض "النتائج الصالحة للتطبيق" وبندر أن يتوفر للباحث الاستقلال الكامل على مدى فترة زمنية طويلة.

٢- الاستبيان:

وتوضع نفس القيود والعقبات تقريباً بالنسبة للاستبيان ذلك أن كلاً من المحادثات الحرة (الاستبيان غير المقنن) والأسئلة المنظمة تمثل عمليات اجتماعية صغيرة. ويمكن أن تختلف النتائج اختلافاً بيناً تبعاً لما كانت عليه الاستبيانات فردية أم جماعية.

إذ يبرز في الحالة الأولى تأثير النظرة والتقدير الشخصي، بينما يؤثر في الحالة الثانية الرأي الجماعي الرسمي. كما نلاحظ أن الاستبيان يمثل واقعاً أي أنه يرتبط بتعليقات على أفعال ماضية (خبرات أو تجارب) ومن ثم فهي تمثل واقعاً خضع لعملية (ترشيح) معينة ومن النصائح المفيدة الهامة التي يقدمها وايت Whyte في هذا الصدد مطالبته بألا يقتصر القائم بالاستبيان على جميع معلومات عن المشاعر والأراء، وإنما يجمع معلومات عن وقائع تمت فعلاً. وتعتبر الاسئلة الموحية عن المشكلات الخاصة في هذا الصدد. فهناك فرق بين أن نسأل "كيف تنجح في التعامل مع زملائك؟ "وبين" هل تعاني بعض الأحيان من مشكلات مع

زملائك؟" فإن السؤال الاخير يؤثر في البحوث بدرجة أكبر الا أننا لا نستطيع ان نستغني عنه في بعض الاحيان إذا ما أردنا أن نتجنب الحصول على مجرد اجابات غامضة.

وكثيراً ما يطلق على الملاحظة والاستبيان اسم (المناهج الانثروبولوجية) إذا استخدمها علماء الانثروبولوجيا بكثرة في دراسة المجتمعات البدائية والمختلفة، لا سيما تلك التي ليس لها تاريخ مدون.

ومن هنا وجهت إليها الانتقادات المختلفة، ذلك ان ارتباطها بالحاضر وافتراضها أن هذا الحاضر المدروس طرازي وممثل، يتجاهل تأثير الماضي وتراثه على الحاضر القائم. ولكن ما من شك في أن الملاحظة والاستبيان يمكن أن تكون أدوات منهجية عظيمة الفائدة إذا ما استخدمها الباحث بحرص وتدقيق شديدين، واضعاً نفسه تحت منظار النقد الذاتي في كل خطوة من خطوات البحث. فهما أكثر الادوات المنهجية عائداً من حيث ضخامة المادة التي يرغبان في الوصول إليها، ولذلك يجب أن وهما يعطيان بسرعة انطباعاً عاماً عن مجال المشكلة ومن ثم يعينان في اللجوء إلى اجراء بحوث كمية أكثر تفصيلاً، فإذا تعذر اجراوها امكن أن يعطينا تحليل المادة كلها نتائج قمية تماماً. وتقوم الدارسة المونوجرافية عادة على مقارنة نتائج من مجالات بحوث مختلفة أو نتائج من نفس مجال البحث، ثم الحصول عليها في أوقات مختلفة.

٣- دراسة الوثائق:

وهنا يستفيد الباحث من دراسة كافة الوثائق المتاحة، بصورة أعم وأكثر شمولية لكافة البيانات والمعلومات المدونة عن المصنع بصفة عامة أو عن المشكلات موضوع بحثه بصفة خاصة. وهنا يقترب علم الاجتماع الصناعي شأنه شأن علم الاجتماع العام من الناحية التاريخية. والملاحظ أن الباحثين قد أهملوا هذهِ الطريقة إلى حد كبير في العقود القليلة الماضية، حيث بدت لهم

المناهج والطرق الكمية أيسر وأسرع في البحث. فهناك بيانات كثيرة حول عديد من الموضوعات لم تحظ بعد بالتقييم المناسب. ومن المصادر المدونة التي يمكن أن تمد الباحث ببيانات في هذا الاتجاه بطاقات البيانات الخاصة بالعاملين، وخرائط التنظيم، والملفات الشخصية، ومحاضر الجلسات بأنواعها، سواء جلسات مجلس الإدارة أو اللجان المختصة، وفي البلاد الرأسمالية محاضر جلسات هيئات التفاوض على الأجور.

٤- المناقشات الجماعية:

تعتبر طريقة المناقشات الجماعية من الادوات التي تطورت إلى حد بعيد وشاع استخدامها بعد الحرب العالية الثانية فإن هذهِ الطريقة لا يجمع الباحث اراء واتجاهات من الاستبيان الفردي وانما من خلال مناقشات حية يجريها مع مجوعات، لا يتجاوز حجم الجماعة الواحدة من ١٢-١٥ شخصياً.

وقد اقبل الباحثون في الاجتماع الصناعي في العقود الثلاثة الاخيرة على هذهِ الطريقة، وان كانت لا تزال في حاجة إلى مزيد من الاحكام ومن التقنيين حتى لا يترك المجال بلا تحديد دقيق لكيفية تحليل بياناتها. فهذهِ الطريقة يمكن أن تكون كبيرة الفائدة في توجيه الباحث ولفت نظره إلى مشكلات وموضوعات فردية عديدة قد لا يرد لها ذكر على ذهن الباحث الفرد عن استبيان وحده. ولكنه يستثار من خلال المناقشة الجماعية وتحفزه تعليقات الاخرين وارائهم إلى الادلاء بمزيد من المعلومات. لذلك نلاحظ أن هذهِ الطريقة تكون كبيرة القيمة في المراحل الاستطلاعية للبحث ولكن الاعتماد النهائي عليها بشكل محدد مازال محفوفاً ببعض المخاطر وفي حاجة إلى مراعاة تحفظات اساسية.

٥- الاسلوب الاحصائي:

عرف علم الاجتماع مناقشات طويلة حول ما إذا كانت العلاقات الاجتماعية (قابلة للقياس) أم لا. وقد دلتنا نتائج البحوث حتى الان على أن هناك

عديداً من الظواهر الاجتماعية التي يمكن دراستها دراسة كمية، وإن كان ذلك يتم على حساب درجة دلالة النتائج وقدرتها التعبيرية. فكلما ازدادت المناهج دقة وإحكاماً كلما أصبحت النتائج أكثر عمومية وصدقاً، صارت في نفس الوقت خلواً من المعنى والدلالة. ويرجع هذا إلى أننا لا يمكن أن نقيس الا ما يمكننا في البداية تقريبه من بعضه إلى أبعد حد ممكن. غير أن المشكلات السوسيولوجية كثيراً ما تكون على جانب كبير من التعقيد بحيث أنه لا يمكن اخضاعها للتحكم الدقيق لرجل العلم الا على حساب قيمة النتائج. ولذلك نرى أن تحذير عالم الاجتماع الامريكي هومانز Homans له ما يبرره، حيث اشار إلى أن علم الاجتماع سوف يخسر الكثير إذا ما حاول الانخراط في الكمية في وقت سابق لأوانه. ويمكننا من خلال البحث الكيفي المفصل أن نصبح على بينة من المواد القابلة للتناول الكمي. وإذا ما افلحنا في انجاز هذا البحث الأول التمهيدي بكل ما يلزم من الحيطة والدقة وسعة النظر، اصبح من الممكن استخدام المناهج الكمية بنجاح. وهناك علاوة على كشف الاسئلة الذي اصبح بالفعل أداة كلاسيكية لعدة أدوات للقياس الكمي، مثل السوسيوجرام Sociogram، ومقياس التفاعل Interactiogram وتحليل الأدوار Role Analysis والتجربة الاجتماعية وهذه الادوات هي اصلح مناهج البحث الامبيريقي للاستخدام في دراسة المؤسسة الصناعية. ولا يمكن التوصل إلى أفضل النتائج بالاعتماد على طريقة واحدة واعتبارها أفضل الطرق جميعاً، بل من خلال استخدام أكثر من طريقة في دراسة نفس الموضوع. فالطريقة في حد ذاتها ذات اهمية محدودة، وإنما النتيجية هي التي تملي الطريقة المناسبة.

٦- كشف الاسئلة:

ويمكن استخدام كشف الاسئلة (الاستبيان) بطرق مختلفة ابتداء من الاجابة على الاسئلة تحت الاشراف الشخصي القائم بالاستبيان، حتى ارسال

الاستبيانات بواسطة البريد إلى أشخاص غير معروفين للباحث شخصياً. ولابد أن تكون لهذهِ الطريقة صفات كثيرة وكبيرة منها سرعة جمع المادة وما يرتبط بذلك من اقتصاد في النفقات، وشمول البحث لطائفة أوسع من وحدات البحث، والحفاظ على سرية الشخص المجيب التي تمثل أمراً جوهرياً في احوال كثيرة. كما تمثل هذهِ الطريقة الوسيلة الوحيدة المتاحة للباحث كي يجمع في نفس الفترة الزمنية مادة من أماكن متباعدة مكانياً. وإذا ما اريد للمادة المجموعة أن تكون ممثلة لمجال البحث فلابد أن يتم اختيار الاشخاص المبحوثين طبقاً لقواعد صارمة دقيقة (العينة العشوائية أو العينة الطبقية). غير أن حجم الحقائق المجموعة يكون محدوداً مع ذلك، ويفتقر في الغالب إلى التفاصيل التوضيحية الضرورية. إضافة إلى أن استخدام الاستبيان يعني التسليم ضمناً بأن المصطلحات والالفاظ المتسخدمة قد فهمت من جانب جميع الاشخاص المبحوثين بنفس الشكل أو على الاقل على نحو متقارب، أو أنه يمكن التحكم في الفروق القائمة بواسطة منحنى التكرار المعتمد على قانون الاعداد الكبيرة.

غير أن هذا الافتراض كثيراً ما يكون غير صحيح. ولا يمكن تجنب نواحي القصور هذه الا عن طريق التدقيق في اختيار الاسئلة، وتحديد أبعادها الاجتماعية وردود الفعل ازاءها كما تتمثل في البحث الاستطلاعي. ويمكن أن نخلص بصفة عامة إلى أن المادة التي نحصل عليها عن طريق الاستبيان تكون ذات مدلول محدود للغاية ولذلك لجأ البحث الاجتماعي الصناعي في امريكا مثلاً منذ امد بعيد إلى الاستعانة بأدوات أخرى في هذا الموضوع.

٧- القياس الاجتماعي:

يعتبر اسلوب القياس الاجتماعي من الطرق القديمة نسبياً والمأمونة في دارسة الموضوع الاجتماعي الصناعي، وإن كانت تقتصر فائدته على بعض الموضوعات دون الاخرى. وقد ابتكره موريو ثم انتشر استخدامه فيما بعد في

القارة الأوربية كلها وهو يعتمد على اختيار الشخص المبحوث اختياراً حراً تلقائياً لأشخاص معينين يمدونا بمعلومات هامة وأكيدة عن البناء الاجتماعي الصغيرة. وهو أفضل وسيلة لتحديد مثل هذهِ الجماعات والتعرف عليها. ولوانه من المشكوك أن يكون الاختيار السوسيومتري وسيلة لقياس درجة تنظيم الجماعة على نحو ما تبين جننجز Henning في مقالها عن أهمية الاختيار في السلوك البشري فهو مفيد اساساً للتعرف على بناء الجماعات غير الرسمية في داخل المؤسسة الصناعية.

وتقدم الاختبارات التي تستخدم هذهِ الادوات بياناتها في شكل رسوم بيانية يطلق عليها اسم (Sociogram) والسوسيوجرام عبارة عن خريطة للجماعة تستخدم فيها رموز ملائمة، تشير إلى الاختيارات الايجابية والسلبية لأعضاء الجماعة.

مشكلات التطبيق في علم الاجتماع الصناعي:

إن اقتراب علم الاجتماع الصناعي الوثيق من الحياة اليومية الصناعية، أو من العمل داخل المصانع بصورة عامة. سيعرضه لخطر واضح هو احتمال استغلال مواده ونتائجه لخدمة مصالح معينة في المجال الصناعي، ولكنه يتعرض من ناحية أخرى لخطر آخر لا يكون هو فيه الضحية، وإنما الجاني وقد يتطور هذا العلم بصورة معينة عن الحياة الصناعية التي تتسم بالجمود أو نحاول فرض ملامحها على حقائق الواقع الصناعي. أي أن علم الاجتماع الصناعي يمكن أن يفرض علينا تصوراً معيناً للواقعِ الصناعي وحده، وإنما يمكن أن يأتي من هذا الفرع أو ذاك من فروع علم الاجتماع بصفة عامة.

غيران هذا التصور الذي يمكن أن يفرضه علماء الاجتماع الصناعي أو يوحون به لا يمكن أن يكون ثمرة حقائق علمية خالصة، ولكنه سيكون بالضرورة ثمرة مزاوجة معينة بين الحقائق العلمية والرؤية الايديولوجية. ولا عجب في هذا فالرؤية الاجتماعية لواقع الصناعة في أي مجتمع، وهذهِ العلاقة بين الصناعة

والمجتمع هي ميدان صراع بين المصالح الاجتماعية الاقتصادية المختلفة، وفيها تختلط عوامل الجمود ومحاولات الابقاء على الوضع القائم بقوى التغير الاجتماعي الجازمة، وفيها تتصل بشكل دائم عمليات استقطاب المصالح ومحاولات الموازنة بينها. وكل ذلك وكثير غيره ما يصطدم باتجاهات ومواقف ورؤى أيديولوجية.

وقد نلاحظ أن هناك ازدياداً في القناعة داخل المؤسسات الصناعية بأن يوضع علم الاجتماع الصناعي ويقدم الوصفات الملائمة في مواقف معينة لعلاج ما يظهر من مشكلات، أو مواجهة ما يطرأ من علاقات جديدة. ومن لا يعتقد بأن قدرة علم الاجتماع الصناعي على ذلك فإنه يؤمن على الاقل بقدرة هذا العلم على تحقيق ذلك، حتى وان كان ذلك لم يتحقق بشكل عمل جلي.. وهنا يجب أن يتضح في الحقيقة أن علم الاجتماع يخضع للمصالح المؤثرة على مسرح الحياة الاجتماعية ليس في نظرته إلى تطبيق وتصوره للواقع فحسب وانما في المناهج التي يختارها لإجراء بحوثه وفي تصور مسار هذهِ البحوث.

ويضاف على كل هذا قضية على جانب كبير من الاهمية، رغم ما قد يكتنفها من مبالغات وتهويلات في بعض الاحيان. كثيراً ما توجه إلى علم الاجتماع الصناعي وإلى علم الاجتماع الإداري أيضاً تهمة أنه يُسخر بحوثه ودراساته لخدمة مصالح اصحاب العمل. ومن ابرز ما يوجه هذا الاتهام ويدعمه تلك الاتجاهات ذات الصوت القوي التي تتخذ موقفاً نقدياً من علم الاجتماع الغربي البرجوازي. وهذا ما يقوله احد اصحاب هذا الاتجاه "يجب أن نعنى دائماً بالبحوث الاجتماعية الصناعية ذات الاتجاه البرجوازي التي تعمل على تفسير الظروف الرأسمالية القائمة في المؤسسة الصناعية تفسيراً تبريرياً. كما تعمل تلك البحوث على تزويد القيادات الصناعية الرأسمالية بالنصائح الملائمة التي تعينها على أداء عملها، وهذا ما يقوله بوشمان في نقده لعلم الاجتماع الصناعي والإداري البرجوازي في ألمانيا الغربية.

ولا نستطيع أن نأخذ مثل هذا الاتهام باستخفاف أو نقره على محل التعصب الايديولوجي من جانب اعداء النظام الرأسمالي، إذ من المؤكد أن التاريخ القريب لبحوث علم الاجتماع الصناعي قد ساهم في خلق هذه السمعة. اذ كرس بعض رواد وعلماء هذا العلم انفسهم لخدمة مصالح الطبقة المالكة المسيطرة على حساب الاغلبية في المجتمع الصناعي وهم افراد الطبقة العاملة.

ولكن ذلك لا يعني أيضاً أن علم الاجتماع الصناعي قد كرس نفسه لخدمة مصالح الطبقة المالكة أو المسيطرة. فهنا وهنالك كنا وما زلنا نلمس دعوات قوية لتأسيس علم الاجتماع الصناعي الاكثر موضوعية ولكننا لا نستطيع أن نحكم مع ذلك إذا كانت تلك الدعوات والمطالب بالموضوعية قد تحققت بالفعل أم أنها ظلت في مجال المطالبة بعيداً عن التنفيذ العملي. ولا بد من الحكم على كل حالة على حدة – وقد نبه هارثمان إلى أن مطلقات بعض البحوث كانت من الحذق والبراعة بحيث أنها كانت تقود إلى نتائج تبدو في الظاهر بعيدة عن أي التزام وتأثر إيديولوجي. وهي قضية سبق أن طرحها هربرت ماركيوز بالنسبة لعلم الاجتماع بصفة عامة في كتابه عن الانسان ذي البعد الواحد.

ويحاول البعض ان يتجنب الوقوع في مأزق الالتزام الايديولوجي للبحث العلمي باللجوء إلى رفع شعار الحياء العلمي. ومطالبة الباحثين الالتزام بهذا الحياد التزاما صارماً ويحاولون تفسير ذلك بالقول أن علم الاجتماع الصناعي انما هو دراسة عملية بمعنى أنها محاولة لترشيد عالم الواقع، وهذا الفهم لعلم الاجتماع الصناعي ينفي عنه صفة العلم المعياري، ويجعله يختلف اختلافاً اساسياً عن اللاهوت أو القانون، أو حتى علم الإدارة. معنى هذا أن علم الاجتماع الصناعي لا يحق له أن يقرر ما إذا كان هذا الشكل أو ذاك من أشكال تنظيم المؤسسة الصناعية هو الأفضل أم لا، كما أنه ينبغي الايوجه بحوثه إلى اصدار حكم قيمي علىهذا النوع أو ذلك.

وهكذا نرى أن اصحاب هذا الاتجاه في علم الاجتماع الصناعي يعتمدون على ابعد مدى للصياغة المتطرفة لقضية ماكس فيبرالت نبه الذي فيها إلى ضرورة تحرر البحوث السوسيولوجية والإقتصادية من القيمة وقد بذلت بالفعل جهود عالية من أجل تطبيق ذلك على بحوث ودراسات علم الاجتماع الصناعي. بل إننا نرى عالما معاصراً مثل اتلاندر ينادي صراحة بأن على كل عالم اساسي أن يترك مسائل التطبيق العملي كلية للمسؤولين عن ذلك غير رجال العلم كالمديرين أو رجال السياسة أو غيرهم.

ولو أنه يتعين على هذا الفريق أن يستمع إلى نصيحة ثيودور ادورنو التي حذر فيها من يحاول الانتفاع بدراسة نفسية مدير المؤسسة الصناعية في ميدان علم الاجتماع الإداري، فانما تذهب جهوده سدى وقد وجهت مثل هذهِ التحذيرات بالدرجة الأولى إلى طائفة من المفكرين أمثال جيرفيج الذي يريد أن يعيد الاقتصاد والاقتصادين إلى ميدان الثقافة لكي يبعدهم عن الطمع المادي وعن النزعة التجارية التي اخذت تسير على كل الناس والتي ستؤدي في رأيه حتماً إلى البلشفية في خاتمة المطاف.

وهناك من ينظر إلى القضية بشكل أكثر تبسيطاً، حيث يرى البعض مثل بالتراوس أن الموقف القيمي للباحث ليس من الصعب اكتشافه، وأن الكشف عنه أمر سهل، وهو يرى أن الباحثين في علم الاجتماع الصناعي يتبنون في العادة اراء ومواقف اصحاب العمل ويدافعون عنها.

ونرى أن كل تلك الاراء والمواقف تجعل علم الاجتماع الصناعي متورطاً دائماً، سواء عن ادراك أو غير ادراك، بأحكام ومواقف قيمية. وإذا كنا نرى أن تغيير ذلك مستحيل، فإن الحد الأدنى الذي يجب أن نطالب به الباحث في هذا الميدان هو أن يبلور تلك الاحكام القيمة ويبرزها ويعيها. ورغم بساطة هذا المطلب، فإن البعض لا يلتزم به، لا سيما اولئك الذين يدعون الموضوعية

والحياد. فهم يرون ان ابحاثم واراءهم تخلو من أي موقف او حكم قيمي معين، في حين أنهم يكونون متورطين في بعض الاحيان بهذه المواقف والاحكام المتميزة كما أن بعضهم يدعي أنه لا بد وأن تكون هناك معايير موضوعية لتوجيه الواقع العملي في داخل المؤسسة الصناعية.

بل إننا يجب ان تؤكد أيضاً على ما يسمى (بالاداء الوظيفي الأمثل) للمؤسسة الصناعية ولكنه لا يمثل منطلقاً سليما للبحوث في علم الاجتماع الصناعي ولو أن هذا الاداء الأمثل لكثير ما يكون هو الهدف الذي تسعى إليه البحوث الاجتماعية الصناعية، وتضعه في العادة نصب أعينها...ومن أمثلة ذلك كل دراسات علم الاجتماع الصناعي عند جيك Geck الذي يرى هدف ذلك العلم هو "الوصول إلى المصنع السليم في بيئة اجتماعية سليمة".

وإن كان لا يقل خطأ وتحيزا عن ذلك رأي روثلسبرجر Roethlisberger الذي يرى في المؤسسة الصناعية نسقاً من الاحكام القيمية العاطفية، وأن كل شخص لا يتمثل لقيم البيئة المحيطة إنما هو شخص مختل وغير طبيعي ومن ثم مان كل مؤسسة صناعية تحرص على توظيف مجموعة من الخبراء الذين تتمثل مهمتهم في العمل على تكيف الفرد مع القيم الاساسية الكامنة في النسق الذي يعيشون فيه.

ومن الطبيعي أن يقود هذا التصور لرسالة علم الاجتماع الصناعي في ميدان التطبيق إلى اعتبار الجوانب (الجمالية) و (الاخلاقية) اهم جوانب العملية التنفيذية العامة. كما يقودنا إلى الرغبة في توحيد اساليب رجال الإدارة ولغة المديرين على نحو معين وبذلك يصبح العلم خاضعاً خضوعاً تاما لممارسات الإدارة.

غير أن ذلك لا يعني أن كل البحوث الخاصة بعلم الاجتماع الصناعي لا تهدف الا إلى تدعيم اصحاب العمل أو الأدارة. إذ أننا نصادف على الناحية الاخرى بعض المحاولات التي تهدف إلى تعديل البناء التسلطي للمصنع بما يخدم

صالح العمل. ومن شأن هذا أن يؤدي من جهة نظر باحث مثل رودلف إلى اكتساب المؤسسة الصناعية الطابع الديموقراطي وتركيزها على حسن الاداء الوظيفي كشرط موضوعي لقيامها ونجاحها، وأخذ وجهة نظر العمال في الاعتبار كشرط ذاتي وان لم يكن لهذا الموقف من فائدة فإنه يوضح لنا على الأقل توازن المصالح الذي بدأ يظهر بشكل فعال ومؤثر في توجيه البحوث الاجتماعية الصناعية. ولهذا اصبحنا نجد أن هناك من الباحثين من يرى أن تقييم نجاح المؤسسة أو فشلها يتوقف على المنطق النظري للباحث.

ويمكن القول بشكل أكثر تحديداً أن غالبية علماء الاجتماع الصناعي اصبحوا يعتبرون المشكلات ذات الطبيعة الاقتصادية التي تواجهها المنشأة الصناعية ذات اهمية ثانوية غير مباشرة لعملهم. ولذلك فإن الإدارة تعتبر الاسباب البنائية للصراعات الصناعية، وكذلك الإداء الوظيفي للجماعات غير الرسمية والاسس التكنيكية لبعض اشكال التعاون تعتبرها بعيدة عن مجال اهتمامها لانها تستعصي على التوجيه والتحكم المباشر...وهم لهذا لا يأخذون مثل هذهِ البحوث مأخذ الجد ويعيرونها اهتمامهم الا إذا سمحت الصدفة لممارسة هذا التحكم المباشر، أو إذا كانت ثمة انتقادات توجه إلى سلوك الإدارة.

وهذهِ الصعوبات والمشكلات التي تواجهها البحوث الاجتماعية الصناعية بالذات هي التي توضح لنا الكسب الذي يمكن أن يعود علينا من الدراسة السوسيولوجية للمنشأة الصناعية في مجال التطبيق العملي. ويتمثل هذا الكسب في ادراك الممارس للجوانب الثانية والمتغيرة لبناء المؤسسة الاقتصادية. وهكذا تمثل المعلومات السوسيولوجية الخلفية التي تتخذ على اساسها مختلف القرارات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية السيكولوجية للمؤسسة الصناعية.

حتى لو كانت كل البيانات والحقائق التي تقدمها الدراسات السوسيولوجية مجرد مادة خام تحت يد اصحاب القرار، فإنه يكفي أن يأخذوها في

اعتبارهم، وتجعلم يتدبرون على نحو ملائم العلاقة بين الوسائل المتاحة والاهداف المنشودة.

وإذ كان هذا التصور لرسالة علم الاجتماع الصناعي يمكن ان يعود في بعض الاحيان إلى سوء استخدام المعلومات السوسيولوجية لغير صالح المؤسسة أو لغير صالح جماهير العمل، فإن ذلك لا يصح أن يدفعنا على العزوف عن الانتفاع بنتائج هذا العلم في ميدان التطبيق، أو الابتعاد عن لمس المشكلات الواقعية الحية والتصدي لها بالبحث والدراسة. فمن الامور المتوقعة بالنسبة لعلم يهتم بمشكلات تواجه كل يوم تحديداً من البشر أن تكون له اهمية تطبيقه خاصة، وأن يراود اصحابه التفكير في مدى الخدمات التي يمكن أن يقدمها هذا العلم للناس في حياتهم اليومية، ولذلك نجد بعض المؤسسات الصناعية في العالم العربي تنشئ مراكز للبحث الصناعي، وتهتم بعض الهيئات الاقتصادية باستطلاع رأي المتخصصين في الاجتماع الصناعي قبل اتخاذ قرارات معينة، وتقتنع اعداد متزايدة من رجال الإدارة العليا في الصناعة أن علم الاجتماع الصناعي يمكن أن يقدم وصفات يمكنهم أن يعملوا بمقتضاها في هذا الموقف أو ذاك والواقع أن المتخصص الاجتماعي الصناعي يسيء إلى نفسه وإلى تخصصه لو انه حاول أن ينفصل كلية عن هذهِ الواجبات، وعليه دائما أن يضع خبرته وعلمه في خدمة الواقع الحي، ولكنا نتقدم مع ذلك بكلمة تحذير في هذا الصدد، نراها لازمة حتى لا يبالغ الباحثون بهذا العلم الاقلال من شأن انفسهم (بالعزوف عن كل مشاركة في خدمة التطبيق العملي) او الافراط في تقدير اهميتهم (بتصور أنهم قادرون على تقديم وصفة لعلاج كل مشكلة ومواجهة كل موقف في المصنع).

ولا يعني هذا بالطبع أن المتخصص الاجتماعي الصناعي لا يستطيع أن يحدد الوسائل والسبل التي تؤدي إلى تحقيق اهداف معينة، ومن المؤكد أنه لو

طلب من هذا المتخصص أن يحدد الحوافز التي يمكن بواسطتها زيادة الانتاج بشكل فعال، فإنه يستطيع أن يقدم إجابة علمية على هذا الطلب. الا أن هذا الموقف ينطوي على بعض الصعوبات أن علم الاجتماع بخلاف علم النفس لا يتعامل بالدرجة الاولى مع الإنسان الفرد. فعالم الاجتماع يهتم بالمراكز الاجتماعية تماماً كما يهتم بالافراد الذين يشغلون هذهِ المراكز. ولكنه يفكر في المدير، ورئيس العمال والسكرتيرة أكثر مما يفكر في المدير فلان، أو الرئيس فلان. ولما كانت معظم المشكلات غير الاقتصادية التي تواجه إدارة المؤسسة الصناعية تتصل بأفراد من الناس، وهمومهم ومشكلاتهم فإن معظم هذهِ المشكلات التي تحال إليه لا تدخل في صميم الاختصاص ويصبح الاخصائي النفسي في المصنع أكثر جدوى وانفع في حل المشكلات الفردية من المتخصص الاجتماعي الصناعي.

ولكننا نستطيع أن نحدد فيما يلي بكلمات وعبارات دقيقة وبشكل ملموس علاقة علم الاجتماع الصناعي بالتطبيق من واقع ما اثرناه من تأملات وما نبهنا إليه من تحفظات. نقول المفترض أن يطلع كل مسؤول في كل مؤسسة اقتصادية على مشكلات وموضوعات ونتائج بحوث علم الاجتماع الصناعي سواء عن طريق القراءات الخاصة أو المحاضرات أو البرامج ولكنه ليس من الضروري، وربما كان في غير المحتسب فيه أن تنشئ كل مؤسسة كبيرة وظائف أو أقسام خاصة لعلم الاجتماع الصناعي، ونرى عوضاً عن هذا أنه من المفيد عندما تعرض للمؤسسة مشكلة تتطلب معاونة المتخصص الاجتماعي الصناعي، أن تلجأ المؤسسة إلى أحد مراكز البحث أو المعاهد العلمية المتخصصة لدارسة الموضوع، وتقديم الرأي، اما فيما يتعلق بالإدارة الدائمة للمصنع فليس من الضروري انشاء قسم للاجتماع الصناعي إلى جانب الاقسام الإدارية الأخرى. وأنما المهم أن تستند في قراراتها إلى الملعومات المستخلصة من دراسات

الاجتماع الصناعي. فعلم الاجتماع الصناعي كعلم لا يقدم للمشتغلين بالتطبيق وصفات جاهزة، وأنما يقدم معلومات. ومن المؤكد أن القرارات والتنظيمات العلمية لن تخسر شيئاً بالاستفادة قدر الامكان من هذهِ المعلومات.

الفصل الثانى

تاريخ البحث فى علم الاجتماع الصناعى

تاريخ البحث في علم الاجتماع الصناعي:

مرَّ البحث في علم الاجتماع الصناعي في عدة مراحل هي:

أولاً: المرحلة التمهيدية:

شهدت المراحل الأولى من القرنين الماضيين ظهور الموضوعات الأولى عن وجود المخاوف في الاثار الاجتماعية واسلوب الانتاج الصناعي، وقد مثلت هذهِ المواضيع مؤلفات علم الاقتصاد السياسي وفي الكتابات السياسية الاجتماعية. وكان التصنيع قد وصل في تلك المرحلة إلى درجة هائلة في انجلترا وحدها. وكان تقييم هذهِ الحركة الجديدة يرتكز في بداية الأمر على التفاؤل المطلق والايمان بالمستقبل كما هو الحال في رأي ادم سميث (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠) وقد كان يرى (الصفات التي انشأت بها الالات والصمانع على زيادة الانتاج بشكل غير عادي لم يكن مألوفاً حتى ذلك الحين. وأنه من شأن هذا الانتاج العالي أن يخلق في المجتمع الذي تنتظمه حكومة قوية قادرة على أن تمتد لتشمل ادنى طبقات الشعب).

بينما تردد لأول مرة موضوع آخر حول علم الاجتماع الصناعي عندما نشر (دافيد ريكاردو) David Ricardo (١٧٧٢ ـ ١٨٢٣) في كتابه "مبادئ الاقتصاد السياسي عام ١٨٢١) وفيه يبدي ملاحظة عميقة الدلالة يقول فيها إنه قد بات مقتنعاً بأن استبدال العمل البشري بالآلات كثيراً ما يعود بالضرر على مصالح طبقة العمال.

ثم صاغ بعض علماء الاقتصاد السياسي بعد حوالي عشرين عاماً انطباعاً اخر صرح به ريكاردو بأسلوب أكثر حدة بكثير.

فدرس أندرو أور Audrew Ure في كتابه "فلسفة الصناعات" بالتفصيل تفكك النظام الطبقي القديم في المجتمع نتيجة اسلوب الانتاج الصناعي الجديد. وحاول الاشتراكيون الطوبائيون Utopian socialist أو الخياليون لا سيما

هنري دي سان سيمون Saint-simon وشارل فورييه Charles Fourier وروبرت أوين Robert Owen حاولوا اصلاح الاثار السيئة للتصنيع عن طريق بعض البرامج الاصلاحية المحدودة. وقد كتب برودون Proudhon في عام ١٨٤٦ "ثم بعد البؤس تأتي المهانة: تلك هي الشرور التي تفرضها الالات على العمال" على أن العمال أنفسهم لم يستكينوا ويخضعوا، بل بدأوا في أماكن كثيرة تحركهم الذي وجد فيها بعد تعبيراً تدريجياً في (المنشور الشيوعي) وفي كتابات كارل ماركس.

على أننا نود أن نلاحظ أن هذا التحول المشار إليه في النظرة إلى هذا النظام الصناعي الحديث وفي الحكم عليه وكذلك اكتشاف "مشكلة العلاقات الاجتماعية لا يتصل الا بشكل غير مباشر بموضوعات ومناهج واهداف البحث في علم الاجتماع الصناعي".

ولكننا نعتبر هذا التعبير في الاتجاه الذي بدت شواهده في المؤلفات التي صدرت في الفترة ما بين عام ١٨٢٠، ١٨٥٠ في كل من انجلترا وفرنسا وألمانيا مجرد نقطة انطلاق اولية وبعيدة عن الاهتمام السوسيولوجي بالصناعة وبالمؤسسات الصناعية، إذ بدأ البحث العلمي يتجاوز مشكلة العلاقات بين الطبقات الاجتماعية إلى الاهتمام بكثير من الجوانب غير الاقتصادية العالم الصناعي الناشئ انذاك.

وهنا نميز ثلاثة موضوعات ظهرت في الدراسات الاجتماعية الصناعية من خلال القرن التاسع عشر هي مشكلة تقسيم العمل واثاره الاجتماعية واغتراب الانسان الذي ترتب على العمل الصناعي واخيراً المجتمع الطبقي كنتيجة للتنظيم الاجتماعي في عصر الصناعة. وهنا نشير إلى شرح **بسيط للموضوعات الثلاثة:-**

١- **شهد موضوع تقسيم العمل** أهمية كبرى في كتابات علماء الاقتصاد السياسي منذ تناول آدم سميث الشكل الجديد لتقسيم العمل في المجتمع الصناعي

الحديث في الفصل الأول من كتابه "دراسة في طبيعة وعوامل ثروة الامم" واوضحهُ باستخدام مثال عملية انتاج الدبوس ولم يعد يخلو أي كتاب في الاقتصاد السياسي من معالجة مفصلة لهذا الموضوع.

وكان اتجاه ادم سميث متأثراً بشكل ظاهر بالمزايا الاقتصادية التي تعود من وراء عملية استخدام الالات وتنظيم عملية الانتاج بما يرتبط بذلك من تفتيت العملية الانتاجية الواحدة. فكان يقول: بينما كان يستطيع في الماضي عشرة عمال حرفيين – يعملون مستقلين عن بعضهم تمام الاستقلال – انتاج ما لا يتجاوز ٢٠ دبوساً في اليوم الواحد، اصبح العشرة ينتجون اليوم متعاونين ٤٨٠٠٠ دبوس في نفس الفترة...

ولكن أور Ure – ومن بعده برودون وكارل ماركس – لم يقفوا عند هذا الحد من النظر إلى الموضوع، بل اوضحوا كيف أن تفتيت العملية الانتاجية الواحدة إلى عدة عمليات آلية بنفس الدرجة من البساطة قد قضي على التدرج القديم المعروف: الاسطى والصبي، والتلميذ والحرفي، وحول جميع العمال تدريجياً إلى اشخاص غير مهرة. وها هو ماركس يقول: "لقد كان من شأن الانتاج الصناعي الميكانيكي أن تفوض الاساس الفني الذي يقوم عليه تقسيم العمل في الصناعة وظهر في المصنع الآلي محل تدرجية العمال المتخصصين التي كانت تعتمد على ذلك الاساس الاتجاه نحو المساواة بين جميع الاعمال، التي يضطلع بها اشخاص هم مجرد مساعدين أو توابع للالات، على أن تطور الصناعة لم يؤدي على نحو ما سيتضح من سياق الفصول التالية هذهِ النتيجية التي خلص إليها ماركس.. ومع ذلك فإننا نجد أن تحليل الاثار البنائية للانتاج الصناعي المعتمد على تقسيم العمل نقطة ارتكاز تربط دراسات الاجتماع الصناعي الحديث بالاقتصاد السياسي كما نعرفه عن القرن التاسع عشر.

٢– **اكد الفلاسفة في دراستهم** لعلم الاقتصاد السياسي على قضية مؤداها ان الانسان في ظل نظام الانتاج الرأسمالي الحديث يعيش نوعاً من الاغـتراب

الوجودي، وكان هيجل Hegel قد ادخل مفهوم الاغتراب Entfremdung إلى الفلسفة للدلالة على العلاقة الاونطولوجية بين الطبيعة والعقل. ثم عمد مفكرو اليسار الهيجليون إلى استغلال هذا المفهوم في نقد الدين ثم جاء ماركس على وجه الخصوص وطبقه على موقف الإنسان في عالم الصناعة الحديثة. ويعني مفهوم الاغتراب أولاً أن يخلق الإنسان شيئاً، ثم يتحول هذا الشيء إلى كيان غريب عن هذا الإنسان الذي خلقه، بل وطاغياً ومسيطراً عليه.

وفي ثنايا تطبيق هذا المفهوم على عالم الصناعة الحديثة نجد الفلاسفة لا سيما ماركس، وانجلتر وبرودون وغيرهم يؤكدون تأكيداً خاصاً على ظواهر ثلاث:

١- أن العمل قد تحول إلى مجرد أداة للالة، التي ليست سوى انتاجاً بشرياً.

٢- أن العامل قد اصبح عبداً لنتاج عمله، الذي بات يتحكم فيه ويسيطر عليه في صورة رأس مال.

٣- أن العامل مع أنه يضطلع بالعبء الحقيقي في عملية الانتاج الصناعي الا أنه ظل مع ذلك معدماً لا يملك شيئاً.

وارتبطت فيما بعد بهذا المفهوم عن اغتراب الانسان في ظل الانتظام الصناعي "وعبوديته للمصنع الرأسمالي".. بعض الاثار العامة للصناعة مثل "القضاء على الارتباط الذي ظل قائماً حتى اوائل القرن التاسع عشر بين الإنسان ونظام الحياة القديم في ظل القرية والطائفة الحرفية" أو "صعوبة تأسيس حياة أسرية منزلية منظمة على أساس نظام التعامل بالنقد".. ما تردد من ادعاءات وهنا نذكر أيضاً أن البحوث الحديثة لم تؤيد هذه النتائج الاولية التي ذهبت إليها كتابات بعض الاجتماعين الذين عرضوا للصناعة في القرن التاسع عشر. ومع ذلك ظلت مشكلة اغتراب الإنسان في ظل ظروف العمل الصناعي من الموضوعات الاساسية التي يتحتم على علم الاجتماع الصناعي الحديث التصدي لها بشكل أكثر فعالية.

٣- **لم يتركز اهتمام الكتاب الاجتماعيين** بالصناعة والمؤسسة الصناعية في القرن التاسع عشر بالدرجة الاولى على دراسة الوضعية الخاصة لبناء المصنع كنسق اجتماعي أو العمل الصناعي وما يكتنفه من ظروف، وانما انصب على الاثار الاجتماعية الاوسع لهذا الشكل الجديد في الانتاج. وكان "لورنز شتاين Lorenz Von steim" قد وضع مصطلح "المجتمع الصناعي" منذ وقت مبكر وقد فهمه بالدرجة الأولى ككيان تسيطر عليه الصراعات الطبقية، وتكثف التناقض بين "الثراء والفقر" إلى تناقض بين "العمل ورأس المال" وبين "البورجوازية والبروليتاريا" وبين أصحاب العمل والعمال".

وظلت هذه الافكار مسيطرة على الكتابات السياسية ابتداء من سان سيموت وكارل ماركس حتى مؤلفات "المقاولات الغابية Fabian Essays التي صدرت عام ١٨٨٩ في انجلترا ولدى الكتاب الاجتماعيين الالمان في اواخر القرن التاسع عشر.

والقضية الاساسية التي تستند إليها كل هذه التحليلات أن الانتاج الصناعي يحمل في داخله جذور صراع في المصالح بين أولئك الذين يملكون وسائل الانتاج – المصانع والآلات – أو يتحكمون بها وبين أولئك الذين يعرضون جهدهم في سوق العمل، ويبيعونه بمقتضى عقود تبدو حرة في ظاهرها فقط. وهنا أيضاً وصلت البحوث والدراسات الاجتماعية في عشرات السنين الاخيرة إلى نتائج تختلف مع هذه القضية اختلافاً بعيداً. ولو أننا نجد من جانب البعض اهمالاً للمنطلق الموضوعي وهو دراسة الصراع الصناعي واثاره الاجتماعية.

ونرى هنا أن مميزات هذه القضايا الثلاث التي كانت بمثابة منطلق الدراسات للاجتماع الصناعي الحديث هي افتقارها إلى البحوث الامبيريقية المنهجية ففي الحالات الثلاث كان التحليل يسبق دائماً دراسة الحقائق واستقصاءها، وهو قصور يبدو واضحاً كل الوضوح فيما انتهت إليه المعالجات

التحليلية من نتائج. ولم تبذل محاولات لمعالجة هذا القصور الا مع أواخر القرن التاسع عشر، وتركزت بصفة خاصة في انجلترا وألمانيا. فقد لجأ رجال السياسة الاجتماعية والمصلحون الاجتماعيون في كلا البلدين إلى جمع مادة امبيريقية وتقديمها لتدعيم مقترحاتهم الاصلاحية. وتبدت أولى هذهِ المحاولات في جهود العالم الفرنسي فريدريك لوبلاي Frederic Le Play إذ قام بتشجيع من "اكاديمية العلوم الاخلاقية والسياسية" بإجراء دراسات مونوجرافية عن الاسر العمالية في أوروبا.

وكان لوبلاي يرمي من وراء ذلك إلى التوصل إلى أسس علمية لنوع من الإصلاح الاجتماعي المحافظ القائم على فلسفة "الوصايا العشر". ثم جاءت جهود أخرى ذات أهمية تاريخة أكبر تمثلت في المسوح الاجتماعية الواسعة النطاق التي اجراها تشارلزبوت Charles Both في لندن وسيبوم رونترى Seebohm Rowntree في مدينة يورك وكذلك عمليات المسح الأولى التي اضطلعت بها "جمعية السياسة الاجتماعية" التي تأسست في ألمانيا عام (١٨٧٢). وقد عادت هذهِ البحوث بمواد جديدة عن الظروف الاجتماعية للعامل الصناعي ووضعه القانوني، ورغباته، واهتماماته، ولكنها ظلت جميعاً ذات اهمية محدودة بالنسبة لعلم الاجتماع الصناعي الحديث، شأنها في ذلك شأن البدايات الفلسفية، والاقتصادية السياسية، غير أنه كان لكل هذهِ الدراسات فضل كبير في طرح قضايا، واثارة موضوعات ولكنها ظلت اسيرة التأملات والاحكام العامة. ولذلك لا يستطيع احد ان ينكر البحوث الاجتماعية في القرن التاسع عشر إذ انها لم تخلف لنا سوى نتائج غير ناضجة، إذ طرحت قضية العلاقة بين الطبقات الاجتماعية في ضوء اعتبارات سياسية اجتماعية واصلاحية اجتماعية عامة وصلت إلى حد أعماق التأمل في بعض الاحيان بينما ابتعدت عن التعرض

بالبحث الذي كان يمثل صورة ملحة لبعض علاقات الصراع الإنسانية الاجتماعية المتميزة في مكانها الاصلي المحدود والملموس.

ثانياً: مرحلة تكوين علم الاجتماع الصناعي.

يميز دارسو الاجتماع الصناعي بين "مرحلة التمهيد" في تاريخ علم الاجتماع الصناعي بأنها تمتد حوالي عام ١٩٠٠ وبين "مرحلة التكوين" في تاريخ هذا العلم الذي تشمل العقود الثلاثة الأولى من القرن العشرين أي من ١٩٠٠ إلى ١٩٣٠ وابرزها ما يميز مرحلة الانتقال من التمهيدية إلى التكوينية في رأي جيك Geek اكتشاف المصنع كوحدة يمكن اخضاعها للدارسة من جانب علماء الاقتصاد في حوالي ١٩٥٠. ويشير جيل إلى بعض المؤلفات التي لعبت دوراً خطيراً في هذا الموضوع. ونذكر منها كتاب شمولر بعنوان "مجمل علم الاقتصاد العام" "الصادار عام ١٩٠٠" ومسلسلة أهرنبرج Ehrenberg بعنوان: "ارشيف البحوث الاقتصادية الدقيقة" الذي صدر عام ١٩٠٥ ثم يشير إلى **ثلاثة عوامل كانت ذات أهمية كبيرة في نشأة علم الاجتماع الصناعي الحديث هي:**

١- زيادة الاهتمام من جانب علم الاجتماع العام بمشكلات الصناعة والمصنع.

٢- الاتجاه إلى البحوث الاجتماعية الامبيريقية، وتحسين طرق البحث الامبيريقي.

٣- الاكتشاف التدريجي "العامل الانساني" في حقل الانتاج الصناعي أي ادراك وجود ابنية وظواهر غير اقتصادية في الصناعة.

فكان علم الاجتماع العام الذي لم يكن قد انفصل قبل عام ١٩٠٠ بعد عن الفلسفة انفصالاً كاملاً قد بدأ في اوائل القرن الحالي يدعو إلى منهج جديد يتجه إلى التصدي لمشكلات المجتمع الراهن، وبالتالي اساسه-الاقتصادي.. ففي أمريكا ركز "تورشتاين فيبلين" Thorstein Veblen على دراسة الخصائص

الاجتماعية لطبقة اصحاب الأعمال الجديدة، ووظائفها الاجتماعية، ومصالحها وقيمتها الخاصة، وفي انجلترا قدم سيدني ويب Sidney Webb وبباتريس ويب B. Webb، وريتشارد هنري تاوني R.H.Tawney تحليلات شاملة لاوضاع عمال الصناعة ووظيفتهم في المجتمع الجديد. وفي فرنسا ظهر مؤلف اميل دوركيم Emile Durkheim وناقش هذه القضية وفي ألمانيا نجد كثيراً من الدراسات التي اهتمت بعلم الاجتماع الصناعي نذكر منها مؤلفات جوستاف شمولر G.sehmoller وفيرنر زومبارت W.sombart ثم دراسات ماكس فيبر M.weber ومن بعده ليوبولد فوت فيزه L.Von Wiese.

ومن الدراسات التي ساهمت بنصيب موفور في تحسين مناهج البحث الاجتماعي الامبيريقي في الصناعة تلك التي اجرتها "لجنة بحوث الصحة الصناعية في انجلترا ابتداء من عام ١٩١٧ "ومعمل دراسة التعب التابع لجامعة هارفارد في أمريكا ابتداء من عام ١٩٢٠ وجمعية السياسة الاجتماعية في ألمانيا وسوف نشير إلى طرقها فيما بعد. وقد حفزت التجارب ودراسات المسح التي اجرتها هذهِ الهيئات لا سيما في عشرينات هذا القرن الباحثين الافراد إلى الاعتماد على المناهج الامبريقية في دراسة المشكلات الاجتماعية الصناعية.

أما الحدث العلمي الحقيقي الذي ثبت دعائم علم الاجتماع الصناعي وتم اثناء العقود الأولى من القرن العشرين فكان اكتشاف "العامل الإنساني في الإدارة" أو "الإنسان في الحياة الاقتصادية" كما عبر عنها رونتري وفوت فيزه..وبرغم ما يبدو عليه هذا الحدث من بساطة وقلة شأن فقد كان يعني ادراك أن المؤسسة الصناعية هي واقع اجتماعي اضافة لكونها واقعاً فنياً اقتصادياً مستقلاً وأن دوافع الاطراف التي تعيش هذا الواقع لا يمكن ادراكها ولا حتى التقرب منها عن طريق الفروض الترشيدية التي يطرحها "المهندسون الاجتماعيون" وكان ادراك هذا كله يمثل ثورة صغيرة في فكر وفي معرفة

اصحاب الاعمال ورجال السياسة الاجتماعية وعلماء الاجتماع. وقد افتقرت كثير من البحوث إلى الاخذ بهذهِ الحقيقة. وعلى الرغم من أن عدداً كبيراً من دراسات الاجتماع الصناعي وعلم النفس الصناعي قد اكدت ولا زالت تؤكد صدق هذهِ الحقيقة، فما زالت تفتقر إلى الادراك والتصديق الكامل في كثير من المجالات.

ويمكن هنا أن نجد صورة المؤسسة الصناعية واجزاءها المختلفة التي كان علم الاجتماع وعلم النفس الصناعي يقاوماها في حوالى عام ١٩١٠. ونجدها متجلية وواضحة في مؤلفات المهندس الأمريكي فريدريك ويتسلونا بلور F.W. Taylar عن "الإدارة العلمية" وقد انكر تايلور وجود تناقض بين اصحاب العمل والعمال. وكتب في ذلك يقول: ترتكز الإدارة العلمية في واقع الامر على الايمان الراسخ بأن المصالح الحقيقية لكلا الطرفين واحدة، وأن رفاهية صاحب العمل لا يمكن أن تقوم لها قائمة في المدى الطويل إذا لم تواكبها رفاهية العامل والعكس بالعكس، وأنه من الممكن اعطاء العامل ما يطمع إليه – الا وهو أجور عالية – واعطاء صاحب العمل ما يبيعه – وهو خفض تكاليف الانتاج" ولهذا السبب ابتكر تايلور "الإدارة العلمية الحقيقية" لرفع الاجور والانتاج في نفس الوقت عن طريق اقصى درجة من ترشيد العمليات الانتاجية من خلال رفع الاجر، وهنا نوضح ان القضية الاساسية التي يرتكز إليها (علمه) الجديد كانت تمثل إلى حد ما المنطلق الذي انطلقت منه دراسات علم الاجتماع الصناعي الحديث، وهذهِ القضية هي: أن المؤسسة الصناعية كيان اقتصادي فني خالص، وانه لا يحرك العامل سوى الرغبة في الحصول على اجر مرتفع، وانه من الممكن التخلص من جميع انواع التوتر داخل ميدان الصناعة عن طريق رفع الانتاجية إلى أقصى حد. وقد نما هذا العلم الجديد من خلال محاولة دحض هذهِ القضايا الخاطئة التي انطلق منها تايلور... ونجد في بعض الدراسات الالمانية من يزعم أن دراسات الاجتماع الصناعي لم تأخذ صورة جدية متماسكة لاول

مرة الا في ألمانيا، كما يرى جيك... ولكنا نجد كثيراً من الادلة التي تنقد هذا الزعم، حتى من قبل العلماء الالمان انفسهم. إذ يجب أن تعتبر التطور العلمي في أمريكا ابتداء من محمل دراسة التعب بجامعة هارفارد حتى التون مايو Elton Mayo وبحوثه – والتطور في انجلترا – ابتداء من لجنة بحوث الصحة الصناعية حتى سرجنت فلورنس S. Florence ومدرسته جزءا لا يتجزأ من مرحلة التكوين في تاريخ علم الاجتماع الصناعي. ولكن يمكن في ضوء تركيز البحوث في ألمانيا على بعض الموضوعات السوسيولوجية المتخصصة المتعلقة بالمصنع بدرجة أوضح منها في انجلترا وأمريكا – حيث اهتمت البحوث في المقام الأول بمشكلات سيكولوجية العمل وطب العمل لذا يمكن أن نقول أن تفوق الدراسات الألمانية في المرحلة التكوينية من تاريخ الاجتماع الصناعي كان في الفترة من ١٩٠٠ حتى ١٩٣٠ تقريباً.

لذلك يبدو من المناسب التعرض بشيء من التفصيل للاسهامات التي قدمها الاجتماعيون الالمان في المرحلة التكوينية من تاريخ الاجتماع الصناعي التي تبدأ بالمسح الذي حفز إليه كل من ماكس فيبر والفريد فيبر عام ١٩٠٧ لتجربة جمعية السياسة الاجتماعية عن "اختيار وتكيف عمال الصناعات الكبرى المستقلة" وتنتهي بظهور مادة "علم الاجتماع" التي كتبها "جوتز بريفسن" Goetz Briefs عام ١٩٣١ في القاموس الذي أشرف فيدكاندت A. Vierkandt على اصداره.

وقد ادعى بعض الدارسين الالمان أن النظرة "التايلورية" كانت تمثل المنطلق الذي اعتمدت عليه دراسات الاجتماع الصناعي الانجليزي والأمريكي، لا الدراسات الالمانية. على أنه من الممكن دحض هذا الزعم على اساس أن نمو الاجتماع الصناعي الالماني قد اعتمد على تقنين القضايا الميكانيكية التي وجدت اوضح تعبير عنها في كتابات تايلور "وكذلك في دراسات عالم الماني آخر وكانت تحظى بدرجة واسعة من الانتشار، وهو فايول Fayol".

وهناك عالمان كان لهما من الناحية التاريجية في ألمانيا فضل كبير في اثراء دراسات الاجتماع الصناعي هما: الاقتصاد السياسي والسياسة الاجتماعية. فنجد أبرز اسهام قدمه الاقتصاد السياسي في دراسة شمولر حوالى عام ١٩٠٠ "للمشكلة الاجتماعية للمصنع الكبير" في ضوء نوع بناء السلطة فيه والتنظيمات الداخلية الاجتماعية الموجودة فيه. هذا بينما ركزت السياسة الاجتماعية اهتماماتها الاصلاحية العملية على اوضاع العمال في المصنع، ومشكلة العلاقات بين الطبقات الاجتماعية. ولعله يمكننا أن نقول أن السياسة الاجتماعية قد اطلقت الدراسات حول علم الاجتماع الصناعي موضوعياً من حيث اهتمامها بالجوانب غير الاقتصادية للحياة الاقتصادية، بينما كان للاقتصاد السياسي فضل الريادة منهجياً من حيث اهتمامه بالجوانب النظرية، لا الغايات السياسية.. ويرجع الفضل في ارساء دعائم دراسة علمية للصناعة – اجتماعية في موضوعها منهجية في منطلقها إلى العالم الالماني ماكس فيبر Max Weber الذي يعتبر لذلك المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع الصناعي.. ونجده يؤكد في المقدمة المنهجية التي كتبها لدارسة جمعية السياسة الاجتماعية عن اختيار وتكيف عمال الصناعات الكبرى المستقلة في عام ١٩٠٨ على الاتجاه "الاجتماعى العلمي" لا الاجتماعي السياسي للبحث المزمع اجراؤه، فيقول "أننا لا نرمي من وراء هذا البحث اصدار حكم على الظروف الاجتماعية في الصناعات الكبرى... وانما نحن نستهدف فقط تصويراً موضوعياً للحقائق كما هي وتعيين اسبابها الكامنة في ظروف الصناعات الكبرى نفسها وطبيعة عمال هذهِ الصناعات".. وكانت المشكلة الرئيسية التي يدور حولها برنامج البحث المشار إليه الذي قدم له ماكس فيبر بهذه الكلمات هي "ما هو نوع الناس الذي تخلقهم الصناعة الحديثة نتيجة طبيعتها المميزة الكامنة فيها، وما هو المستقبل المهني" "وبذلك وبشكل غير مباشر: المستقبل خارج المهنة أيضاً" الذي تقودهم إليه؟" وكان هذا التحديد متضمنا في برنامج البحث الذي قدم لجمعية السياسة الاجتماعية لاول مرة عام ١٩٠٧.

ثم توفر بعد ذلك فريق من الباحثين تحت اشراف هيركنر Herkner وشمولر والفريد فيبر لوضع "خطة العمل" وفيها نص على أن يقوم الباحثون في عدة مصانع تنتمي إلى أنواع الصناعات المختلفة يجمع معلومات احصائية وعن طريق استخدام كشف الاسئلة تدور حول الموضوعات التالية اساساً اصل العمال اجتماعياً وجغرافياً، الاساس الذي اتبع عند اختيارهم للعمل بهذه المصانع، الظروف المادية والسيكولوجية للعمليات الانتاجية المختلفة، وتقسيم العمل حسب الظروف التي يدور فيها وفرص الترقية، وشروطه والبناء الاجتماعي للعمل ونوع ودرجة تكيفهم لظروف العمل في المصنع وقد صدرت سبع دراسات مونوجرافية حول هذا الموضوع في الفترة من ١٩١٥ وحتى ١٩١٥. هذا اضافة إلى المناقشات التي أجرتها جمعية السياسة الاجتماعية حول نفس الموضوع عام ١٩١٢ ودراسة ماكس فيبر بعنوان "حول الظروف المادية النفسية للعمل الصناعي" وهي تندرج جميعها تحت هذا الباب... وأن اكثر الدراسات التي صدرت عن هذا الموضوع اصالة من ناحية المنهج وشمولاً من حيث الموضوع هي دراسة "ماري برنايز" Marie.. التي تناولت فيها ظروف احد مصانع الغزل والنسيج في حوض الراين وقد استطاعت ماري برنايز عن طريق الملاحظة المشاركة، والانتفاع بكل البيانات الاحصائية المتوفرة، السؤال المباشر أن تتوصل إلى حشد من المعلومات عن ظروف العامل في المؤسسة الصناعية الكبيرة. والملاحظ أنها قصرت نفسها في بعض المواضع على اطار دارسة العمل كما يتضح ذلك من الفصل المعنون: حول الظروف المادية السيكولوجية للعمل في صناعة الغزل" ثم كانت بعض نتائجها ذات طبيعة سوسيولوجية عامة أكثر منها بينما تدخل بعض موضوعات دراستها – مثل "تكون الجماعات بين العمال" والعوامل التي تدخل في تحديد هذهِ الجماعات واهميتها – صميم موضوعات الدراسة في علم الاجتماع الصناعي.

وقد وجهت بعض الانتقادات ذات طبيعة منهجية وموضوعية والتي لها ما يبررها على دراسة "برنايز" وغيرها من المسوح الاجتماعية التي أجرتها الجمعية السياسة الاجتماعية" وأخطر هذهِ الانتقادات وأهمها دلالة أن برنايز لم تستطيع التخلص من موقف تايلور وآرائه عن دوافع العمال الا بشكل عفوي، ودون اقناع كامل. إذ ترى برنايز أن المال يمثل بالنسبة لعمال المصنع الذي درسته "الرابطة الوحيدة التي تربطهم بعملهم" فإذا كانت برنايز تقرر ان هناك تناسبا عكسياً بين الرضا وارتفاع الأجر، فإنها لا ترتب على هذهِ تأثيرا طيباً على مزاج العمال الذكور" وذلك في ظل نظام الاجر بالقطعة حيث يعكس ارتفاع الاجور حجم الانتاجية ولكنها لا تسأل نفسها بعد ذلك ما اذا كان هناك عوامل اخرى تتدخل في التأثير على رضا العمال.

وهنا نلاحظ كيف أن الدارسات المسحية التي أجرتها جمعية السياسة الاجتماعية ظلت ذات طبيعة مرحلية محدودة، وغير سيولوجية في خط تفكيرها. فقد تهيأ للبحث إلى جانب المنطلق المفيد، الاتجاه الواعي إلى واقع الحياة داخل المؤسسة، لا سيما فكرة: فهم العمل الصناعي من واقع كيانه الحقيقي الجديد" و "فهم عالم العمل الصناعي في مفاهيمه الخاصة المتميزة" (وكلها عبارات وردت عند: فوت فيربر Von Ferber).

فهي تمثل في ضوء تلك الصياغة التي نعرفها عن ماكس فيبر أول دراسة واعية في علم الاجتماع الصناعي. وقصور مثل هذهِ المحاولة الأولى لا يمكن أن يكون تهمة توجه إليها، على اعتبار ظروف العصر وأمكانيات الدراسة انذاك ولكنه يجعلها اليوم ذات قيمة تاريخية أكثر منها موضوعية.

غير أن دراسات الاجتماع الصناعي واجتماعيات العمل قد مرت في ألمانيا بمرحلة توقف اثناء الحرب العالمية الاولى، في الوقت الذي امدت فيه هذهِ الحرب دراسات هذا العلم بدفعات قوية، بما فرضته على الانتاج الصناعي من

ضرورة رفع الانتاجية وزيادة المنتجات. ثم مر هذا العلم بمرحلة ازدهار جديدة بعد الحرب العالمية الاولى، حيث صدرت في نظامه مجموعة من الدراسات الهامة لعدد من الباحثين، لازال بعضها ذا اهمية حتى يومنا هذا. فصدرت في عام ١٩٢٢ دراسة فيلي هيلباخ Hellbach Willy ولانج R.Lang بعنوان "صنع المصانع" وصدرت في عام ١٩٢٣ دراسة جوزيف فينشو J.Winschuh بعنوان "السياسة العملية للمصنع" واوضح انها جميعاً مؤلفات ذات اهداف سياسية اجتماعية، ولكنها إلى جانب ذلك ذات اهمية لعلم الاجتماع الصناعي واجتماعيات العمل. اضافة إلى هذا فإن هناك بعض الدراسات التي ساعدت على تحليل العلاقات بين الصناعة والمجتمع، ونذكر على سبيل المثال دراسة ماكس فيبير بعنوان "الاقتصاد والمجتمع" ودراسة فريد ريش فون جونل اوتليا نفيلد بعنوان "الاقتصاد والتكتيك" وغيرها من المؤلفات التي تعرض لقضايا الاقتصاد الاجتماعي الاساسية التي صدرت في الفترة من ١٩٢٢ إلى ١٩٢٧. ثم حدث في اواخر العشرينات ان كان لؤلفي ليو بولد فون فيزه L.von wiese، "دراسة العلاقات" و"دراسة الاشكال الاجتماعية" اضافة إلى تجميع شتات جميع المحاولات السابقة ووضع اول تلخيص لها في مؤلفات "جونز بويفسن" G. Briefs ومساعديه جيك Geck في كتابه المعنون "الظروف الاجتماعية للعمل على مدى العصور" الذي صدر عام ١٩٣١ وبوست Jost "في مؤلفه الحياة الاجتماعية لعمال الصناعة، الصادر عام ١٩٢٣" وغيرهما وفي عام ١٩٢٨ اسس جونز بريفسن معدا لاجتماعيات العمل واجتماعيات الإدارة تابعاً لجامعة برلين الصناعية. ويعتبر مقاله عن الاجتماع الصناعي المنشور في قاموس "علم الاجتماع" والذي مازال الكثيرون يعتبرونه ذا اهمية اساسية نموذجاً ممتازاً على المستوى الذي قطعه علم الاجتماع الصناعي في ألمانيا في ذلك الوقت، وشاهدا على تعيين حدوده كميدان للدراسة.

وقد حاول بريفسن في مقال "علم الاجتماع الصناعي" المشار اليه في ذلك القاموس ان يقدم عرضاً لمستوى المعرفة الاجتماعية الصناعية انذاك... فهو ينطلق من تعريف كل من الاقتصاد والمؤسسة كي يحدد الجوانب المختلفة لاهتمام علم الاجتماع بالمؤسسة الصناعية تحت عناوين "المؤسسة الصناعية كواقع مكاني" "المصنع كواقع زماني" "المصنع كنسق يخدم اغراضاً معينة" "تنظيم المصنع". ويترتب على هذهِ المعالجة تعريف المؤسسة الصناعية من وجهة نظر علم الاجتماع فيقول "المصنع كيان ذو حدود مكانية معينة، وابعاد زمانية محدودة مزود بمعدات فنية، وقائم على تعاون العاملين فيه، بحيث تصدر عنه علاقات اجتماعية، وعمليات اجتماعية واشكال معينة" ورغم هذا التعريف المطلق للمؤسسة الصناعية الذي لا يقتصر على المؤسسة الصناعية الحديثة نجد بريفسن في عرضه لموضوعات علم الاجتماع اللاصناعي يقتصر بصفة رئيسية على المؤسسة الصناعية في عصره. فنراه يتحدث عن تأثير "البيئة الاجتماعية" على المصنع "التدرج الاجتماعي، وروح المجتمع" وعن المصنع كظاهرة اجتماعية "والمصنع كمكان للعمل، واشكال العلاقات الانسانية التنظيم القومي والتحتي"، وعن ظروف المصنع الخاصة" تكون الجماعات المختلفة في داخله، والتدرج والتنظيم الرسمي، والتكيف" وعن "مشكلة المصنع على المستوى الاجتماعي" مثل تدخل اشخاص اغراب عنه في تحديد مصيره والاشكال الإدارية المختلفة داخل المصنع والصراع الصناعي والتحكيم" ثم يخصص الفقرة الاخيرة من مقاله للحديث عن اثار المصنع على المجتمع"... غير أن البحث الامبيريقي الحديث في الصناعة نقض بعض ما اثبته بريفسن من قضايا كما أن منطلقه لا يمثل الان في كثير من جوانبه سوى قيمة تاريخية بالنسبة لهذا العلم. ولو أننا لا نقصد هنا بالذات تعريفه للمصنع الذي لا نطعن فيه ولكنه قليل الفائدة بسبب مغالاته في العمومية وافتقاره إلى اطار زمني معين.

كما أننا لا نعني بصفة اساسية الطابع الشكلي البارز عنده، والوقوف عند بعض القضايا البالغة العمومية التي نصادفها كثيراً عند بريفسن، والتي دفعت عالماً مثل جيك إلى ان يعتبره "فيلسوفاً اجتماعياً أكثر منه عالم اجتماع" وانما نحن نقصد نقطتي ضعف اساسيتين في مقال بريفسن وقد تكفلت الدراسات السوسيولوجية الصناعية الامبيريقية بمعالجة اولاهما على مدى السنوات العشرين الماضية، ونعني به الميل إلى التبرير فيما يتعلق بموقف العامل، والتقليل من اهمية العلاقات الاجتماعية في المؤسسة الصناعية الحديثة. وقد عبرت ماري برنابز عام ١٩١٠ في دراستها عن املها في أن تؤدي النتائج التي توصلت إليها إلى "اعطاء صورة عن نفسية البروليتاري الذي تفصله عنا الفروق الطبقية" ورغم وعي العالمة بهذه "الفروق الطبقية" الا أنها لم تتجنب مع ذلك خطورة الانزلاق إلى اقحام ارائها الخاصة عن العمل "الاكثر معقولية" "والأفضل اداء" في تقييمها للعمل الصناعي، ومن ثم الوصول إلى بعض النتائج الخاطئة. ونفس الكلام ينطبق على جونز بريفسن..فقد كان من ابرز الدوافع الكامنة وراء كتابه "تدخل الإدارة الغربية" و "بؤس العامل داخل المؤسسة الصناعية" يقول "يبدأ هذا البؤس بغرابة صاحب العمل، والمكان، وادوات العمل. ثم يتسع ويزداد ليشمل غرابة سلطة الادارة داخل المصنع والعمل، ومواعيد العمل ورفاق العمل داخل المصنع وعلى الرغم من ان بريفسن يشير إلى بعض الاجراءات السياسية الاجتماعية للقضاء على هذا البؤس الا أن حديثه يكشف عن بعض الاراء الماركسية المتحررة من وهم المجتمع اللاطبقي، التي ترى أن بؤس العامل شر ازلي دائم لاحيلة للناس فيه ناشئ عن العمل الصناعي وظروفه، وقد اشارت البحوث الامبيريقية فيما بعد لا سيما تلك التي اجراها إلتون مايو Elton Mayo إلى خطأ هذه الاراء واغراقها في تأملات نظرية على اساس ظواهر التكيف الحقيقي المتعدد، وظهور أشكال جديدة للحياة عند عمال الصناعة.

وهنا يتضح أن القول بأن عالم الاجتماع الصناعي الالماني بريفسن قد أغمط الظروف الاجتماعية داخل المصنع حقها، يكاد يكون قولاً فاسداً كل الفساد. ولو أنه يمكن أن يكون اغماطاً نسبياً فقط بالقياس إلى نتائج البحوث التي اجراها التون مايو على ما سنرى فيما بعد. حقيقة أن بريفسن يشير إلى أشكال عديدة للعلاقات الاجتماعية داخل المؤسسة الصناعية ولكنه يقول في نفس الوقت "يخلو المصنع الحديث بشكل واضح من المضامين ذات الأهمية السوسيولوجية المألوفة" ونجده يقول "وهنا في المصنع الكبير يخفض المضمون الاجتماعي والظواهر الاجتماعية المصاحبة للعملية الانتاجية إلى ادنى حد ممكن". وما من شك أنه تكمن خلق هذهِ المزاعم نظرة رومانسية للمضامين الاجتماعية في عصر الانتاج قبل الصناعي.. فإذا بابناء ذلك العصر يتجاهلون أو يعجزون عن رؤية مدى التعقد الذي بلغته العلاقات الرسمية وغير الرسمية في المؤسسة الصناعية الحديثة... الامر الذي يدفع علم الاجتماع الصناعي المعاصر إلى القول بوجود ثروة هائلة من المضامين الاجتماعية في المؤسسة الصناعية، بالقياس إلى المصنع اليدوي أو الحرفة القديمة... ويمكن هنا أن نضع الانتقادات التي توجه إلى الدراسات الاجتماعية الصناعية لا سيما في ألمانيا في ذلك الوقت إلى أنها ترجع إلى السبب الوحيد الرئيسي وهو: عدم توفر دراسات امبيريقية شاملة ذات اساس منهجي متبين وواضح وقد بلغ علم الاجتماع في بداية الثلاثنيات من القرن الماضي مستوى عالياً من التقدم اذ تحدد موضعه بشيء من الدقة وارسيت كثير من مناهجه ولو من خلال المحاولة والخطأ على الاقل وتكونت بعض الاراء والنظريات الصائبة... غير أن كثيراً من هذهِ الاراء والنظريات كانت وما زالت مجرد تخمين او استنتاج... ومن هذا يتضح كيف ان نقد كارل ماركس الاساسي للانتاج الرأسمالي، والاسس الخاطئة المضللة التي انطلق منها تايلور فيما يختص بدوافع العمال.

وكذلك الجهل بصفة عامة بالعلاقات الاجتماعية غير الرسمية داخل المصنع وبأهميتها بالنسبة للمصنع وكيف كانت كل هذهِ الامور من العوامل التي

سدت الطريق امام التسجيل العلمي الاجتماعي لواقع المصنع ككيان اجتماعي بالسعة النظرية الكاملة.. على تعبير شيلسكي الامر الذي يمثل موضوع الدراسة في علم الاجتماع الصناعي... ثم جاءت البحوث والدراسات الأمريكية التي ارتبطت باسم إلتون مايو لتتخطى هذه الحواجز، وتكتب فصل النهاية في مرحلة التكوين في علم الاجتماع الصناعي.

ثالثاً: التون مايو وتجاربه هوثورن.

في الوقت الذي كان يقوم فيه جونز بويفس ومساعدوه بمحاولاته الاولى في اوائل الثلاثينات لتنظيم الاجتماع الصناعي في المانيا.. كانت قد انتهت فعلاً اهم مراحل البحث الذي استغرق سنوات طويلة في مصانع هوثورن التابعة لشركة وسترن البكتريك في شيكاغو.. وهو البحث الذي اثبت فساد كثير من الاراء والنظريات الشائعة في ذلك الوقت في المانيا وفي غيرها وقد بدأت سلسلة البحوث هذه عندما اجرى احد مهندسي شركة وسترن الكتريك وهو جورج بينوك G. Pennock في عام ١٩٢٤ تجربة لدارسة تأثير نوع الاضاءة وشدتها على انتاجية العمال. وقد امتدت هذه التجربة على طول ثلاث سنوات.. وانتهت إلى طائفة من النتائج المفاجئة وغير المفهومة في ذلك الوقت بحيث لجأت الشركة بعد انهاء التجربة إلى عالم النفس والاقتصادي السياسي التون مايو Elton Mayo وبعض زملائه في جامعة هارفارد تطلب منهم اجراء دراسات شاملة على تأثير الظروف المادية على الانتاجية..

وهنا بدأت تجربة مصنع هوثورن الشهيرة وقد انتهت التجربة نهاية مؤقتة بسبب الازمة الاقتصادية العالمية بعد سلسلة من التغيرات التي ادخلت على موضوعها بعد اجراء مجموعة من الدارسات المونوجرافية التمهدية، وكان ذلك عام ١٩٣٢.

وكانت تجربة الاضاءة التي سبقت تجربة هوثورن الحقيقية قد أجريت على مجموعتين من العمال... واحدة تجريبية والاخرى ضابطة وقد جعلت

المجموعة الضابطة في المرحلة الاخيرة من التجربة تعمل في ظل ظروف الاضاءة العادية بينما أخذت الجماعة التجريبية تعمل في ظل اضاءة ذات شدة متغيرة وعمد الباحثون في البداية إلى زيادة شدة الاضاءة على فترة منتظمة وحدث النجاح المتوقع إذ ارتفعت انتاجيةالعمل بعد زيادة شدة الاضاءة، ولكن الذي حدث ان زادت في نفس الوقت انتاجية الجماعة الضابطة التي كانت تعمل في نفس الظروف القديمة. واشد ما كانت قد حير القائمين على التجربية عندما خفضوا الاضاءة في صالة التجربة ومع ذلك ازدادات انتاجية المجموعة التجربية، كما ازدادت ايضاً انتاجية عمال المجموعة الضابطة التي ظلت تعمل في نفس الظروف القديمة. وبدا أن جميع نظريات تفسير العلاقة بين الاضاءة والانتاجية قد انهارت ولكن كيف تم تفسير تلك النتجية الغريبة؟

كان إلتون مايو الذي اشرف في ذلك الوقت على التجربة مع زملائه من قسم البحوث الصناعية التابع لجامعة هارفارد قد اجرى تجربة مشابهة لتلك في هدفها ونتائجها.. إذ عزل مجموعة من العاملات في صالة التجربة ذات الظروف المادية من اضاءة ودرجة حرارة ورطوبة، المحكومة احكاماً دقيقاً لمختلف ملابسات العمل الاجتماعية مثل تغيير النظام والاجور وفترات الراحة المصحوبة بتقديم وجبة أو بدون وجبة، وانهاء العمل في مواعيد مبكرة، وادخال نظام عطلة بأجر على فترات تتراوح بين اربعة واثنى عشر اسبوعاً.. ودرس تأثير كل ذلك على انتاجية العمل.. وكان ان انهت هذه التجربة ايضاً إلى زيادة في الانتاجية من واقع الزيادة في عدد القطع التي يتم تركيبها زيادة مطردة طوال فترة التجربة ثم بلغت هذه التجربة ذروتها عندما عمد القائمون على التجربة في مرحلة معينة إلى الغاء كل الامتيازات السابقة دفعة واحدة ومع ذلك وصل الانتاج للعاملات إلى أعلى ذروته.

وظل محافظاً عليها على مدى اثني عشر اسبوعاً كاملاً وهنا ادرك التون مايو وفريق الباحثين الذين يعملون على قياس تأثير ظروف العمل

الخارجية "الاجر وساعات العمل".. كمياً على الانتاجية وقد انتهت التجربة إلى اكتشاف عامل جديد هو الظواهر النفسية والاجتماعية المصاحبة للعمل الصناعي.. ومن هنا ركز الباحثون في المرحلتين التاليتين لتجربة هوثورن على ما يلي تنفيذ برنامج استبيان ضخم درست فيه في الفترة من ١٩١٨ إلى ١٩٣٠ أكثر من ٢١٠٠٠ عامل ومستخدم من مصانع هوثورن ثم دراسة حالة مستفيضة لاحدى جماعات العمل من حيث بنائها والقواعد التي تحكمها في عامي ١٩٣١ – ١٩٣٢.

وقد صدرت عن تجربة هوثورن هذهِ دراسات عديدة صدرت بعضها في فترة متأخرة نسبياً تهمنا منها من ناحية علم الاجتماع بصفة خاصة دراستان من تأليف التون مايو هما "المشكلات الإنسانية للحضارة الصناعية The Human Problems of an Industrial civilization الصادر عام ١٩٣٣ والمشكلات الاجتماعية للحضارة الصناعية" The social Problems of an Industrial civilzation الصادره عام ١٩٤٥ كما تهمنا اضافة إلى هذهِ التقارير البحوث الاكثر تخصصاً التي نشرها روثلسبرجر Roethlisberger وديكسون Dickson بعنوان "الإدارة والعامل" الصادر عام ١٩٣٩ ووايتهد Whitehead بعنوان "العامل الصناعي" الصادر عام ١٩٣٩ ثم هناك مؤلف اخر يضم تلخيصاً للانتقادات العديدة التي وجهت إلى تجارب هوثورن والدراسات التي اجريت عليها وهو كتاب لاندمان Land mann بعنوان "زيارة جديدة لمصانع هوثورن Hawthorne revisited الصادر عام ١٩٥٩..

وهنا تحولت تجربة هوثورن إلى مرحلة حاسمة في تاريخ علم الاجتماع الصناعي، وهبت نتائجها في ميدان علم الاجتماع الصناعي مباشر، وكانت نتائج غير مقصودة من جانب القائمين بالتجربة وقد وصف إلتون مايو نفسه مدى صعوبة الطريق الذي قطعه من فرض الغوغاء الذي لم يكن يعتبر العامل سوى مخلفاً لا تحركه الا الدوافع المادية الإنسانية إلى التسليم بالدوافع الاجتماعية

وتكون الجماعات في عالم الصناعة كما أن نتائج مايو بصورتها النهائية المتطورة ليست سوسيولوجية خالصة ومع ذلك فإن الانتقاد الذي يوجه إلى الدراسات لهوثورن بأنها ليست دراسات اجتماعية صناعية بالمعنى الحق حيث تفتقر اساساً إلى النظرة السوسيولوجية والتناول السوسيولوجي ولا يصدق الا بالنظر إلى المشروعات والاهداف الاصلية لأصحاب التجربة.. ولكنه لا ينسحب على اهمية هذهِ الدراسات وعلى مكانتها في مجموعها ويمكننا كحد ادنى أن نورد النتائج لدراسة وتجارب هوثرون التي يمكن اعتبارها اسهامات صريحة في علم الاجتماع الصناعي:

١- اول هذهِ النتائج التي حددها كل من ميلر Miller وفورم Form هي "أن العالم الاجتماعي للكبار يتحدد اساساً من خلال نوع العمل الذي يمارسونه" فقد دلت بحوث هوثورن في مواضع كثيرة على أن المهنة وعلاقات العمل الاجتماعية ليست شيئاً غريباً في حياة العامل يعوق نموه الانساني في المجتمع بل إن الحياة الاجتماعية للكبار على عكس هذا تتأثر بمجال العمل وتتشكل به فالخبرات الاجتماعية في المصنع هي التي تحدد بشكل مباشر أفق الطموح والمكانة الاجتماعية والعادات الاستهلاكية وأشكال السلوك، وأنواع ومحددات العلاقات الاجتماعية.

٢- اما النتيجة الثانية فهي ان العمل الصناعي عمل جماعي دائماً" فالقضية التي تقول أن العامل في المؤسسة الصناعية الحديثة كائن فردي يسعى نحو اشباع غاياته الانانية وهم خاطئ فقد اثتبت فعلاً قيام ما يعرف باسم "الجماعات غير الرسمية" في كل مجالات العمل الصناعي وذلك لاسباب وعوامل متباينة ولا تقوم هذهِ الجماعات بتحديد ايقاع عمل اعضائها إذ تقوم بوظيفة (الفرامل) وانما تضع التقييم الكلي لدنيا العمل والاحساس بالامن وأشكال السلوك الاجتاعي والقدرة على الإداء والانتاج ويمثل ادراك اهميته الجماعات غير

الرسمية بالنسبة للعامل تفسيراً للنتائج المفاجئة التي انتهت إليها تجارب هوثورن الاولى.

٣- يستند التفسير الاخر إلى الاعتقاد باهمية الاحترام الاجتماعي والمكانة الشخصية بالنسبة للعامل، وما من شك في أن الاهتمام الخاص الذي لقيته الجماعات المبحوثة طوال سنوات قد حفزنا إلى زيادة الانتاجية ومن شأن وضع الفرد داخل الكيان الاجتماعي الكلي للمصنع كما يتضح في احترام أو تقدير يعبر عن نفسه في السلوك ان يتشبع حاجة العامل إلى الامان بنفس الدرجة على الاقل التي يشبعها الاجر المرتفع. ثم أن هذا الوضع ذو أهمية أكبر بالنسبة للحياة الاجتماعية للعمال.

هناك فيما عدا هذا بعض النتائج التي توصلت إليها الدراسات لهوثورن والتي تؤكد على الحدود بين علم الاجتماع الصناعي وعلم النفس الصناعي وهي التي تتصل بظواهر الرتابة والتعب وبصفة عامة الظروف المادية والنفسية للعمل الصناعي. كما أنه من النتائج الهامة أيضاً الحقيقية التي تكاد تبدو غير واضحة وهي أن الشكاوى يجب الا تؤخذ كحقائق في حد ذاتها وانما كأغراض او دلائل على مواقف شخصية أو اجتماعية.. ومن شأن هذهِ النتائج أن تقودنا إلى بعض النظرات الجديدة، من هذا مثلاً أنه كثيراً ما ترجع المطالبات برفع الاجور أو الشكوى من الرقابة إلى الوان مختلفة تمام الاختلاف من عدم الرضى، التي ترجع بدورها إلى مسائل التدرج الاجتماعي أو الأنتماء الاجتماعي في كثير من الاحيان.. وقد علق البعض على هذه النتائج بأنها لا تبرر هذا البحث المكلف الذي استغرق سنوات طويلة وانها ليست في حقيقة الامر سوى منطلقاً عاماً كل العمومية...

وان دلَّ هذا الحكم على شيء فإنما يدل على مدى إختلاف المنطلق المشترك الذي يصدر عنه الوعي العام والبحث العلمي اليوم عن المنطلق الذي صدرت عنه تلك البحوث في العشرينات فعندما بدأ إلتون مايو وزملاؤه بحوث

هوثون كانت النتائج التي توصلوا إليها فيما بعد غير واضحة بالنسبة لهم اضافة إلى الدوائر العريضة من غير المتخصصين.

وبقدر ما يملؤنا الحماس لتقرير افضل دراسات إلتون مايو بقدر ما يجب علينا من ناحية اخرى ان نشير إلى أن المنطلق الذي بدأ منه مايو كان محدوداً بحدود معينة.. ويتكون لدينا الانطباع في بعض الاحيان اليوم بأن مايو شأنه شأن تايلور من قبل وإن كان بطريقة اخرى قد أثر من خلال الانتقادات التي وجهت إليه أكثر من تأثيره بفضل ما توصل إليه من نتائج.. غير أن هذهِ الانتقادات توصلت إلى مجموعة من الاراء الجديرة بالاعتبار.. وقد عمد مايو إلى استبدال (التجريدات) الخاطئة لنظريات العلوم الاجتماعية "بمنطلق الكلينكي" للمواقف الإنسانية الخاصة وقد راى النقاد فيما بعد في هذا "المنطلق الاكلينيكي" حكماً سابقاً الكينيكيا فلم يدرك مايو الذي يعتبره ويلبرت مور Wibert Moore اهم علماء الاجتماع الصناعي المعاصرين اهمية النظرية في البحوث الاجتماعية فنجده بدلاً من هذا يعمد إلى جمع كميات هائلة من الملاحظات من الواضح أنها لا تخضع لنظام معين فهو لا يوضح في أي موضع من مؤلفاته كيف يتوصل الباحث إلى معرفة نقطة الانطلاق لملاحظة ظواهر الكون اللانهائية وربما كان الأسوأ من هذا أن يعمد مايو في أكثر من موضع إلى استبدال النظرية ببعض الاحكام القيمية التي تؤكد على قيم "التنظيم والتعاون" واراء العمل في انتظام وتوافق كامل.. ولعل هذا من الاسباب التي دعت بعض النقاد إلى ان يتهموا مايو بأنه أبدى بعض الأحكام القبلية التي تخدم مصلحة اصحاب الاعمال، ونلاحظ هنا أن ظهور "اجتماعيات الإدارة" Management Sociology في الولايات المتحدة قد استند إلى مايو ودراساته. فهو يعتمد على أن بحوث هوثورن قد انبثقت عن الرغبة في البحث عن وسائل وسبل لرفع الانتاجية وأجريب تحت

إشراف ممثلي أصحاب الأعمال كما أسيء استخدامها من جانب واحد فقط. وقد قيل بهذا الصدد أن مايو وزملاءه قد "قبلوا دون تمحيص" الفكرة التي كانت شائعة عن العامل كأداة، يمكن التصرف فيها، وتكييفها لاغراض غير شخصية.. أي انهم ارادوا إدخال العامل ككيان اجتماعي في نسق التصور التايلوري..

على ان أخطر الاتهامات التي وجهت إلى دراسات التون مايو هي من طبقة سوسيولوجية موضوعية وهي ان مايو يهرب من ظواهر الصراع الاجتماعي عن طريق التحليل السيكولوجي لسلوك العمال وقد اشير إلى هذا الصدد أن دراسات هوثورن لم تورد كلمة واحدة من النقابات والاضرابات والمنازعات على الاجور ولما لم يتيسر تخفيض شكاوى العملاء المبحوثين إلى مستوى مشكلات قابلة للحل كانت تعتبر عيوباً أو تزويراً للاتجاه الحقيقي ومن شأن مثل هذا الموقف أن يقطع الطريق منذ البداية على امكانية التناقض الحقيقي في المصالح الاجتماعية داخل المؤسسة الصناعية وفي عالم الصناعة بوجه عام.

وقد خص عالم الاجتماع الصناعي الأمريكي شبرد Sheppard عيوب هذا الرأي في مقال له عن "دراسة الصراع في علم الاجتماع الصناعي الأمريكي" **في أربع نقاط هي**":

١- أن أول هذهِ العيوب وابرزها التقليل المتعمد من شأن الصراع والانكار الصريح في أكثر الاحوال لتدخل العوامل الاقتصادية والسياسية في التأثير على السلام الصناعي سواء داخل المصنع أو خارجه.

٢- يقتصر مجال الملاحظة على المصنع نفسه، كما لو كان هذا المصنع موجوداً في فراغ، فالاعتماد هنا أن جميع العوامل المسؤولة عن الصراع أو التعاون كافة داخل التنظيم الاجتماعي للمصنع.

٣- أن أي تخفيف للصراع يرجع في المقام الأول إلى تدخل اصحاب الاعمال وليس من صورة الاشتراك في اتخاذ قرارات في المسائل الاساسية أو في تنازلات ازاء مطالب العمال وهي جميعها احوال استخدام "المهارات الاجتماعية" ومنها دعوة العمال إلى الكلام عن شكواهم لحملهم على تفسيرها تفسيراً جديداً، بحيث يستبعد المصنع كموضوع لمشاعرهم العدوانية ومنها أيضاً استغلال الميول الأنانية الساعية إلى تحقيق المكانة لدى العمال العاديين.

٤- يرى هذا الرأي أن العلاقات الصناعية تتكون من علاقات بين أشخاص افراد هم بالمقام الأول أو أعمال ورؤساء عمل ويعتبر هذا المستوى الاصل الاول لقيام الصراع الصناعي.

وهنا لابد أن نوضح أن دراسات التون مايو كانت عظيمة الفائدة لعلم الاجتماع الصناعي سواء من خلال انجازاتها الايجابية أو من خلال ما اثارته من انتقادات حتى لو كنا نميل إلى عدم اعتبار هذهِ الداراسات ذات اهمية محورية لعلم الاجتماع الصناعي كما يحدث احياناً في الولايات المتحدة فإنه من الصعب ان تنكر انها قد أثرت أكثر من أي عمل منفرد آخر معلوماتنا عن الواقع الاجتماعي للصناعة وأدواتنا المنهجية، والمشكلات التي نعتبرها جديرة بالبحث والدراسة.

ولو أنه من المؤكد أن بعض النتائج التي انتهى إليها التون مايو لم تكن جديدة فقد توصل كل من تشارلز كولى Gooley في أمريكا وهيلباخ Hellpach في ألمانيا وغيرهما منذ سنوات طويلة إلى تأكيد أهمية تكون الجماعات، كما أنه من المؤكد أن بعض نتائج تجربة هوثورن عن الصناعة الأمريكية لا يمكن ان تنقل نقلاً لتطبق الصناعة الانجليزية أو الفرنسية أو الألمانية، ناهيك عن المصرية أو غيرها من دول العالم النامي. ولكن المؤكد كذلك أن الجهود الرامية إلى دراسة المشكلات الاجتماعية للصناعة والمؤسسة الصناعية بكل تشعباتها

ومن منظور امبيريقي دراسة علمية قد تلقت دفعات قوية إلى الأمام بفضل ما اجراه اصحاب تجربة هوثورن من دراسات.

رابعاً: الوضع الراهن في دراسات الاجتماع الصناعي.

ان جميع المؤلفات والدراسات التي عرضناها في الفقرات السابقة من تاريخ علم الاجتماع الصناعي تندرج تحت المراحل التمهيدية والتكوينية لهذا العلم أكثر من دخولها في باب دراسات العلم نفسه وحتى لو رأينا عدم قبول الزعم القائل بأن بداية التاريخ الحقيقي لعلم الاجتماع الصناعي ترجع إلى عام ١٩٤٦ فإننا لابد وان نتفق على أي حال أن موضوع ومنطلق علم الاجتماع الصناعي لم يتحدد بشكل دقيق وواضح الا في وقت حديث جداً بحيث أننا نستطيع اليوم الايمان بوجود مبررات كافية لاستقلال هذا العلم كواحد من فروع علم الاجتماع المستقلة.. ولكننا لو كنا قد فصلنا نسبياً عن عرض مشكلات مناهج البحوث والدراسات السابقة فلم تفعل ذلك لمجرد التأريخ للعلم، وإنما كذلك وبصفة خاصة لتوضيح التحديد التدريجي لموضوعات ومناهج الاجتماع الصناعي من واقع امثلة ملموسة واقعية.. ولم تعد تستطيع ان تعرض بسبب كثرتها الهائلة.. وعلينا أن نقتنع هنا بمجرد ذكر المؤلفين ومجالات البحث متخلين عن مهمة التصنيف المنهجي لهذهِ الدراسات.

في الولايات المتحدة:

عندما نشر كل من "ميللر" و "فورم" لاول مرة في عام ١٩٥١ كتابهما الدراسي الكبير في علم الاجتماع الصناعي، كان بوسعهما أن يكتبا بكل فخر أن "هذا هو اول كتاب يصدر بعنوان علم الاجتماع الصناعي" حقيقة انه كانت قد صدرت قبل هذا التاريخ بعض الدراسات المتصلة اتصالاً مباشراً بالموضوع وتحمل عناوين قريبة منه مثل الدارسات السوسيولوجية للمصنع تأليف بريفس والعدد الخاص من المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع الصناعي.. وقد صدرت منذ

ذلك التاريخ دراسات معالجة لميدان علم الاجتماع الصناعي وبعض الدراسات الصغيرة الاخرى المتفرقة ومع ذلك فقد كان كتاب ميللر وفورم يمثل في وقتها اعمق واشمل معالجة لميدان علم الاجتماع الصناعي. وهنا عدد كبير من المؤلفات يمكن ان ندرج بعض منها مثل القائمة البيليوجرافية التي يجرى اعدادها حالياً بتكليف من الجمعية الدولية لعلم الاجتماع عن "الاجتماع الصناعي" وفي الولايات المتحدة كتب تيودور كابلو Caplow بعنوان "اجتماعيات العمل الصادر عام ١٩٥٤ ودوبين Dubin بعنوان "دنيا العمل" الصادر عام ١٩٥٨ وشنايدر Schneider بعنوان "علم الاجتماع الصناعي" الصادرة عام ١٩٥٩ وتذكر المؤلفات الانجليزية كتاب براون Brown بعنوان "علم النفس الاجتماعي في الصناعة" الصادر عام ١٩٥٤ ونذكر من المؤلفات الصادرة باللغة الفرنسية كتاب تورين Touraine بعنوان "علم الاجتماع الصناعي" وكذلك مجلة "سوسيولوجيا العمل" Sociologie dutruail التي تصدر منذ عام ١٩٥٩ ومن المؤلفات الألمانية نذكر الفصل الذي كتبه شسكي عن "الاجتماع الصناعي" في كتاب "المدخل لعلم الاجتماع" الذي يشرف على اصداره هو وزميله ارنولد جيلين A.Gehlen وكتاب لبسيوس Lepsius بعنوان الابنية والتغيرات في المؤسسة الصناعية" الصادر عام ١٩٦٠ وكتاب فورستنبرج الذي يؤرخ لعلم الاجتماع الصناعي، بعنوان "علم الاجتماع الصناعي" والصادر عام ١٩٦٠ أيضاً وكذلك كتابه "علم الاجتماع الاقتصادي" الصادر عام ١٩٦١ وغيرها من المؤلفات التي لا يتسع المقام لذكرها جميعاً..

وإذا كانت هذهِ الوفرة الواضحة في كتب المدخل لعلم الاجتماع الصناعي تشهد على نمو الوعي حديثاً داخل هذا العلم بحدوده وامكانياته الموضوعية والمنهجية، فإن هذا الوعي يصدق بصفة اخص وبدرجة أكبر على بعض المحاولات التي استهدفت الاحاطة النظرية بالمادة التي توفرت لهذا العلم كي تقدم لنا في النهاية تفسيراً اجتماعياً تحليلياً شاملاً لدنيا العمل الصناعي..

ويصدق هذا الكلام في ألمانيا على محاولة ميشيل Michel القديمة بعنوان "التاريخ الاجتماعي لدنيا العمل الصناعي" وعلى الدراسات الألمانية التي سلف ذكرها..

أما أبرز الأعمال التي من هذا النوع في القارة الاوربية بصفة عامة فهو ولا شك مؤلف جورج فريدمان Friedmnan Georges عالم اجتماعيات العمل الفرنسي.. وقد انطلق فريدمان في دراسته من موضوع مكانة الانسان في الانتاج الميكانيكي وامكانية اشباع متطلباته النفسية والاجتماعية داخل مجال العمل الصناعي وهو من هذهِ الناحية يعتبر اخصائياً في سيكولوجيا العمل، بقدر ما هو عالم اجتماع صناعي. هذا بينما يقدم لنا كل من كابلو ومور Moore تحليلات بنائية شاملة في مؤلفيها الكبيرين ولعل كتاب مور الذي بعنوان "العلاقات الصناعية والنظام الاجتماعي" Industrial Relations and the Social Order الصادر عام ١٩٤٦ يمثل انجح محاولة تمت حتى يومنا هذا لتحليل الاداء الوظيفي لبناء الصناعة الحديثة وقد استطاع مور بفضل اعتباره لمطلب ادخال النسيج الاجتماعي للصناعة في البناء الكلي للمجتمع ان يجمع في صورة شاملة متماسكة كثيراً من القضايا المحدودة المتفرقة لعلم الاجتماع الصناعي عن تكوين الجماعات، وتدرج السلطات وتوزيع هذهِ السلطة..

وليس هذا من محض الصدفة ان يصدر كتاب مور في أمريكا فهناك أسباب عديدة من طبائع مختلفة مهدت لذلك وساعدت عليه نذكر منها اسباب مرتبطة بتراث العلم نفسه وتاريخه "ونذكر هنا تجارب هوثورن كمثال بارز" واسباباً اجتماعية "تتمثل في اهمية المصانع الكبيرة" واخرى اقتصادية "توفير الاموال اللازمة للانفاق على البحوث الامبيريقية" هذهِ الاسباب هي التي يسرت استقلال علم الاجتماع الصناعي ونضوجه في امريكا اسرع من الدول الاوربية الاخرى..

وقد بلغت دراسات الاجتماع الصناعي مرحلة ازدهار كبير في الولايات المتحدة في اوائل الاربعينات انطلاقاً من مؤلفات التون مايو ودراسات وتحليلات

وارنر Warner في كتابه "النسق الاجتماعي للمصنع الحديث" The Social System of the Moderm factory الصادر عام ١٩٤٧" وبرنهام Burnham في كتابه بعنوان "الثورة الإدارية" Managerial Revolution نيويورك عام ١٩٥١ ودروكر Drucker في مؤلفه بعنوان "المجتمع الجديد The new seciety" الصادر في لندن عام ١٩٥١ وبرنارد C. Barnard في كتابه بعنوان "وظائف المدير التنفيذي The Fanctions of the Executive عام ١٩٣٩ ولعل اروع الشواهد على الازدهار الكبير المؤلف الذي اشرف هوايت Whyte على اصداره بعنوان "الصناعة والمجتمع Industry and Society عام ١٩٤٦ الذي شارك في تحريره باحثو علم الاجتماع الصناعي، لا سيما الاسهامات الهامة لكل من جاردنر ومور..

كما ان التاريخ الذي صدر فيه لاول مرة مؤلف مور المذكور وهو عام ١٩٤٦ لم يكن شيئاً عفوياً أبداً..

فقد حدث بعد الحرب العالمية الثانية أن أنتقل مركز الثقل في الدراسات الأجتماعية الصناعية بشكل واضح إلى أوروبا. حقيقة أن الاجتماع الصناعي لم يختفي اطلاقاً من المجلات العلمية وقوائم دور النشر، وبرامج الدراسات الجامعية في الولايات المتحدة، ولكن هذا الفرع من الدراسة تختلف طوال عشر سنوات كاملة إلى جانب فروع أخرى كي يعود بعدها ليحتل مكانة بارزة ويلعب دوراً اخطر من ذلك الذي كان يلعبه من قبل، وهناك عديد من البحوث والدراسات التي تشهد على عودة ذلك الاهتمام من جديد بعلم الاجتماع الصناعي وتدلل على المستوى الرفيع الذي بلغه هذا العلم.

نذكر هنا طرفاً منها كتاب دوبن Dubin وكون هاوزر Konhauser بعنوان "الصراع الصناعي" Industrial Conflict نيويورك ١٩٥٥ ومؤلف ليبست Lipset "بعنوان ديموقراطية النقابات Union Democracg ١٩٥٦"

وبندكس Bendix "بعنوان العمل والسلطة في الصناعة Work and Authority in Industry نيويورك ١٩٥٦ وهارتمان Hartmann بعنوان "السلطة والتنظيم في الإدراة الألمانية Authority and organization in German Management برنستون" عام ١٩٥٩ وميللر "بعنوان أهمية العمل" كما وصلت دراسات الاجتماع الصناعي إلى مرحلة ازدهار عظيم في الجامعات الكندية في السنوات الاخيرة..

وأبرز الهيئات التي يجدر ذكرها في هذا المقام "قسم العلاقات الصناعية" التابع لجامعة لافال Laval بكويبك ويعمل فيه كارتير Chartier وديون Dion وأوين Owen وغيرهم وقد أصدر هؤلاء العلماء مجموعة كبيرة من الدراسات اضافة إلى المجلة التي يصدرها القسم باسم العلاقات الصناعية Relations Industrielles، ويلاحظ رالف وارندورق في كتابه "علم الاجتماع الصناعي" أن الدراسات السوسيولوجية الصناعية هي ميدان اوربي اصيل من ميادين الدارسة معبراً بذلك على أن ازدهار تلك الدراسات في الولايات المتحدة لفترة من الوقت وتخلفها في اوربا إبان تلك الفترة كان مجرد ظاهرة عابرة ما لبث أن توازنت وعادت الامور على نصابها بعودة الاهتمام الاوروبي قوياً من جديد بالدراسات السوسيولوجية الصناعية..

ويضيف إلى ذلك أن الموضوع البارز والمحوري في تاريخ علم الاجتماع الأمريكي كان المجتمع المحلي، أما علم الاجتماع في اوربا فقد اهتم في تاريخه الطويل بالمؤسسة الصناعية اهتماماً جوهرياً من الدرجة الاولى..

ولعل هذا الظرف التاريخي الخاص هو الذي يبرر الازدهار الكبير الغير عادي لدراسات علم الاجتماع الصناعي في كثير من البلاد الاوربية بعد الحرب العالمية الثانية ومن المؤكد أن من العوامل التي ولدت الاهتمام الكبير ايضاً رغبة جيل جديد من علماء الاجتماع الاوروبيين الاعتماد على ميدان هام من ميادين

الدراسة الواقعية في البحث عن افاق منهجية جديدة في علم الاجتماع الامريكي الذي اغرق الجامعات الاوربية في اعقاب الحرب العالمية الثانية ويكاد يقضي على كل اصالة أوروبية في هذا العالم.

فالحقيقة المؤكدة ومهما يكن تحديدنا للاسباب والدوافع هي تلك الزيادة الكبيرة الغير عادية في دراسات الاجتماع الصناعي في جميع البلاد الاوربية في الفترة منذ سنة ١٩٤٥ حتى اليوم...

ولعل الكتب والدراسات التي انتشرت في ذلك الميدان تكفي وحدها لملء مكتبة ضخمة كما انشئت في كثير من البلاد الاوروبية معاهد بحث متخصصة في ميدان الاجتماع الصناعي كما كونت جمعيات علم الاجتماع القومي وكذلك الاتحاد الدولي لعلم الاجتماع" اقساماً خاصة لبحوث الاجتماع الصناعي وبدأت تظهر مجلات ومسلسلات كتب في الاجتماع الصناعي ذلك في صور الاهتمام العلمي الذي يبدو واضحاً كل الوضوح..

ولعل من الصعب الآن على أي حال تحديد نقط ارتكاز اساسية للبحوث السوسيولوجية الصناعية في اوروبا بعد الحرب العالمية الثانية وان كان يمكننا بكثير من التحفظ القول بأن على رأس الموضوعات التي تحتل اهمية في البحوث الاجتماعية هناك ظروف العامل في المصنع، وفي المجتمع والعلاقات بين الانسان والتصنيع وان كانت هناك موضوعات اخرى عديدة عدا هذين الموضوعين، إذ أن العرض الموجز للبحوث في كل بلد من البلاد الأوروبية لن يعطينا صورة على الدرجة المنشورة من الوضوح لتنوع البحوث في تلك البلاد وبرغم هذا التحفظ فليس امامنا سوى تقديم عرض موجز بسبب الحدود التي رسمناها...

في انجلترا:

لم تعرف انجلترا علماً مستقلاً ذو حدود واضحة للاجتماع الصناعي، ولكن نجد هنا نظرة سوسيولوجية قوية في دراسات بعض علماء الاقتصاد

السياسي والمتخصصين في موضوعات السياسة الاجتماعية، وعلماء النفس وهي ظاهرة تعرفها تلك الدارسات منذ امد بعيد.. وكانت ابرز موضوعات الدارسة عند هؤلاء جميعاً موضوع ظروف العامل الصناعي، لا سيما موضوع الصراع الصناعي ونتيجة ذلك أن العلماء الانجليز لم يخرجوا لنا سوى دراسات عامة قليلة، نذكر منها دراسة جاك Jacques وعنوانها "ثقافة المصنع المتغيرة" Changing culture of a Factory الصادرة عام ١٩٥١ أما الدراسات المتخصصة التي تركزت على موضوعات محددة فنجد منها عدداً كبيراً نشير منها إلى دراسات كول .G.D.H. Cole وجولد ستاين J. Golstein وفلاندرز Flanders عن النقابات والمشكلات والاوضاع النقابية ودراسات .K.G.J.G Knowles عن الاضرابات ودراسات زفايج F.zweig عن ظروف بعض الجماعات العمال داخل الصناعة وخارجها ومن الدراسات الاخرى التي تندرج تحت هذه الفئة تلك البحوث الصناعية الامبيريقية التي اجرتها كلية العلوم الاجتماعية التابعة لجامعة ليفربول تحت اشراف سايمي T.S.Simg وكذلك الدراسات الهامة التي اجراها سكوت W.H.Scott عن اللجان الاستشارية المشتركة) الصادرة عام ١٩٥٢.

وقد اهتمت بحوث سارجنت فلورنس P. Sargant Florence ببعض الموضوعات الهامة المتعلقة بالتنظيم من ناحية وبالدراسة المتخصصة لبعض العوامل المؤثرة على تقسيم العمل واستمرار العمل وانتظامه من ناحية اخرى.. وقد شارك فلورنس من اجراء هذه البحوث مع فريق من المساعدين والباحثين الذين عملوا معه في جامعة برمنجهام ونذكر منهم بلداموس W.Bldamus صاحب كتاب "انماط العمل والدافعية" Types of work and Motivation الصادر عام ١٩٥١.

علاوة على عدد كبير من البحوث الممتازة التي اخرجها هذا الفريق، كما اجرى عدد كبير من الدراسات ذات الاتجاه السيكولوجي الصناعية واوضح

بمساعدة مؤسسة نافيلد وكذلك صندوق جمعية Aceton Society Trust والمعهد القومي لعلم النفس الصناعي ومعهد تافيستوك للعلاقات الإنسانية.

في فرنسا:

هنا فقد تميز علم الاجتماع الصناعي اشد التمييز إذ أن جميع البحوث السوسيولوجية الفرنسية بعد الحرب العالمية الثانية قد بحثت في موضوعات سوسيولوجية صناعية وابرزها المؤسسات التي اجريت في نطاقها هذهِ البحوث مؤسسات هما قسم الاجتماع العمل التابع لمتحف الانسان ومعهد الاجتماع الصناعي التابع للمركز القومي للبحوث العلمية في فرنسا وفيما عدا قلة من الباحثين فقد اجرى العدد الاكبر من الدراسات السوسيولوجية الصناعية بالتفاوت مع هاتين الهيئتين وعلى يد الجيل الجديد من علماء الاجتماع الفرنسيين ونذكر على رأس تلك البحوث والدراسات دراسات كروزيية M. Crozier العديدة عن اتجاهات العمال والعاملات نحو أعمالهم ونحو مؤسساتهم ودراسات إيزامبير V. Isambert ذات الموضوعات والاهتمامات المتنوعة ودراسات نافيل P. Naville التي قدم فيها تحليلات عامة مستفيضة لتاريخ حياة العمل ودراسات الان تورين A. Touraine عن وعي العمال مثل حياة العمل ومشكلاتها ودراسة "من الاغتراب إلى الاستمتاع".

فقد قام بالتطبيق على بعض المصانع الفرنسية الكبرى ومن اشهر بحوثه "تطور اشتغال العمل في مصانع رينو" كما يمكن الاشارة على دراسات الباحث الويسري فيللز A. Willener الذي يعيش في باريس والتي ساهم بها في مشروع البحوث الدولي الذي اجراه اتحاد صناعات الفحم والحديد الاوربي عن "درجة الالية وصورة دفع الاجر" وقد نشر هذا البحث باللغات الاوروبية الرئيسية عام ١٩٦٠ وكذلك اعمال رينو J. Reynoud وترانتون J. Treanton وغيرهما من الباحثين الفرنسيتين.

أما الصفة المميزة في هذهِ الدراسات الامبيريقية بمناهجها الخلابة ونتائجها التي تبدو في ادق صورة ممكنة وبين حركة النقد الاجتماعي، وهي سمة مميزة وهامة ليست لعلم الاجتماع الفرنسي وحده، وانما العلوم الاجتماعية الاوربية علة وجه العموم.

غير أن الموازنة العادلة بين شطط الامبيريقية المتطرفة وجنوح الفكر النظري سوف تؤدي، بل هي تؤدي الان فعلاً إلى تضييق تلك الهوة، وإلى الاخذ بيد البحوث السوسيولوجية لتحتل مكاناً أفضل بين العلوم الاجتماعية الاخرى.

في المانيا:

إن دراسات علم الاجتماع قد ازهرت في المانيا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية على نحو لم تشهده أي بلد اوروبية اخرى، وقد اهتم جميع الباحثين والعلماء البارزين في المانيا بالمشكلات الصناعية الاجتماعية ومن الطبيعي أن ينعكس ذلك في الوضع التنظيمي لعلم الاجتماع الصناعي هناك، ففي جميع الجامعات الكبرى ومعاهد البحوث العلمية المتخصصة اقسام للاجتماع الصناعي، وربما كانت ابرز مراكز الاشعاع العلمي بين الجامعات الالمانية اليوم مركز بحوث الاجتماع الصناعي التابع كجامعة مونستر في دور تموند ومعهد البحوث الاجتماعية التابع لجامعة فرانكفورت ومعهد علم الاجتماع التابع لجامعة كولونيا Koln.

وإذا استعرضنا البحوث والدراسات المنشورة في الاجماع الصناعي في المانيا بعد الحرب العالمية الثانية فسوف نرى أن البحوث الأربعة الكبرى التي اجريت على موضوع اشتراك العمال في الإدارة وعلى ظروف العمال في الصناعات الحديثة لا سيما صناعة الصلب والحديد.. والصفة المميزة لتلك البحوث أن كل بحث اجري من قبل فريق بحث متكامل وهي:—

١- بحث "التكولوجيا والعمل الصناعي" وبحث "صورة المجتمع عند العامل" وقد اجراهما بوبيتز وباردت وبورز وكيستتج.

٢- بحث "العمال والإدارة والاشتراك في الإدارة" الذي اجراه بيركر وبراون ولوتز وهاملر.

٣- بحث "مناخ المصنع" الذي اجراه معهد البحوث الاجتماعية بجامعة فرانكفورت تحت اشراف فون فريد بورج.

٤- بحث "تنظيم المصنع الالماني" وبحث "الاسلوب الصناعي الحديث" وقد أجراهما نيو للوي ومساعدوه.

ورغم اختلاف هذهِ البحوث فيما بينها من حيث الحبكة المنهجية، ودرجة الانغماس في تحليل المادة المجموعة، بل والنتائج التي انتهت إليها إلى حد ما، رغم كل هذا فإنها تمثل الاسهام الكبير الذي قدمه علم الاجتماع الالماني المعاصر لاثراء معرفتنا بظروف العامل في العالم الصناعي الحديث.

وهناك عدا هذهِ المجموعة من الدراسات والبحوث التي اهتمت بدراسة العامل الصناعي من حيث ظروف حياته خارج المصنع، وكذلك بمشكلات العلاقة بين العمال والموظفين داخل المؤسسة الصناعية ونذكر منها دراسة بدناريك عن "العامل الصغير" ودراسة كلوت وتارتلر ولومار عن "شباب العمال امس واليوم" ودراسة اللاسنيز ومساعدوه عن "العمال والموظفين في سلم التدرج داخل المصنع" ومن الموضوعات الاخرى التي اجريت حول بحوث امبيريقية.

١. الجماعات غير الرسمية.

٢. مكانة رئيس العمال.

٣. حب العمل.

٤. درجة الالية وصورة دفع الاجر.

٥. بناء السلطة في المصنع.

٦. صناعة التعدين.

٧. الدافعية والحوافز.

ومن الواضح ان هذهِ القائمة لا يمكن أن تكون شاملة لكل البحوث التي اجريت حتى ولا لاكثرها اهمية. ولكنها يمكن على أي حال أن تعطينا صورة كافية عن بعض المشكلات التي تستأثر بعناية المتخصصين الاجتماعين الالمان.

وهنا إلى جانب هذهِ الدراسات المتخصصة ذات الموضوعات المحددة المتواضعة دراسات اخرى ذات طابع مختلف، تحاول ان تنتهي إلى تعميمات واحكام عامة عن دنيا العمل الصناعي الحديث، وتأتي على رأس قائمة هذا النوع من الدارسات، مؤلفات جيك وميشيل وموللر ولا ننسى أن نذكر في النهاية تلك المجموعة من الدراسات التي ركزت اهتمامها على البناء الاجتماعي للمصنع، ومن ابرزها دراسات والف دارندورف وحيرفيج، وليبسيوس، ومايننز، وغيرهم..

ومن المؤكد أن هناك كثيراً من اوجه النقص ونواحي الضعف التي تقلل من قيمة هذا الجهد العلمي الكبير، ولعل من أهم الانتقادات التي يمكننا توجيهها إلى الدراسات الاجتماعية في ألمانيا: إهمال بعض الموضوعات مثل: ظروف الإدارة الصناعية واتجاهاتها، والصراع الصناعي.. وكذلك عجز علم الاجتماع الصناعي الالماني حتى اليوم أن يخرج بنظرية سوسيولوجية حقيقية عن الابنية الاجتماعية للصناعة والمصنع ويدافع البعض عن هذهِ الاتهامات بالتنبيه إلى هذا الكم الهائل من البحوث، والذي يتفوق في الواقع على أي دراسة في أي دولة اوروبية اخرى بعد الحرب العالمية الثانية.

الدول الاوربية الاخرى:

لقد ازدهرت الدراسات الاجتماعية الصناعية ودراسات اجتماع العمل ازدهاراً كبيراً في جميع بلاد اوروبا الغربية الاخرى، ونشير على الخصوص إلى الدراسات التي بعنوان Institut de Sociologie Solvay والذي أجراها لاسيما الباحث دوسي A. Doucy وزملاؤه في بلجيكا والدراسات التي تجرى في جامعة ليبج Liege لاسيما دراسات الباحث كليمينز R. Clemens واخرون.

في هولندا فقد اصبح علم الاجتماع بصفة عامة يحظى بانتشار واسع للغاية، بحيث اصبحنا نجد في كل جامعة هولندية تقريباً قسماً لعلم الاجتماع ومن الطبيعي أن ينعكس هذا على وضع علم الاجتماع الصناعي، فنجده هو الاخر يحظى باهتمام غير عادي..

ومن أبرز الاسماء التي عملت في هذا الميدان بومان ودانيلز وهاقمان مغان هيك وبزرمان ومؤلفاتهم هي : المناخ الصناعي، اصحاب الاعمال، العمال غير المهرة، الترقي والتخفيض في احد المصانع الكبرى الحديثة، واخيراً المثال والواقع في احد مصانع النسيج"

وفي البلاد الاسكندنافية عرفت على وجه الخصوص دراسات عدد من العلماء في جامعات اوسلو، وكوبنهاجن وستوكهولم.

أما في بريطانيا فقد كان للعالم الكبير فبراروني الفضل الأكبر في تنشيط دراسات الاجتماع الصناعي من خلال المؤلفات العديدة التي أخرجها في هذا الميدان والتي احتل بعضها مكانة دولية رفيعة.

وعلى رأس تلك الكتب كتابه "علم الاجتماع الصناعي في أمريكا وأوروبا" الذي يعرض الوضع الراهن لدراسات هذا العلم..

في دول شرق اوروبا:

من الحقائق الهامة التي تستوجب منا عناية خاصة موقف دراسات علم الاجتماع الصناعي في بلاد شرق اوروبا الاشتراكية.

ففي بوغسلافيا نشط هذا النوع من الدراسات، ولكنها جرت بالطبع من منظور مختلف وتركز ايضاً على موضوعات مختلفة، فهناك استأثر بكثير من الدراسات الاجتماعية والصناعية موضوع مشاركة العمال في إدارة المشروعات الصناعية وما يترتب على ذلك من مشكلات وملابسات..

ولكن هذهِ الدراسات وصلت أعلى مستوى لها دون شك **في بولنده التي** تمتع فيها علم الاجتماع بصفة عامة بمركز ممتاز بين سائر البلاد الاشتراكية ورغم اختفائه فترة من الوقت في معظم البلاد الاشتراكية.

وقد اهتمت دراسات علم الاجتماع الصناعي في بولنده بموضوع ظروف العمال واتجاهاتهم ونذكر هنا على الخصوص اسماء هولندا ونوفا كسوفسكي ولعل مما يدل على مدى تقدم ذلك العلم في بولنده أن عالم الاجتماع الصناعي البولندي شبانسكي ظل يشغل لسنوات طويلة منصب رئيس قسم الاجتماع الصناعي المتفرع عن الاتحاد الدولي لعلم الاجتماع.

وما يمكن القول بانه على رأس الواجبات الملقاة على عاتق المتخصصين في الاجتماع الصناعي في السنوات القليلة القادمة اعادة ترتيب المادة الهائلة التي جمعت بطرق شتى وفي وقت قصير وفي كثير من العجلة إذ يمكن الخروج منها بنتائج أكثر تأنياً ووضوح، وملاحظات أكثر عمقاً توجه إلى مزيد من البحوث الدقيقة، ومن المؤكد أن علم الاجتماع الصناعي المعاصر سوف يستطيع الوفاء بهذه الواجبات الخطيرة، لانه ربما كان الفرع الوحيد من فروع علم الاجتماع الذي استطاع بالفعل أن يجمع قدراً هائلاً من البيانات ويطور عدداً كبيراً من

المفاهيم ويحقق مستوى رفيعاً من التعاون الدولي بين العلماء الاجتماع في شتى بلاد العالم شرقياً وغربياً بحيث استحق أن يكون علماً مستقراً بالمعنى والكلمة.

الفصل الثالث

التاريخ الاجتماعي للصناعة

التاريخ الاجتماعي للصناعة

يتناول علم الاجتماع هنا ظاهرة تاريخية هي الصناعة الميكانيكية التي تعتمد على جهد الآلة وهنا يفترض وجود تاريخ اجتماعي للصناعة قائم على أسس منهجية منظمة ومن الاخطاء التي يمكن أن يقع فيها هذا التاريخ المنظم فهو التطور التاريخي الزمني للصناعة كسلسلة متتابعة من انماط الاشكال الاجتماعية الصناعية والإدارية التي تتخذ شكل أنماط مثالية.

وهذا بدوره يؤدي بالتبعية إلى اغفال الحقائق والاوضاع الهامة التي ترتبت على بعض الاحداث والوقائع التاريخية، وكذلك عدم الانتباه إلى اختلاف توقيت التصنيع في البلاد المختلفة وكذلك تباين أشكال هذا التصنيع من بلد إلى بلد وكما يفيد علم الاجتماع العام في تحليل الانماط الاجتماعية في فهم القوة الدافعة المميزة لكل نمط منها كذلك يجب على علم الاجتماع الصناعي أن يسعى الان إلى تحديد مراحل الثورة الصناعية والتصنيع والصناعة الالية المتقدمة ثم ينطلق بعد هذا إلى القاء الضوء على تحليلاته لكل مرحلة منها.

وقد كان للاقتصادين بوجه خاص فضل السبق في تقديم بعض الدراسات التاريخية لانماط التطور الصناعي، ومن هذه الدراسات نظرية بوتشر Boettcher التي سنشير إليها فيما بعد عن "مراحل التطور الاقتصادي ومنها كذلك محاولة روستو Rostow الباهرة التي تعرضت مع ذلك لكثير من النقد عن مراحل النمو الاقتصادي الخمسة".

وقد قسم روستو مراحل النمو الاقتصادي على النحو التالي:

١. المجتمع التقليدي.
٢. مرحلة الاستعداد للانطلاق الاقتصادي.
٣. مرحلة الانطلاق الاقتصادي.
٤. الاتجاه نحو النضج.

٥. مرحلة الاستهلاك الجماهيري.

هناك انتقادات حادة وعنيفة لها ما يبررها يمكن توجهها إلى هذهِ النظرية ولعل أخطر ما تعاني منه نظرية روستو هذهِ هو تجاهلها وفهمها الخاطئ لتاريخ كل من الدول النامية والمتقدمة على السواء "فالدول النامية لها تاريخ لا يقل عن عراقته وقدمه عن تاريخ الدول المتقدمة كما أن الدول النامية لا تعيش الان الحياة التي كانت تحياها منذ قرون مضت.

ومن الواضح أن هذا التقسيم المرحلي ليست له علاقة وثيقة ومباشرة بمشكلات البناء الاجتماعي للصناعة، وان كان يمكن استنتاج نوعية هذا البناء ومشكلاته من واقع هذا التقسيم بشكل غير مباشر.

إذ من الممكن القول أن المراحل الثلاث التي سبقت الإشارة إليها هي الثورة الصناعية والتصنيع، والصناعة الآلية المتقدمة تقابل إلى حد ما المراحل الثالثة والرابعة والخامسة في تقسيم روستو هذا.. ويمكن القول أن بلداً واحداً في هذا العالم هو بريطانيا هو الذي عاش الثورة الصناعية بجميع مراحلها وشتى اطوارها ومظاهرها، وعانى مشكلاتها والامها كافة.

ففي عام ١٧٦٩ اخترع البريطاني أركرايت Ark Wright أول ماكنة للغزل، ثم قام بعد ذلك البريطاني هارجريفز Hargreaves وكرومبتون Crompton وكلاهما في عمال النسيج- بتعديل هذهِ الماكنة عن طريق ادخال بعض التحسينات عليها.

وكان ذلك في الاختراعين اللذين قدماهما عام ١٧٧٢، ١٧٧٥ على التوالي وكان أبرز تعديل على الآلة الجديدة هو إدارتها بقوة دفع الماء بدلاً من القوة اليدوية وكانت نتيجة ذلك أن زادت انتاجها بواقع مائتي مرة عن الآلة القديمة للغزل وفي نفس العام الذي بدأ فيه أركرايت تشغيل آلة الجديدة للغزل في مصنعه في مدينة نوتنجهام Notingham، استطاع "جيمس وات" James watt

اختراع أول آلة بخارية في التاريخ وقد تمكن بعد ذلك اجراء بعض التعديلات والتغييرات عليها حيث أصبحت الآلة البخارية في عام ١٩٨٥ مصدراً لتوليد الطاقة في صناعة القطن، وبعدها في عام ١٩٩٠ في صناعة الحديد ثم اعقبت تلك الاختراعات اختراعات اخرى في ميدان الكيمياء، وفي مجال تطوير وسائل النقل والمواصلات وبذلك يمكن أن نقول أن المعالم البارزة لتلك الثورة الصناعية كانت قد اكتملت في سنة ١٧٩٠ تقريباً.

ويرى البعض أن الثورة الصناعية في اساسها لم تكن صناعية ولم تكن ثورة في الحقيقة، ويرى رالف دارندورف أن هذا الرأي ليس مجرد لعب بالمفاهيم وإنما هو ينطوي على قدر غير قليل من الصدق..

فأما أن الثورة الصناعية لم تكن صناعية فيرجع ذلك إلى أن اسبابها ونتائجها لم تقتصر على اطار الانتاج الصناعي وحده بحال من الاحوال، وقد شغلت علم الاجتماع بوجه خاص مسألة أسباب تلك الثورة وذلك تحت العنوان الشهير "نشأة الرأسمالية" على اعتبارات تواريخ التطور التكنولوجي أنها ليست وحدها ذات الدلالة الكاشفة والحاسمة في هذا السبيل..

وتتفق نظريات كل من كارل ماركس، وماكس فيبر، وتاوني في الاشارة إلى الثورة "الايديولوجية" والاجتماعية التي سبقت الثورة الصناعية فقد كان من الضروري أولاً أن تستبدل القيم المستمدة من المجتمعات الزراعية والحرفية التي كانت موجودة في اوروبا في اواخر العصور الوسطى كان لابد من توفر كثير من الشروط والظروف الموضوعية الاجتماعية والقانونية مثل الملكية الخاصة لوسائل الانتاج وتحرير الايدي العاملة، وتحلل نظام الطوائف القديم، قبل أن تقوم للنظام الرأسمالي الصناعي قائمة، الا أن هناك ظروف اخرى تستوجب منا اهتماماً أكثر من الأهتمام بمناقشة العلاقة بين الدين ونشأة الرأسمالية...

فهذِهِ العلاقة قد أثرت في نهاية الامر على تكوين طبقة من اصحاب العمل الرأسمالي أما الموضوع الأهم كما قلت فهو مناقشة شروط التصنيع فيما

يتعلق بالعمال المأجورين وهي مناقشة ذات اهمية حيوية للمجتمعات السائدة الان في طريق التصنيع وذلك مع اهميتها التاريخية ايضاً بالنسبة للمجتمعات المتقدمة صناعياً فعلاً ويبدو من الشروط الهامة في هذا المجال ضرورة تحقق قدر كبير من الانتظام أو على الأقل الاستعداد للانتظام – كي يكون التصنيع ناجحاً وقائماً على اسس سليمة راسخة، ولعل هذا هو الذي يفسر لنا أن انجلترا قد اعتمدت في بادئ عهدها بالتصنيع على نزلاء السجون وملاجئ الأيتام لتشغيلهم كعمال صناعيين.. ولعل هذهِ السمة هي التي تفسر لنا تحليل العلاقة بين التنظيم العسكري والإنتاج الصناعي.

أما من حيث أن الثورة الصناعية لم تكن ثورة، فيسوق البعض شواهد على ذلك، فقد عرفت المجتمعات الأوروبية من قبل ومنذ امد بعيد بعض المجالات الصناعية التي كانت تحشد مئات العمال في مكان عمل واحد مثل صناعة التعدين، كما نجد اضافة إلى ذلك أن هذا النظام الإنتاجي المنزلي ونظام الورشة لاسيما في نظام صناعة المنسوجات قد طور منذ القرنين الثالث عشر والرابع عشر أشكالاً أولية تعتبر بمثابة نماذج لنظام المصنع الحديث ولو أنه كانت توجد اختلافات هامة لها دلالتها بين ذلك النظام القديم ونظام المصنع الحديث مثل الاعتماد على الايدي العاملة على تشغيل عمال غير احرار "كالأيتام ونزلاء السجون" داخل تلك المصانع كما نلاحظ علاوة على هذا أن ازدهار التجارة وتراكم رؤوس الاموال في ايدي افراد وتطور نظم المحاسبة لم تحدث أواخر القرن الثامن عشر وإنما قبل ذلك التاريخ بكثير وهنا نستطيع القول أن الثورة الصناعية ليست سوى "نتاجاً طبيعاً لتطور امتد قرونا طويلة.. وبرغم ذلك فهناك ما يبرر استخدام مفهوم الثورة الصناعية عند الكلام عن انجلترا في اواخر القرن الثامن عشر، فلو لم يكن تطور الاوضاع في تلك الفترة في انجلترا ثورة خالصة ولا صناعة خالصة الا أنها تمثل مع ذلك معلماً هاماً من معالم التاريخ الاجتماعي البشري يفوق في خطورته أي حدث تاريخي اخر.

وغالباً ما يغفل علماء الاجتماع الأهمية العلمانية للانتاج الصناعي بسبب حداثة عهدنا بهذا النوع من الانتاج كما أننا كثيراً ما نفسر بعض الظواهر الانتقالية على أنها نتائج نهائية حاسمة ومع ذلك فبوسعنا القول بأن الثورة الصناعية كانت ايذاناً بتحول جذري لا نظير له حتى الان بسبب التحولات الخطيرة التي احدثتها والامكانيات غير المحدودة التي فتحها امامنا التصنيع.

أما البلاد الأخرى فقد شهدت فترة التصنيع في ظروف اقتصادية واجتماعية مختلفة، ففي بعضها سيطرت الآلة الميكانيكية وسيطر نظام المصنع على نظم الانتاج القائمة أو خلق نظماً جديدة بسرعات متفاوتة وفي ظل ظروف متباينة اختلفت من بلد لاخر، وقد حاول البعض أن يصنع تعميماً في هذا الصدد يربط التصنيع بحادثة أو ظرف معين ومن ابرز تلك التعميمات ما يراه بروسلر Proesler من أن التصنيع كان يبدأ دائماً بحرب ما.

وفي هذا الصدد فقد بدأ التصنيع في فرنسا بعد الحرب النابليونية وفي إيطاليا بعد الحرب ١٨٧١ بالذات وفي أمريكا بعد الحرب الاهلية وفي روسيا بعد الحرب العالمية الأولى وفي الصين والهند بعد الحرب العالمية الثانية، الا أن هناك كثيراً من الملامح التي تميز التصنيع في عصرنا عن التصنيع كما شهدته المجتمعات الاوربية في القرن التاسع عشر،وذلك من حيث سرعته وحدوثه في كافة الصناعات في نفس الوقت ودور الدولة... ذلك في الظروف... وبرغم ذلك فإننا نستطيع أن نضع ايدينا على مجموعة من الظواهر المصاحبة والآثار ذات الأهمية السوسيولوجية التي صاحبت التصنيع أو ترتبت عليه في كافة البلاد وعلى مدى كل العصور الأمر الذي يفسر لنا محاولة استخلاص بعض الاشكال البنائية العامة التي سادت تلك الفترة من فترات التصنيع.

ولعل ابرز السمات الاقتصادية لمرحلة التصنيع زيادة الإنتاج الصناعي زيادة كبيرة وواضحة، ويسبق هذا في البلاد ذات الاقتصاد الزراعي والإنتاج

الحرفي سيطرة الصناعة وأسلوب الإنتاج الصناع على شكل الإنتاج في كافة المجالات فأخذت المصانع في الظهور في كل مكان وفي كل ميدان من ميادين الإنتاج، واضطرت باستمرار، نتيجة إقبال اعداد متزايدة من العمال الزراعيين، والفلاحين والحرفيين إلى الأشتغال بالصناعة، وأصبحوا بالتالي عمالاً صناعيين، وازداد الإنتاج الصناعي بنفس سرعة الزيادة في عدد المؤسسات والمصانع والآلات سواء تم ذلك على مدى عشرات السنين في صورة تطور عضوي أو بتدخل الدولة من خلال مشروعات خمسية أو غيرها، أما من الناحية الإجتماعية فتؤدي الزيادة الضخمة في الإنتاج الصناعي في مرحلة التصنيع إلى إحداث تفكك وفوضى في الأشكال التقليدية المعروفة في كل مجالات الحياة الإجتماعية.

ويتضح هذا التفكك في خمس صور ذات دلالة هامة من وجهة نظر علم الاجتماع الصناعي:

١. في تحول مجتمعات الطوائف الحرفية أو الطبقات المغلقة إلى مجتمعات طبقية مفتوحة نسبياً.
٢. تحطم النظم التقليدية في تدرج المكانة والمساواة بين جميع العمال المأجورين.
٣. خلق حالة من عدم التكيف الخطير والاغتراب لدى العمال الصناعيين الذين يستشعرون غربة النظام الصناعي بالنسبة لهم.
٤. ظهور أزمات اجتماعية متزايدة، لاسيما بين العمال الصناعيي،
٥. تؤدي هذه الظروف جميعاً إلى ازدياد حدة الصراع الطبقي بأستمرار بين اصحاب العمل والعمال الصناعيين.

وتعد معظم المجتعات قبل الصناعة مجتمعات تقليدية، بمعنى أن الفرد فيها لا يقيم على اساس انجازاته الواضحة الظاهرة، وإنما يقيم تبعاً لأصله

ووضعه الاجتماعي، فالافراد الذين يشغلون الاوضاع البارزة في المجتمع يرثون هذهِ الاوضاع، من حيث أن وضعهم وانتماءهم الاجتماعي هو الذي يحدد مصيرهم ومستقبلهم.

كذلك يرث الفلاحون والعمال الحرفيون منهم واوضاعم الاجتماعية أبا عن جد.. وتساهم العائلة الكبيرة المتماسكة في الغالب الاعم من الحالات في تحديد إمكانيات إرتقاء الفرد وتفتح إمكانياته وتتميز تلك المجتمعات قبل الصناعة بقدر كبير نسبياً من الاستقرار وتحدد الطبقات إلى أعلى وإلى أسفل الحدود التي لا يستطيع هذا النمط من المجتمعات أن يتواءم مع نظام الإنتاج الصناعي، ذلك أن التصنيع يؤدي إلى حدوث حراك اجتماعي نشيط على نطاق واسع فالعمال الزراعيون الذين كانوا يعملون لدى الغير قد يتحولون إلى اصحاب عمل وقد يتحول العمال الحرفيون الذين كانوا مستقلين إلى عمال بالاجر لدى الغير كذلك تفقد العائلة مكانتها المركزية السابقة ويحدث انفصال بين مكان العمل ومكان الحياة الاسرية.

ومع ازدياد الاعتراف بالانجاز الفردي كأساس لتقييم الفرد يتخذ الحراك الاجتماعي شكلاً منظماً ومحدداً وتتكون طبقات مفتوحة نسبياً وهي طبقات ليست مغلقة أمام أحد من الناحية النظرية على الأقل هذا علاوة على مظاهر التفكك وعدم الاستقرار.

وتبدو أثار هذا التغير بشكل أوضح في ميدان إنتاج السلع بالذات فنجد أن نظام الفصل الواضح بين "الاسطى والصبي" "والعريف أو ذلك النظام المتدرجي الدقيق الذي كان معروفاً عند الطوائف الحرفية لم يعد له ما يبرره أو يدعمه في ظل المجتمع الجديد وهو ما يطلق عليه لويد وارنر W.L.Warner باسم نظام "التدرج العمري" أو "التدرج على أساس العمر".

ففي النظام الصناعي تصبح المهارات التي كانت يتقنها العامل في الماضي عديمة الدلالة تقريباً حيث أن الإنتاج مركز داخل المصنع والعملية الإنتاجية مجزأة على عمليات صغيرة أو الآلات هي التي تضطلع بالقسط الاعظم من عمليات الإنتاج، ففي المصنع يتجاوز الاسطى الحرفي القديم والصبي، كما يتجاوز الفلاح والعامل الزراعي الذي كان يعمل لديه، بل أننا نجد أن أي مهارات خاصة يكتسبها العامل تصبح عديمة القيمة مع كل آلة جديدة تدخل المصنع، وقد كتب أور Ure في هذا المعنى يقول "الواقع أن الهدف الدائم لكل تحسين في الآلات هو الاستغناء عن العمل الانساني كلية أو على الأقل تقليل نفقاته وأعبائه، إذ يستبدل عمل الرجال بعمل النساء والأطفال ويستبدل عمل الصانع الحرفي المتعلم بجهد العامل العادي غير المتعلم وهكذا يتكون حشد ضخم من العمال المأجورين غير الحاذقين الذين لا تفصل بينهم فروق اجتماعية ذات اهمية ويزداد أعدادهم باستمرار، مما يجعل من المتعذر في البداية على الاقل وضع تصنيف لهم على اساس الاعتبارات الاجتماعية.

ومع تحلل البناء الاجتماعي القديم داخل الصناعة وخارجها تفقد كل القيم والأساليب السلوكية التقليدية أهميتها ومكانتها، ونجد الوظيفة الجديدة للأسرة ونمو المدن الكبرى، والقلق من فقدان الوضع الإجتماعي الموروث كل هذه الظروف تتطلب اتخاذ مواقف جديدة وتبنى اتجاهات جديدة تماماً كما يتطلب ذلك العمل على الآلات داخل المصانع، الا أنه يعوق هذا التكيف الجديد عقبات اجتماعية ونفسية صخمة في كل البلاد الصناعية ويفتقر كل من اصحاب العمل والعمال إلى أشكال الحياة المناسبة لهذا الواقع الجديد المتغير.. وتتضح هذه المشكلات عند العمال في مشاعر الاغتراب والنفور التي يحسون بها.

وقد ادى التصنيع في كافة البلاد الأوروبية تقريباً إلى وضع جماهير العمال في حالة من الفقر والبؤس الشديدين ولم تسقط غالبية العمال في أدنى مستويات الفقر بسبب إنخفاض الاجور فحسب وإنما كذلك بسبب ظروف السكن السيئة وبسبب حرمانه من أي ضمانات اجتماعية كالتأمين كذلك شاع في أوروبا تشغيل المرأة والاطفال في ظل ظروف لا إنسانية وكان وقت العمل يتحدد على أساس أقصى ما تستطيع طاقة العامل من التحمل فالفرد يظل يعمل حتى يسقط من الاعياء فيتوقف ليعود في اليوم التالي يعاود الكرة من جديد، ومن شأن هذهِ الظواهر والظروف أن تؤدي الرأسماليين وكذلك البيروقراطين أو المديرين والعمال المأجورين الذين يعيشون على بيع جهدهم ويبدأ الصدام بين المصالح حيث يقع في أول الامر على مستوى المصنع الواحد ثم ادى ازدياد تنظيم جماهير العمال واصحاب الاعمال في منظمات واتحادات إلى اتساع دائرة هذا الصدام لتشمل صناعات بأكملها، وهنا لا يجب أن نذكر النتائج التصنيعية التي وصلت لها الدول الأوروبية فهذه الظواهر معروفة ومتكررة في كتابات القرن التاسع عشر الاوروبية وكان من بين من تعرضوا لها بالوصف المفصل والحديث المسبب كارل ماركس وفريد ريش انجلز وهنري دي سان سيموث وبرودون وأمر واوين وغيرهم، وقد ترسبت في عقول مفكري اليوم كثير من الأحكام القبلية التي رددتها هذهِ المؤلفات وبالغت في التدليل عليها من هذا مثلاً الاعتقاد بأن من أبرز نتائج النظام الصناعي الافتقار إلى أبنية مستقرة والمساواة بين جميع أنواع العمل والهبوط به إلى مستوى منخفض أشد الانخفاض من المهارة والحذق، واغتراب العامل.

كما أن الصراع الطبقي بين اصحاب العمل والعمال قد ساهم في تخليد هذهِ الافكار وانتشارها على أوسع نطاق المطابقة الخاطئة بين الرأسمالية

والصناعية، إذ من الواضح أنه ليس كل تصنيع رأسمالية والأكثر من هذا أن أوروبا، والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد تجاوزت الثورة الصناعية الاولى، وشهدت ثورة صناعية ثانية ذات خصائص مغايرة وبالتالي ذات نتائج مختلفة فقد أعقب مرحلة التصنيع مرحلة الصناعة الآلية المتطورة التي أثبتت وثبتت نتائجها الاجتماعية فساد كثير من الاحكام السابقة، وقد شهدت كل من أمريكا وأوروبا الثورة الصناعية الثانية في أوائل هذا القرن من خلال الاخذ باراء تايلور "أو ما يعرف بالتايلورية Taylorism أو الاراء والفلسفات القريبة منها، وقد أدت هذه الثورة إلى استبدال أسلوب الإنتاج الشامل Extensive بأسلوب الإنتاج المركز Intensive وبذلك أخذنا نجد الصناعة الحديثة لا تعمد إلى خلق وحدات إنتاجية جديدة وأنما تعمل على استغلال أكثر وتركيزاً للوحدات الإنتاجية القائمة فعلاً، ولا تسعى على التوسع والتنوع وإنما إلى التركيز والإدماج ولا توظف أيدي عاملة جديدة وإنما تعيد تنظيم وتأهيل القوة العاملة المستخدمة فعلاً.

ولا تعمل على التوسع وزيادة الإرباح وإنما تعمل على ترشيد عملية الإنتاج وتحقيق الإنتاجية الإقتصادية... وأصبح المصنع الكبير ظاهرة بارزة في كثير من فروع الإنتاج الصناعي، ولذلك نجد أن تجميع وتركيز رؤوس الأموال اللازمة لأنشاء مصانع بهذه الضخامة قد تطلب خلق صورة قانونية جديدة مثل الشركات المساهمة... ومن أبرز سمات هذا الشكل من أشكال تكتيل رأس المال فصل الملكية عن الإدارة.

وقد كتب بوتومور عن موضوع فصل الملكية والمشروعات الصناعية عن إدارتها على اعتبار أنه لفت الانظار للعلماء الاجتماعيين المهتمين بتطور الرأسمالية الحديثة وهو ينبه إلى أن هذا الفصل قد ظهر نتيجة لاتساع نطاق مبدأ رأس المال المشترك ففي أوائل القرن التساع عشر حيث كان الرأسماليون الصناعيون هم ملاك مشروعاتهم ومديرها في آن واحد.

وبنمو حجم المشروعات زاد الاعتماد على رؤوس الاموال التي تأتي من الخارج مما دفع إلى وضع تشريعات تنظم المشاركة في رأس المال، ويوجد في الوقت الحاضر شركات كبرى تسيطر على نشاطات صناعية اساسية تخضع لإدارة وتوجيه أفراد لا يمتلكونها ولقد أصبح أصحاب رأس مال المشروع الواحد عبارة عن الآف أصحاب الاسهم الذين لا يعنيهم من المشروع الا تحقيق الربح بل قد يصل عدم اهتمامهم بالمشروع إلى الجهل بنوعية الصناعة التي يمارسها، وعلى الرغم من أن الدارسة التاريخية الإجتماعية المتأينة سوف توضح أن هذا التغير قد حدث بشكل تدريجي، الا أن كثيراً من المؤرخين الاجتماعيين المحدثين يجمعون على أن هذهِ النقلة من الفوض السابقة جديدة تمثل درجة معينة من الاستقرار قد حدثت في حوالي ١٩٠٠.

وقد وصف البعض هذهِ المرحلة بأنها "طور جديد من أطوار الحياة الصناعية Industria lism ذو أنماط جديدة تماماً من تنظيم المشروعات الصناعية" على نحو ما أوضح ميشيل Michel كما وصفه اخرون بأنه "عصر النضج الصناعي الذي بدأ يحل فيه احساس جديد بالمسؤولية الاجتماعية محل الفوضى والاضطرابات التي كانت سائدة في الماضي" على نحو ما قال فون بيكيرات أما شيلسكي فقد كتب عن هذهِ المرحلة يقول "لقد امكن أن تنعكس هذهِ الاجراءات الاصلاحية في صورة عديدة من الاشكال التنظيمية الجديدة، وفي صورة تجاوزت كل أرقام التخطيط الهادف إلى أعماق السلوك الإنساني، والعادات والتقاليد والدوافع، وردود الفعل فاستطاعت بذلك أن تحقق تكيف الإنسان مع التكتيك الصناعي بأشكاله الإنتاجية المختلفة وأبنيته الإجتماعية العديدة، بحيث يمكن القول بأنه قد تحقق في كثير من ميادين العمل الصناعي والمجتمع مدى بعيد من تسوية التوترات والصراعات القديمة، إلى الحد الذي يجعلنِا نلاحظ اليوم عديداً من الوان استقرار العلاقة بين الانسان والتكتيك، وبينه

وبين أشكال العمل التي يمارسها والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها وكذلك استقرار في العلاقة التي تنظم المجتمع الصناعي ببعضها البعض، ومن واقع الأثار الاجتماعية للتصنيع التي أشرنا إلى اطراف منها أن نوجز هذهِ الأثار في النقاط التالية **وأبرز الظواهر المصاحبة للصناعة الميكانيكية المتقدمة:-**

١. ادى تنظيم الحراك الاجتماعي خاصة عن طريق نظام التربية بالذات إلى ظهور بناء طبقي ذي تنويعة جديدة.

٢. كذلك ظهرت داخل الصناعة نفسها خطوط طبقية جديدة بين الطبقة العاملة إذ لم يعد هؤلاء العمال كما متجانساً كما كان الحال في الماضي القريب.

٣. بدأت تتضح تدريجياً أشكال جديدة ذات نوعية متميزة من الحياة الاجتماعية الصناعية.

٤. الاعتراف التدريجي بحقوق التأمين ضد الفقراء والبطالة وغيرهما من مخاطر الحياة في المتجتمع الصناعي.

اتخذ الصراع الطبقي شكلاً جديداً يعمل من خلال المؤسسات كالنقابات والاتحادات بل وحتى بعض الاحزاب السياسية وتحول العمال في بعض الاحيان من مأجورين يعملون بدافع من الحاجة والضرورة إلى مشاركين في إدارة العملية الصناعية نفسها.

وإذ قمنا بدارسة هذهِ النتائج فنلاحظ أن ازدياد قوة المنظمات العمالية قد هز هزة عنيفة التفوق الذي كان اصحاب العمال يتمتعون به من قبل، لا سيما النزاعات التي كانت تدور حول الاجور، وحول غيرها من مواطن النزاع بين العمال واصحاب العمل، وبدأت في بعض البلاد عملية اعادة صورة للسلطة داخل المؤسسة الصناعية، إذ اتخذ العمال واصحاب العمل صورة "الشركاء" لا الاعداء وفي هذا يقول تيودور جايجر (Geiger) أن المجتمع قد اعترف بأن

علاقة الصراع بين رأس المال والعمل حقيقة واقعة وانها تمثل مبدأ بنائياً من المبادئ التي يقوم عليها سوق العمل، الامر الذي ادى إلى خلق بعض الاجراءات القانونية الاجتماعية التي تستهدف مواجهة هذا الصراع، ويعني هذا أن المجتمع قرر أن يواجه هذا الصراع من موقع الاعتراف به وليس من موقع التجاهل والانكار فقد استطاع المجتمع أن يخفف من حدة الصراع العلني الصريح عن طريق وضع معايير ثابتة للمفاوضات على الاجور ولعمليات التحكم في الامور الصناعية وغير ذلك.

ومن الاجراءات التي تستهدف استكمال هذا التطور والوصول به إلى غايات المجالس الاستشارية الملحقة بالمؤسسات "المكونة من ممثلين عن العمال وعن اصحاب رأس المال وكذلك اشتراك العمال في مجالس إدارة مؤسساتهم وغير ذلك من الاجراءات" كذلك كان من نتجية زيادة قوة النقابات العالية أن ارتفع مستوى معيشة العمال في كثير من البلاد الصناعية، كما لعبت اعتبارات اخرى دوراً له اهميته في تحقيق هذا المستوى المعيشي المرتفع إذ لم يغب عن ذهن اصحاب رؤوس الاموال أن يحولوا هذهِ الجماهير العريضة إلى مستهلكين يزيدون من دورة رأس المال ويساهمون في النهاية في تحقيق مزيد من الارباح لاصحاب المشاريع وكان من النتائج الاخرى توسيع نطاق حقوق المساواة بين ابناء المجتمع كافة إذ لم يقتصر على المجالين القانوني والسياسي فحسب وإنما أخذت تخطو خطوات بطيئة إلى المجال الاجتماعي أيضاً.

من ذلك الاعتراف بضرورة الا يرتبط الدخل الحقيقي للشخص بقيمة هذا الشخص في سوق العمل وعرفت كثير من البلاد الصناعية اجراءات ومؤسسات اجتماعية متعددة الانواع لتأمين العمل ضد الحوادث والمرض والبطالة والشيخوخة، وانعكس هذا التأمين الخارجي للحياة في المجتمعات الصناعية في تزايد مقدار التأمين الداخلي في نفوس اطراق العملية الانتاجية.

وبدأ هذا الاحساس بالامن في صورة تعود تدريجي على الآلة وعلى الحياة داخل المصنع وحياة المدن الكبرى بايقاع سريع وخصائصها المزعجة الاخرى وحل محل مشاعرة النفور التي كانت تضطرم بها نفوس كثير من العمال ضد الآلات إلى محاولة تفهم هذهِ الآلات والاحساس بها وافساح مكان لها في حياتهم واخذ الاعتياد على ايقاع العمل الصناعي يأخذ على العموم صورة الاستعداد العام في نفوس العمال، وما من شك في أن اتجاه هذا التكيف الجديد لم يتضح تماماً بعد في كثير من الواقع، الا أنه يمثل مع ذلك ظاهرة ملموسة يمكن لكل ملاحظ أن يضع يده عليها أو على ارهاصات لها في الاماكن التي لم تتضح فيها بعد.

أما أخطر نتائج الثورة الصناعية الثانية بالنسبة لعلم الاجتماع الصناعي فهي ولا شك ظهور خطوط تقسيمات طبقة جديدة داخل جماهير العمال فنلاحظ أولاً أن تنبؤات علماء الاقتصاد السياسي والكتاب الاجتماعين في القرن التاسع عشر والتي مؤداها أن النمو الصناعي سوف يحول جماهير العمال جميعاً إلى افراد غير مهرة قد ثبت خطؤها تماماً، بل الأكثر من هذا أنه مع التحول من اسلوب زيادة الإنتاج الشامل إلى الاسلوب المركز قد حتمت بعض الاعتبارات الاقتصادية لا الإنسانية فقط الإقبال على تشغيل عمال مؤهلين بدلاً من الاطفال والنساء غير الؤهلين.

بل إن الآلات الذاتية تحتاج إلى اسلوب سليم في التشغيل والمتابعة والصيانة وهكذا تكونت فئة جديدة من العمال المدربين المؤهلين تأهيلاً عالياً والذين يتميزون عن العالم غير المؤهلين برغبتهم في الوصول إلى مكانة أفضل وفي تحقيق دخل أعلى، وليست ميزة هؤلاء العمال الفنيين المؤهلين قاصرة على فترة التدريب الرسمي التي حصلوها فقط وإنما فيما يتمتعون به من خبرة ودراية واسعة لها قيمتها في تركيب أو تشغيل الآلات نصف الاوتوماتيكية يضاف إلى

هذا كله أن تطوير وصيانة واصلاح الآلات التي تتزايد تعقيداً في تركيبها الفني يوماً بعد آخر قد جعلت الحاجة ماسة إلى فئة جديدة من العمال المؤهلين المدربين ويتفوق هؤلاء العمال تفوقاً بالغاً بطبيعة الحال على أولئك العمال الحرفيين التقليدين الذين كانت المجتمعات تعرفهم في فترة ما قبل التصنيع وقد اكدنا أكثر من مرة أن هذا التطور الذي نتحدث عنه لم يؤد إلى المساواة بين كافة العمال كما كان يتوقع البعض بل على العكس خلق مستويات طبقية واضحة بين جماهير العمال إذ تكونت منهم فئات متميزة ذات اوضاع طبقية متباينة ويمكن القول بأن المكونات الطبقية الأساسية لجماهير العمال في البلاد الصناعية المتقدمة اصبحت تتمثل اساساً في العمال الحرفيين من الطراز القديم والعمال الفنيين المتخصصين والعمال المهرة والعمال المساعدين، ومن الطبيعي أن تتعقد في نفس الوقت الصورة البنائية العامة الصناعية.

كما تعقدت بنية المجتمع على نحو ما رأينا فقد كان من نتائج ترشيد عملية الإنتاج وادماجها في مشروعات ضخمة أن تظهر وظائف وأعمال جديدة للموظفين في إدارات التخطيط والمبيعات والاجور ومسك الدفاتر والإحصاءات الصناعية وغير ذلك من العمليات الفنية المعقدة التي تخدم المؤسسة الصناعية المتقدمة.

كذلك أدى انتاج السلع الاستلاكية على نطاق جماهيري واسع إلى إطالة الطريق الذي تقطعه السلعة من المنتج إلى المستهلك الامر الذي ادى إلى نمو قطاع تجارة الجملة ونصف الجملة وإلى تشغيل هذهِ المؤسسات التجارية التي باتت بالغة الضخامة احياناً لاعداد كبيرة من الموظفين والعاملين من التخصصات المختلفة وقد ادى أيضاً إلى التركيز المتزايد لعمليات الإنتاج إلى خلق قطاع إداري بيروقراطي حكومي ضخم للرقابة والإشراف والمساعدة وقد أدت كل هذه الملابسات إلى خلق طبقة وسطى جديدة من الموظفين يعملون لدى الغير ويحتلون مركزاً وسطاً بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال، كذلك طرأت في

نفس الوقت تغييرات على طبقة اصحاب رؤوس الاموال بسبب الظاهرة التي اشرنا إليها وهي الفصل بين ملكية المؤسسات الصناعية والإشراف على إدارتها، فانقسمت هذهِ الطبقة إلى حملة أسهم وإلى مديرين وبالتالي ظهرت طبقة إدارية ذات نفوذ ضخم.. ولعل ذلك يدفعنا إلى الانتباه إلى ملاحظة جديدة وهي أن التقسيمات الطبقية الجديدة في ظل النظم الصناعية المتقدمة قد خلقت أشكالاً جديدة من الاستقرار في المجتمع الصناعي.

حقيقة أن صعود السلم الاجتماعي وهبوطه مازال ممكنا في ظل هذا النظام الجديد الا أنه بدأ يتخذ شكلاً رسمياً منظماً، وبدأ يتحكم فيه نظام تربوي متشعب (مثل الجامعات والمعاهد الفنية والمدارس المتوسطة...) على أن الطبقات أو الشرائح الموجودة الان لا تتمتع بنفس درجة الاستقرار التي كانت تتمتع بها الطوائف الحرفية القديمة أو الطبقات المغلقة في الماضي، الا أنها تحدد للفرد مع ذلك انتماءه الاجتماعي، وهيبته ونفوذه واساليبه في السلوك ونمط الحياة التي يعيشها على الاقل بعد اكمال مستوى التعليم الذي أختاره أو فرض عليه.

والواقع أن تصورنا السابق للجوانب ذات الدلالة السوسيولوجية في تطور الصناعة والمؤسسة الصناعية تصور عام غاية العمومية ومتعجل كل التعجل، ذلك أن كل ظاهرة من عشرات الظواهر التي ألمحنا إليها تستحق منا وقفة متأنية لم تسنح لنا الفرصة لتحقيقها والوفاء بحقها يضاف إلى كل هذا أن حديثنا عن البلاد الصناعية المتقدمة مهما حاولنا أن يكون حديثا حصرياً وأن يلاحق التطور فإنه لن يستطيع بسبب السرعة المذهلة التي تتلاحق بها التطورات الاقتصادية والاجتماعية في تلك المجتمعات، فهذه المجتمعات تشهد وسوف تشهد المزيد من التوسع في إنشاء المصانع الذاتية الحركة الاوتوماتيكية، ومزيداً من التوسع في استخدام الطاقة الذرية في الاغراض الصناعية، وستؤدي كل هذهِ التطورات إلى ظهور بعض العناصر الفنية الجديدة التي لا يمكن التقليل من شأنها سواء من

الناحية الاقتصادية وعواقبها الاجتماعية، وستؤدي بالطبع في المجالات التي تطبق فيها إلى خلق ابنية جديدة من السلوك ومن التنظيم وهكذا تدور عجلة التطور بلا توقف، ومع ذلك فسوف يظل بوسعنا أن نربط بين الاتجاه العام المميز للصناعة المتقدمة نحو الترشيد عن طريق التنظيم والتحسين التقني وبين الاتجاهات التي تقود إليها الشعارات "الاوتوميشن (Automation) والطاقة الذرية" ولذلك يمكن اعتبار العرض العام السريع الذي قدمناه هنا بمثابة أساس تنهض عليه محاولتنا التالية تنظيم المعرفة السوسيولوجية على الصناعة، ولذلك نحدد "ان محاولتنا التالية مثل الغالبية العظمى من الدراسات المعاصرة في علم الاجتماع الصناعي تنطلق من صورة المصنع الحديث في تلك المرحلة من مراحل التطور التي تشهدها انجلترا وألمانيا والولايات المتحدة وفرنسا منذ اوائل هذا القرن، ولا زالت متصلة حتى هذا اليوم.


الفصل الرابع
المسنح كنسق اجتماعي

المصنع كنسق اجتماعي

أولاً: المصنع كموضوع للتحليل السوسيولوجي.

هناك كثير من فروع العلم التي تهتم اهتماماً مشروعاً بالمؤسسات والمنشآت الصناعية فتجد العلوم الإدارية تكرس اهتمامها بالتنظيم الداخلي للمصنع والقواعد التي تحكم هذا التنظيم ويهتم القانون بالوضع القانوني للمؤسسة الصناعية والعاملين في هذهِ المؤسسة كما يهتم علم الاقتصاد بالعلاقات المتداخلة التي تربط المؤسسة الصناعية بالاطار الاقتصادي العام وكذلك يدرس علم الاجتماع الابنية الاجتماعية للمصنع نفسه وعلاقاته بالبيئة الاجتماعية المحيطة به هذهِ نماذج قليلة من اهتمام بعض فروع العلوم الاجتماعية الإنسانية بالمصنع، وقد اسقطنا بالطبع الاشارة إلى العلوم الفنية والهندسية وغيرها مما لا يتصل بموضوعنا بشكل مباشر فهذهِ العلوم تتضافر في دراسة واقع المصنع بجوانبه المختلفة، ولا يمكن أن نبالغ في اهمية أي منها على حساب الاخر.

فالمؤسسة الصناعية شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي تظهر فيه العناصر الاقتصادية والتقنية والقانونية والاجتماعية في وحدة واحدة ولا يمكن لاي تحليل جزئي أن يتجاهل هذهِ الوحدة المتكاملة، لذلك نؤكد أن محاولات وضع تعريفات سوسيولوجية أو اقتصادية أو قانونية للمؤسسة بصفة عامة ليس لها أي أسس علمية مقبولة وبالتالي فلا قيمة لها إذا كانت تؤكد على جانب معين من جوانب الحياة في المصنع وتهمل الجوانب الاخرى والوظيفة الكلية التي يؤديها فالانطلاف من مفهوم المصنع من وجهة نظر علم الإدارة أو القانون أو علم الاجتماع يؤدي إلى تمزق الصورة الامبيريقية العامة المتكاملة في الواقع من هذا مثلاً تعريف بريفس Briefs للمؤسسة الصناعية بأنها: ذلك النوع من التعاون بين الناس الذي يؤدي إلى تكوين علاقات اجتماعية نوعية متميزة.

فمثل هذا التعريف قاصر طبعاً من وجهة النظر الاقتصادية ولا يمكن بالتالي أن يعبر عن الواقع الكلي للمصنع، كذلك تعريف هاكس Hax الذي يعرف فيه المصانع بأنها: "وحدات اقتصادية تساهم في عملية الإنتاج" فهو الاخر قاصر من وجهة النظر السوسيولوجية.

لذلك يجب أن نؤكد أن المصنع ككل عبارة عن ظاهرة اجتماعية، يشترك في دراستها أكثر من فرع من فروع العلوم الاجتاعية، ولكنها ليست ذات طابع "اقتصادي اجتماعي" أو "قانوني اجتماعي" أو تكون "سوسيولوجي خاص" فالمصنع شأنه شأن معظم النظم الاجتماعية له جوانب سوسيولوجية وأخرى غير سوسيولوجية، ولا يفقد مع ذلك خاصيته الاساسية المميزة كنظام.

على أن هذا يعني ضرورة الحذر عند عرض "اهداف المصنع" ومن المؤكد أننا سنميل على الفور إلى تأكيد عنصر الإنتاج كهدف أساسي رئيسي للمصنع أو على الأقل ننطلق من وظيفته الإنتاجية معتبرين أن المصنع كمؤسسة يقوم لتحقيق وظائف اقتصادية..

ومع ذلك فقد اكد قلة من الباحثين "مثل باردت Bahrdt" أننا يمكن أن ننسب له وظائف اجتماعية، وقانونية واقتصادية وتقنية عامة وخاصة وسياسية، وعسكرية... وربما قال البعض أنه لا جدوى في البحث عن وظائف المصنع وربما كان من الافضل الانطلاق من القول بأن المصنع يفضل أن يفهم عادة في اطاره الاقتصادي الا أنه تمتزج في واقعه جوانب عديدة متنوعة وان كل بحث من البحوث يمكن أن ينطلق من جانب من تلك الجوانب، فإذا اخترنا الجانب الاجتماعي منطلقاً لتحليلاتنا ففي هذه الحالة تدخل الجوانب الاقتصادية والتقنية والقانونية في التحليل "كمسلمات أو بيانات جاهزة" لعلم الاجتماع سوف يتساءل فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية والجهاز التقني والوضع القانوني لمصنع معين عن اثارها على البناء الاجتماعي لذلك المصنع ولكنه لن يتخذ البيانات أو

المسلمات نفسها موضوعاً للتحليل ومن هذهِ البيانات الجاهزة التي يترتب عليها المتخصص الاجتماعي تحليلاته التركيز الرأسي الشديد في مؤسسة معينة، وإخفاء الطابع الاوتوماتيكي الواضح على العملية الانتاجية وخصائص الشركات المساهمة، فهي مسائل تهم هذا الباحث السوسيولوجي ولكنه لا يعنيه منها الا اثارها على البناء الاجتماعي للمصنع والصناعة عموماً فموضوعه هو القوانين التي تحكم الفعل الاجتماعي داخل المصنع الاسس والمقومات الاجتماعية للتعاون والتضامن، وأداء عمليات الاتصال داخل المؤسسات وتكوين الجماعات وأسباب الصراعات وعلاقة العاملين بالعمل وبالمؤسسة وغير ذلك من المشكلات المشابهة وما ينتهي إليه المتخصصون الاجتماعيون بشأن هذهِ الموضوعات يدخل بدوره كمسلمات أي نتائج مؤكدة لا تحتاج إلى مزيد من التحقيق في تحليلات العلوم الاخرى أو هذا هو ما ينبغي أن يكون على أي حال.

ومن الصفات الاخرى للدارسة السوسيولوجية للمصنع أن "الأبنية الاجتماعية" هي في المقام الاول ابنية من الاوضاع والادوار الاجتماعية أي أنها عبارة عن أشكال ثابتة أو مستقرة من العلاقات التي تواجه الفرد بما تقدمه له من توقعات، كذلك يدخل الإنسان الفرد نفسه كمسلمة أو وحدة بديهية في التحليل السوسيولوجي للمصنع بمعنى أن هذا التحليل يتناول كائن اجتماعي دون أن يستغرق في الغوص داخل أعماق نفسيته الفردية، وهذا هو الفارق بين تناول المصنع من وجهة نظر علم الاجتماع وتناوله من وجهة نظر علم النفس.

وهنا ذكرنا حتى الان المصنع بشكل عام كل العمومية ونرى أن من الضروري الاشارة إلى التنوع الامبيريقي لانماط المصانع وبالتالي تنوع الابنية الاجتماعية المحتملة للمصانع المختلفة، ويصنف الرجل لإدارة المؤسسات

الصناعية تبعاً لمراحل الإنتاج فيتكلم عن الصناعات الاساسية والصناعات التحويلية ويقسمها تبعاً للغرض الذي تستخدم فيه منتجات المصنع فيتكلم عن صناعات ·استهلاكية وأخرى انتاجية أو ما يعرف باسم صناعة المصانع، ويصنفها تبعاً لبرنامج الإنتاج فيقول مصنع المنتج ووضع المنتجات المتحدة أو تبعاً لكمية الإنتاج فيقول: إنتاج جماهيري أو إنتاج نوعي متميز أو إنتاج موديلات أو تبعا لبناء التوزيع فيقول: صناعات حسب الطلب، واخرى للسوق إلى آخر ذلك من التقسيمات فكل نمط من تلك الإنماط الصناعية يتطلب أنماطاً متباينة من الابنية الاجتماعية... **ومن المسائل التي تترتب عليها فروق ذات دلالة من وجهة النظر السوسيولوجية ما يلي:**

١. حجم المؤسسة الصناعية بالغة الضخامة، والمؤسسة الكبيرة والمؤسسات المتوسطة والمؤسسات الصغيرة.
٢. الشكل القانوني للمشروع الذي يتبعه المصنع، كأن يكون شركة مساهمة، أو مشروعاً خاصاً أو شركة تعاونية.
٣. الظروف التكنولوجية والمادية للمصنع كأن يكون مؤسسة تعدينية أو مصنعاً كيمياوياً أو مصنعاً للسيارات أو مصنعاً للزجاج.

فهذِهِ الفروق تفرض تنظيمات اجتماعية قد تكون متباينة كل التباين من ناحية الجوانب الاربعة التي سيتم مناقشتها لاحقاً لذلك ستتخذ تعميماتنا التالية طابعاً صورياً إلى حد بعيد مما يجعل من المحتم ادخال اضافات أو تعديلات محلها عند التصدي لدارسة مصنع بعينه.

فعلى المتخصص الاجتماعي عندما يقوم بدراسة وتحليل مصنع معين يقوم بهذا التحليل من زاويتين متكاملتين:-

أ- كنسق اجتماعي يؤدي وظائفه دون أي خلل أو مشكلات.

ب-وكرابطة الزامية قهرية تقوم على تنظيم معين للسلطة مليئة بالصراعات.

ففي الجانب الاول سيتناول الباحث عناصر بناء المصنع كافة من حيث تأثيرها على تكامل الكيان الكلي وعلى اداء المؤسسة لوظائفها بشكل متوازن وهذا هو الجانب الذي يهم إدارة المصنع بالدرجة الاولى، لذلك ليس من الامور العارضة اقتراب التحليلات التي من هذا النوع اقتراباً كبيراً من المنظور الإداري فالتنظيم الرسمي ونسق المكانة والجماعات غير الرسمية كلها ظواهر تستأثر هي الأخرى باهتمام رجال الاقتصاد، ولكن يجب من ناحية أخرى ألا نغفل الوجه الاخر لواقع الحياة الصناعية وأعني هنا التوترات والصراعات الموجودة داخل المصنع والتي تنجم عن بناء المؤسسة الصناعية نفسه الموجودة ونحن نولي هذا الجانب من التحليل اهتماماً خاصاً على اعتبارات تحليل التوترات والصراعات الصناعية والذي يمثل مطلباً خاصاً من مطالب الدارسة السوسيولوجية الصناعية ولن نعرض الدلالات النظرية للطبيعة المزدوجة للمؤسسات الصناعية ولا عن مفاهيم التكامل integration والتوازن والنسق الاجتماعي Social System من ناحية ولا مفاهيم القهر والسلطة والالزام من ناحية اخرى.

ومع ذلك فقد كانت تلك المفاهيم بمثابة خلفية اعتمدنا عليها في تقسيمنا للفصول التالية من الكتاب، ونلاحظ أن تحليلاتنا في هذه الفصول تنتقل بشكل مضطرد من المصنع إلى المجتمع الكبير أي من النظرة المحدودة إلى النظرة الشاملة وهي نقلة تبدو لنا منطقية ومفيدة فنبدأ بالكلام عن التنظيم الداخلي للمصنع ثم ننتقل إلى العلاقات الصناعية وبعدها نتناول علاقة الإنسان بالعمل ومن ثم نعرض العلاقات المتشابكة بين الصناعة والمجتمع.

ثانياً: التنظيم الرسمي للمصنع.

لكي يستطيع المصنع أن يضطلع بالمهام المنوطة به وينسق بين مجموعة

الوظائف التي يتكون منها تنسيقاً ناجحاً وفعالاً يجب أن يتوفر فيه تنظيم دقيق لجميع تلك الوظائف، هو ما نسميه التنظيم الرسمي Formal Orgnisation ونعني بدقة هذا التنظيم ورسميته أنه لا يتأثر بالاساس التكنولوجي للعمل داخل المصنع ولايتأثر بالقيم الشخصية الاجتماعية للافراد الذين يملكون هذهِ المؤسسة أو يقومون على إداراتها..

فالتنظيم الرسمي دائماً تنظيم عمدي ومقصود لذلك يمكننا دائماً تصوير الصورة العامة لتنظيم الرسم للمصنع بشكل هندسي تخطيطي في صورة خريطة محددة المعالم ثابتة المواصفات تتضح فيها الوظائف في علاقاتها الرأسمالية والافقية ببعضها، ويمكن عند تحليل التنظيم الرسمي التمييز بين جانبين هامين من جوانب هذا التنظيم اللذين يتفاعلان في الواقع الحي مع بعضهما تفاعلاً قوياً ووثيقاً وأعني هنا التنظيم الناشئ عن تباين الوظائف (وهو ما يسمى بالتنظيم الوظيفي Functional ortganisation والتنظيم الناشئ عن تباين نطاق السلطة الذي لا يمكن الاستغناء عنه في أي نسق اجتماعي وهو ما يسمى بتنظيم التسلسل Line organisation أو تنظيم التدرج Scalar Organisation وعلى الرغم من أن هذا التقسيم يبدو شديد التدقيق أو على شيء من التحذلق الا أنه عظيم الاهمية في تحليلنا للتنظيم الرسمي للمصنع لانه لا يمكننا في فصل العناصر الفنية عن العناصر الاجتماعية الخالصة في تنظيم المصنع.

كما ييسر لنا دارسة علاقات التفاعل بين النوعين:

أ- تقسيم العمل والتعاون "التنظيم الوظيفي".

لكي يؤدي المصنع الحديث دوره في العملية الإنتاجية على الوجه الأكمل يحتاج إلى عدد من الواجبات الشديدة التباين التي يجب الاضطلاع بها ففي احد المصانع المعدنية التحويلية مثلاً يتحتم اولاً شراء المواد الخام والمواد نصف المصنعة ويجب بعد ذلك بيع السلع المنتجة وهذهِ هي الوظيفة التجارية كذلك

يجب تحديد كمية الإنتاج ونوعية السلع المنتجة وهي وظيفة القائمين على تخطيط الإنتاج ثم يجب إيضاً توفير المعدات الفنية اللازمة للإنتاج وحياتها وتطويرها وتلك هي الوظيفة الفنية ويلزم أيضاً تيسير عمليات نقل وتوصيل السلع نصف المصنعة داخل المصنع وخارجه وهي وظائف النقل ثم لا ننسى في النهاية الاضطلاع بعملية الإنتاج نفسها وهي وظائف الإنتاج...

ذلك من الوظائف التي يضمنها مصنع من المصانع.. وتوجد داخل نطاق كل من هذهِ الوظائف العديد من التقسيمات الوظيفية الفرعية، التي تزداد تفريعاً بدورها حتى تنتهي بنا إلى المهنة أو العمل الواحد الذي يقوم على انجازه شخص واحد بعينه ومن المعروف أن المصنع الحديث يتميز بتلك التقسيمات العديدة الكبيرة النوع في بعض الاحيان ومن الواضح أن هذا الحشد الهائل من الوظائف والجماعات الاجتماعية يحتاج إلى التنسيق حاجة ماسة..

فلم تشمل الاجزاء دائماً الوجه الاخر لعملية تقسيم العمل أو كما قال دور كايم أن التضامن العضوي الحديث هو الوجه الاخر لعملية تقسيم العمل في المجتمع الحديث ويحتم هذا التنسيق مبدئياً الاساس الفني لتنظيم المصنع نفسه، وترتبط بالعملية الإنتاجية الواحدة مجموعات من الوظائف التي ترتبط ببعضها وتعتمد على بعضها اعتماداً متبادلاً..

ومن الممكن في بعض الاحيان أن يتخذ هذا الارتباط شكل التعاون المباشر وقد يتم بشكل تلقائي إلى حد كبير، أي دون الحاجة إلى تدخل أو رقابة مباشرة من جانب طرف خارجي. حقيقة أن العملية الإنتاجية الواحدة تكون مقسمة بشكل تعاون إلا أن الاعباء الفردية للداخلين فيها قد لا تكون محددة تحديداً دقيقاً، أي بشكل مستقل عن بعضها البعض، ولكنها تتطلب حدا من التعاون والاعتماد المتبادل.

ففي هذا الشكل من أشكال التنظيم الذي يعد شكلاً أقدم من الناحية التاريخية تكون للفرد الواحد الذي يتحمل جزئية من جزيئات العملية حرية اختيار

واسعة نسبياً، إذ يستطيع العامل الفرد أن يعدل من استجاباته تبعاً لظروف سير العملية الإنتاجية بل من الممكن أن يتبادل العمال مواقعهم، ليخففوا عن بعضهم عبء جزئية معينة شاقة من جزيئات العملية وهكذا... ويطلق على هذا النوع من أنواع التعاون اسم "تعاون الفريق الواحد" في مقابل هذا النوع من التعاون يوجد نوع اخر يحدده نظام العملية للأفراد المشتركين فيها تحديداً ملزماً.

وتحدده طبيعة الآلات، وتصميم مكان العمل نفسه، ذلك من العوامل التي تحدد طبيعة عملية الإنتاج فالتعاون يتحدد هنا في ضوء متابعة الآلة القائمة بالإنتاج أساساً...

فهي التي تحدد توقيت كل عملية جزئية ومكان العمل الذي يحب ان يلزمه كل فرد والشخص الذي يضطلع بأداء كل جزئية وهكذا، وتحدد خريطة التعاون كافة التفاصيل الدقيقة الخاصة بكل المشاركين في العملية، وهذهِ هي الطريقة الشائعة الآن في كافة مجالات الإنتاج الصناعي الحديث ويطلق على هذا النوع من أنواع التعاون اسم "تعاون النسيج الواحد".

ومن الطبيعي أن يتوسع هذا الوصف الخاص بتحديد طبيعة العملية الإنتاجية الواحدة لكي يشمل طبيعة التعاون بين العمليات الإنتاجية المختلفة بل والتعاون على مستوى المؤسسة الصناعة كلها، فالمصنع نفسه عبارة عن نسيج مكون من بعض المتطلبات الفنية الدقيقة في صورة عناصر مختلفة تتضافر كلها لتحقيق رسالة المصنع ككل، ومن هذهِ العناصر: شراء المواد والمستلزمات، تخطيط الإنتاج، الإشراف الفني على الإنتاج، صناعة الآلات أو صيانتها، عملية الإنتاج نفسها والنقل. وبين هذهِ العمليات والمراحل المختلفة علاقات تبعية وتكامل فإحداها تشترط وجود عملية أو أكثر قبلها وهذهِ العلاقات المحددة هي التي تبرر وجود التعاون بين تلك الوظائف التي تبدو متنافرة ومتباينة لكي تتحول في النهاية إلى كيان كلي واحد متكامل وظيفياً والمفروض أن الشكل السائد اليوم

من أشكال التكامل الوظيفي داخل المؤسسات الصناعية الحديثة هو من ذلك النوع النسيجي الاخير وإن كانت هناك بعض فروع الإنتاج مثل صناعة البناء على سبيل المثال حيث تتكون من عدة مجموعات عمل متشابهة تقريباً يسود فيها النوع الاول من أنواع التنظيم الكلي، أعني أسلوب "الفريق Team" ومن الضروري أن نؤكد بهذه المناسبة أن التنظيم الوظيفي لا يعرف أساساً ترتيباً تدريجياً، أو تسلسلاً رئاسياً معيناً، فليست هناك وظيفة ضعيفة واخرى عظيمة، أو واحدة هامة وأخرى قليلة الشأن...

ذلك أن جميع الوظائف الداخلية في العملية الإنتاجية الواحدة أو العملية الرئيسية الداخلية في تنظيم المصنع ككل، على قدم المساواة من حيث أهميتها للمصنع ولحسن سير العمل وانتظامه، ولا ينفي هذا أن الوظائف تختلف فيما بينها من حيث نطاق الإشراف وهذا شيء متوقع ومنطقي..

كما أنه من المتوقع أيضاً أن تتطلب بعض الوظائف توفر مؤهلات عالية في القائمين عليها، ولكنها في النهاية على الدرجة من الاهمية بالنسبة لسير العمل في مجموعة، سواء داخل الوحدة الصغيرة أو على مستوى المصنع كله، فلا يمكن الاستغناء عن تخطيط الإنتاج الشامل، ولا الاستغناء عن نقل المواد من قسم إلى آخر، كما لا يمكن غياب المدير العام ولا رئيس العمال ولا العامل الصغير دون أن يعود ذلك بالضرر على الإنتاج في نهاية الأمر، لذلك يحتم التنظيم الوظيفي دائماً وجود تسلسل فرعي قائم على اعتبارات تتابع العمليات المختلفة والاعتماد الفني على بعضها البعض..

أما تسلسل الوظائف المختلفة فيما بينها من الناحية الوظيفية فلا يرجع إلى هذا الاختلاف الوظيفي وإنما يرجع إلى ترتيب الوظائف في تسلسل رئاسي معين، هو الذي يطلق عليه اسم تنظيم التسلسل Organisation Line أو Scalar Systems of status. كما قد يرجع إلى اختلاف نظرة المجتمع إلى

الأعمال المختلفة، وهو ما يعرف باسم (نظام المكانة) أو "نسق المكانة Status System".

ب - تنظيم التسلسل.

من الضروري أن ترتبط الوظائف المختلفة داخل احد المصانع بعلاقة تسلسل ضمن سلسلة رئاسية متدرجة تملك فيها المستويات الاعلى سلطة إصدار الاوامر والتعليمات إلى المستويات الادنى ويقول بندكس Bendix "أينما توجد مؤسسة، يوجد دائماً أفراد يأمرون وكثيرون يؤمرون" لذلك نقول "إنه يوجد في كل مؤسسة صناعية تنظيم تسلسل" وبصرف النظر عن الاحكام القيمية داخل المؤسسة أو تلك النظرات الاقتصادية إلى هذا العمل أو ذاك تنظيم التسلسل ضروة حتمية لابد من توافرها لتسيير أي نظام تعاوني.

وقد كتب احد علماء الاجتماع الصناعي تأكيداً لهذا يقول "حتى كارل ماركس نفسه لم يستطيع الا أن يسلم بأن جميع الأعمال الاجتماعية ذات طابع النطاق الواسع تتطلب وجود إشراف وقيادة لأن هذه القيادة هي التي تحقق التناغم والانسجام بين الاعمال الفردية وتؤدي الوظائف ذات الطبيعة العامة، التي تنجم عن حركة الكيان الانتاجي الكلي في مجموعه على خلاف تلك التي تنجم عن حركة كل عضو من أعضاء هذا الكيان الكلي" ولا شك أن هذا التأكيد أمر هام إزاء المبالغات التي يتورط فيها بعض علماء الاجتماع الصناعي عندما يذهبون إلى القول بأن هناك احتمال أو هناك بالفعل بعض المؤسسات التي لا تعرف نظاماً لتسلسل السلطة فالواقع الاكيد أنه لا التغيرات التي تطرأ على قوانين تنظيم المصنع على نحو ما يذهب اليه "ينولوه" ولا التطورات الفينة كما يرى "باردت" يمكن أن تجعل تنظيم تسلسل السلطة داخل المصنع أمراً غير ضروري وإن كان من الممكن طبعاً أن تتغير أشكال ممراسة السلطة داخل المؤسسة الصناعية، أو ما أسماه "بندكس" أيويدلوجية الإدارة فنجد مثلاً أن الاتجاهات المختلفة في الإدارة

التي حددها بريفس Briefs وهي "الاتجاه الابوي" و "الاقتصاد الفردي" "شبه العسكري" و"القيادي" يقوم كل منها على اسلوب مختلف في ممارسة السلطة داخل المصنع..

ولعل أكثر اتجاهات الإدارة شيوعاً على الإطلاق هو ما يسميه بريفس الإتجاه "الفردي الاجتماعي" Social indivdualistie ويعرفه بإنه ذلك الاتجاه "الاقتصادي الإنساني الذي يؤمن بأهمية ومنفعة قيام علاقات طيبة بين أصحاب العمل والمسؤولين عن الإدارة والعمال، وقدم بندكس بعد هذا تحليلات أكثر دقة وشمولاً لهذا النمط من انماط التنظيم الصناعي وبرغم ما طرأ على هذا النمط من تغيرات، الا أن ذلك لا يغير شيئاً من المبدأ الإساسي وهو وجود تنظيم التسلسل في كل منشأة صناعية، ويبدو أن تنظيم التسلسل على الخريطة التنظيمية لأحد المصانع على هيئة سلم متصل الدرجات يتجه من أسفل إلى أعلى أي من العامل المعاون "المتبدئ" إلى المدير العام للمصنع، ولو أننا يجب أن نقرأن هذهِ الخريطة تبدو تخطيطية بشكل مبالغ فيه وغير مطابق للواقع تماماً ذلك أن توزيع السلطة يتبع بالفعل قيام عدد من الجماعات التي تتمتع كل منها بهوية اجتماعية خاصة كالادارة، والبيروقراطية الصناعية، وهيئة الكنبة ورجال الوسط "أي رؤساء العمال بمستوياتهم المختلفة" والعمل وتشهد كثير من البلاد الصناعية الحديثة اليوم فئة جديدة هي ممثلي العمل في النقابة أو في مؤسسات المصنع المختلفة باعتبارهم يمثلون مستوى جديداً من الصلاحيات الجديدة ووضع خاص، وقد تمت الاشارة في موضوع سابق على أن الإدارة في غالبية المؤسسات الصناعية الجديدة قد انفصلت عن الملاك.

ويضطلع بالإدارة في مثل هذهِ المصانع موظفون يؤجرون على ذلك ومع ذلك تتركز في أيديهم كافة السلطات المهينية على المصنع، واعني هنا اساسا الفئات التالية المديرون والمفوضون ورؤساء الاقسام وقد أصبح المؤهل الاساسي اليوم ليشغل وظائف الإدارة هو التدريب العلمي الراقي بل كثيراً ما يكون من

مؤهلات جامعية عالية، وقد حل هذا التأهيل العلمي محل الانتماء العائلي والثروة وقد صاحب ذلك دون شك تغير مقابل في الاتجاهات الإدارية نفسها إذ أصبح المدير أكثر انتماء إلى المصنع منه إلى ملاك المصنع بمعنى أن ردود أفعال مرؤسيه يؤثر فعلاً على ما يتخذه من قرارات وبرغم ذلك فلا زالت هنا فروق ذات بال بين المصانع المختلفة وكذلك بين الشركات المختلفة في طريق تعيين المديرين واتجاهاتهم ونطاق الصلاحيات التي تعطى لهم وظروفهم بصفة عامة ومع ذلك فقد حذر بوتومور من المبالغة في شأن هذهِ التغيرات.

فعلى الرغم من أن المديرين في الصناعة الحديثة لا يملكون المشروعات تماماً الا أنهم يسهمون بجانب كبير من الاسهم.. كما أنهم بحكم اوضاعهم في التنظيمات يكتسبون قوة فوق قوة وبهذا المعنى لم يتم الفصل التام بين ملكية المشروع وإدارته كما يذهب بعض العلماء ويبدو أن ذلك هو ما دفع سارجنت فلورنس S.Florence في مؤلف له بعنوان "منطق الصناعتين البريطانية والأمريكية" إلى القول بأن هناك شواهد محددة توحي بأن الثورة الإدارية لم تنشب بعد كما يظن البعض وإن القيادة والقرارات الهامة المتعلقة بالسياسة العليا في كثير من الشركات والمؤسسات لا تزال في أيدي كبار حملة الاسهم- اما رايت ميلز Mills فقد اوضح في مؤلفه "صفوة القوة" كيف أن الملكية في الإدارة يتشابكون تشابكاً معقداً في المصاعة الأمريكية وكيف أن كبار المديرين والاثرياء لا يشكلون جماعتين مهنيتين منفصلتين.

ويختلف الوضع الراهن للإدارة عما كان عليه الحال في ظل الرأسمالية الكلاسيكية، إذ أصبح هناك أكثر من سبيل وأكثر من قيد مفوض على سلطاتها وعلى رأس هذهِ القيود أن عملية ممارسة السلطة داخل المؤسسة أصبحت موزعة ففي الماضي كان يضطلع فرد واحد أو قلة من الأفراد بسلطة إصدار جميع القرارات.

أما اليوم فيشارك في اتخاذ القرار الواحد عدد كبير من الأفراد يقدمون المعلومات اللازمة، ويحللون المواقف والظروف ويضطلعون بمهمة تنفيذه، وهنا

نضع ايدينا على احد الاسباب الرئيسية المسؤولة عن الزيادة غير العادية في عدد الموظفين في المؤسسات الصناعية خلال السبعين عاماً الاخيرة، ويورد دارندورف احصائية مرادها أن عشرين بالمائة من جملة المستخدمين في القطاع الصناعي اليوم موظفون بينما كانت هذهِ النسبة حوالي ٥% فقط في عام ١٩٠٠ وتعمل الغالبية من هذهِ النسبة في إدارة المؤسسات الصناعية ويقال تعبيراً على هذا التطور أن البيروقراطية الصناعية الحديثة قد وسعت نطاق الطبقة العاملة فأدخلتها المكاتب كما ذهب إلى ذلك ليدرر Lederer ومارشاك Marschak ورايت ميلز G.R. Mills مؤخراً كما اطلق البعض على فئة الموظفين الصناعيين الجديدة اسم "الطبقة الجديدة" من نوع خاص "كما ذهب إلى ذلك كرونر Croner ومن المفيد على الأقل بالنسبة لموظفي الإدارة الصناعية تطبيق "نظرية التفويض Delegation Theory لفهم وضعهم داخل التنظيم فهذهِ النظرية ترى أن هؤلاء الموظفين يتمتعون بسلطة مفوضية لهم فهم بالتالي يشاركون بشكل غير مباشر في عملية الإدارة، أما تنظيم الهيئة Statf organisation المكون من الخبراء والعلماء والفنيين فهو أخذ في الزيادة المطردة هو الاخر كما أنه بدأ يحتل وضعاً صعباً وهاماً في نفس الوقت داخل تنظيم التسلسل وقد أدى ظهور هؤلاء الفنيين إلى صك مصطلح جديد هو انعكاس لمفهوم بشكله هذا على صعوبة وضع افراد طاقم الهيئة في مكان محدد ضمن اطار تنظيم التسلسل الرئاسي التقليدي.

إذ نجد في الواقع أن مهندسي التصميم والمهندسين الفنيين، والكيمياويين، والاخصائيين النفسيين والرسامين وموظفي المعامل، يعملون في أقسام خاصة بكل فريق منهم إلى جانب خط التسلسل الرئاسي العادي، فعلاقتهم بالتسلسل واضعي خرائط التنظيم وكذلك بالنسبة لبعض المديرين الذين ينسلخ هؤلاء الفنيون من نطاق سيطرتهم ودائرة رقابتهم كما أن هذا الوضع الخاص الذي

يحظى به اعضاء الهيئة هؤلاء يتيح لهم أن يقدموا عونهم أو وساطتهم في بعض الظروف الطارئة التي تمر بالمصنع وتحتاج لمشورة فنية من أي نوع.

كذلك هناك فريق آخر يتميز وضعه داخل التنظيم الرئاسي بصعوبة بالغة أي مجموعة رجال الوسط أو رؤساء الورش ورؤساء العمال والواقعين فوقهم مباشرة وتحتهم مباشرة في سلم التسلسل الرئاسي، فهم يمثلون الإدارة المسؤولة عن قطاع الإنتاج الحقيقي في المؤسسة الصناعية ومن ثم يتحملون كل في دائرة اختصاصه مسئولية كثير من المجالات والعمليات التي تؤثر على الإنتاج الكلي..

ثم هم باعتبارهم "رجال الوسط" يمثلون في خط السلطة همزة الوصل بين الإدارة والعمال وهو ما يطابق واقع الحال فعلاً، ولا شك أن هذهِ الوظائف الوسطى والمتوسطة تفرض على أصحابها أعباء سلوكية معينة فعليهم أن يكونوا "سادة وضحايا" في الوقت نفسه على حد تعبير روثلسبرج ينظرون بعين إلى أعلى نحو الإدارة وبأخرى إلى أسفل نحو العمال، ويمثل العمال القاعدة التقليدية لهم السلطة داخل المصنع إذ نجد أن قلة قليلة فقط منهم هي التي تملك صلاحيات اصدار أوامر لعمال اخرين ورغم التباين الذي طرأ على المستويات العمالية من الداخل بفعل عامل المكانة فإن هذهِ الحقيقة العامة لم يتغير فيها شيء يذكر ولو أن هناك من الشواهد ما يوحي بأن القطاع الذي ينفذ فقط أو يتلقى الأوامر فحسب أخذ في التقلص باستمرار بفعل عوامل التطور التكنولوجي واثاره.

ويعبر بعض الكتاب عن نفس هذا الوضع الجديد بعبارة أطرف إذ يقولون أن الآلات تأخذ باستمرار مواقع ذلك القطاع من العمال فهي تتحول بالتدريج إلى الطرف المستقبل للأوامر أما البشر العاملون أمام هذهِ الآلات فإن صلاحياتهم تتزايد بإستمرار ويتزايد كذلك مستوى الإيجابية في مشاركتهم في العملية الإنتاجية ويمكن أن تتزايد صورة تلك الجماعات التي حددناها في التسلسل الهرمي للسلطة.

ويمكن أن تزداد تعقيداً وتتشابك العلاقات بدرجة أكبر إذا اضفنا إليها مؤسسات تمثيل العمال أو مشاركتهم في إدارة المصانع في كثير من بلاد العالم الصناعي المتقدم، الرأسمالي والاشتراكي على حد سواء وإن اختلفت بطبيعة الحال درجة المشاركة وحجم الصلاحيات من نظم لاخرى، ومن بلد لاخر داخل نفس النظام ومن أشكال هذهِ المشاركة المجالس المشتركة من ممثلي رأس المال والعمال إلى جانب مجلس الإدارة وبشل مستقل عنه وله صلاحيات استشارية فقط، ومنها كذلك نوع وحجم تمثيل النقابة العمالية وصلاحياتها داخل المصنع ومنها أيضاً الصورة المخلتفة لاشتراك العمال في مجالس الإدارة.

الصورة والأشكال العديدة التي لا يتسع المقام لحصرها ومناقشتها جميعاً وقد وصف شيلسكي هذهِ المشاركة بوصف لا يخلو من المبالغة حيث قال أن هذا التنظيم الجديد قد خلق بناء للسطلة من جانب التسلسل الرئاسي التقليدي الموجود داخل المصنع إذ أصبح المصنع الحديث يعاني من ازدواج خط السلطة..

ولعل الاجدر أن نقول بأن هذهِ المؤسسات والتنظيمات الجديدة لا تمثل ازدواجاً في خط السلطة، ولكنها تهدف في رأينا إلى تحقيق غاية واحدة خاصة في البلاد الرأسمالية وهي العمل على تسوية الصراعات داخل المصنع والصراعات الصناعية بصفة عامة، وقد ادى هذ إلى تطور جديد يعد بمثابة تعديل في الصورة التقليدية المعروفة وهو أن هذهِ التنظيمات قد بدأت تنصهر داخل تنظيم التسلسل فإذا نظرنا إلى المجالس الاستشارية المشتركة داخل المصانع الالمانية المعاصرة.

وجدنا أن هذهِ المجالس لا تمارس عملها إلى جانب التسلسل الرئاسي الرسمي وإنما من خلال هذا التسلسل نفسه، فهي تتولى تقديم المشورة للإدارة كما أن لها صلاحيات البث في موضوعات التعيينات الجديدة وحالات الفصل وانشاء

مرافق الخدمات الاجتماعية للعاملين وإدارتها الخ ذلك من أمور كذلك نجد في المصانع التي يوجد بها مدير العمل إذ يشارك العمال في مجلس الإدارة أن هنا، المدير ينتمي إلى تنظيم التسلسل التقليدي على اعتباره ينتمي إلى الإدارة بشكل واضح لا لبس فيه، كما أن ممثلي التنظيمات النقابية يمثلون عنصراً من عناصر التنظيم الرسمي لعل من سماتهم المميزة اليوم أنهم يشتركون في كثير من مشاكلهم مع "رجال الوسط" الذين أشرنا إليهم من قبل، ونلاحظ اضافة إلى ذلك أنهم استعاروا منهم بعض ما كانوا يتمتعون به من صلاحيات.

وإذا كان التنظم الرسمي للإدارة الاجتماعية التي تتكون منها المصنع يستهدف بالدرجة الأولى حسن إداء هذا المصنع لعمله، وانتظامه في إداء وظائفه فإن ذلك يعني ضرورة وجود قنوات للاتصال من المدير العام إلى أصغر موظف، ويقوم تنظيم التسلسل بتلقي واصدار الأوامر والمعلومات والرغبات بين هذه الاطراف ويجب أن نلاحظ هنا أن بالمشكلة المزمنة للتنظيم الصناعي أن البناء الرسمي يضمن جودة توصيل هذهِ الاوامر والمعلومات الرغبات من أعلى إلى أسفل ولكنه لا يراعي بنفس الدرجة من الاهتمام والحرص ضرورة التوصيل من أسفل إلى أعلى.

وقد استعرض براون في كتابه "علم النفس الاجتماعي في الصناعة" اهم المشكلات التي يخلقها التنظيم الرسمي للمصنع في ميدان الاتصال ويشير إلى عبارة التون مايو الشهيرة في هذا الصدد "اعتقد أن الدراسة الاجتماعية يجب أن تبدأ بملاحظة دقيقة لما يسمى بالاتصال فهذه المشكلة بدون شك هي نقطة الضعف الظاهرة التي تواجه الحضارة اليوم" وقد ركز براون في معالجته لموضوع الاتصال على أسباب ضعف الاتصال الراجعة إلى التنظيم الرسمي نفسه وقسم هذهِ الاسباب إلى ثلاثة أنواع رئيسية: الأولـى راجعة إلـى عوامل زمنية والثانيـة

إلى عوامل مكانية والثالثة إلى ظروف التقسيم الطبيعي لبناء المصنع. **وسيتم مناقشة ذلك فيما يلي:-**

١- أسباب ضعف الاتصال الراجعة إلى عامل الزمان:

يحدث هذا النوع من ضعف الاتصال غالباً في المصانع التي تتبع نظام النوبات "فكثيراً ما ينشأ التوتر لان افراد النوبة الرئيسية يعتبرون نوبتهم وهم على حق أكثر النوبات أهمية فهم "صانعو النقود" بينما يقوم أفراد النوبات الاخرى بمجرد تشغيل الماكينات حتى لا تتوقف وذلك لخفض النفقات وعندما ينطلق صوت الصفارة أو يدق الجرس إيذاناً بانتهاء العمل ينطلق معظم العمال مسرعين إلى بيوتهم، ولا يمكثون هناك لمجرد تبادل الاراء أو الحديث.

والنتيجة التي تترتب علىهذا أنه قد لا يحدث أي نوع من الاتصال بين أفراد النوبات المختلفة فالكل يتدافع على الخروج ويتدافعون على الدخول في عجلة من امرهم، وقد لا يلتقون لأكثر من دقائق وإذا لم تحدث احتكاكات وتوترات نتيجة اختلاف تقييم أفراد كل نوبة لاهميتهم فإنه يمكن أن يحدث نوع من اللامبالاة تجاه افراد النوبات الاخرى ومشكلاتهم وأعمالهم. وقد نبه براون في المرجع المذكور إلى أن إنتاج المصنع نفسه يمكن أن يتأثر نتيجة ذلك.

فإذا كان العمل كله مرتبطاً بجدول زمني محدد فقد تنشأ متاعب كثيرة إذا فشلت جماعة ما في امداد اخرى بالمواد التي يحتاجها في الوقت المحدد لذلك. وعندما يحدث ذلك يضطرب توازن السرعة بين الجماعتين بحيث يتدفق إنتاج إحداهما على الآخر دون أن تستطيع ملاحقته مما يخلق حالات مضطربة في الإنتاج.

٢- اسباب ضعف الاتصال الراجعة إلى عوامل المكان.

من الممكن أن يؤدي التقسيم المكاني لوحدات المصنع المختلفة إلى حدوث نتائج مماثلة، فقد تكون الوحدات المختلفة لتنظيم ما منعزلة إلى حد كبير وهي في منطقة واحدة أو تكون كما هي الحال في الشركات الكبيرة مشتتة في

جميع مناطق المدينة وغالباً ما تؤدي هذهِ العزلة المكانية والزمانية إلى الموقف السابق والذي يظن فيه كل قسم أنه أهم الاقسام وأن مشكلاته أكثر إلحاحاً وتحتاج إلى حل أسرع من مشكلات أي قسم آخر.. وعلى وجه العموم كلما ازداد البعد المكاني بين وحدات التنظيم كلما ازدادت الصعوبة في تحقيق النشاط المتآزر وغالباً ما يؤدي البعد المكاني إلى بعد اجتماعي، ولا يعني براون بهذا طبعاً أن العلاقات المكانية الوثيقة بين وحدات المصنع المختلفة تخلق من تلقاء نفسها اتصالات طيبة وعلاقات اجتماعية وثيقة ولكن من المؤكد أن الاتصال المكاني الجيد أو الملائم يمكن أن ييسر حدوث مثل هذهِ الإتصالات وقيام مثل هذهِ العلاقات ومن الواضح أن العزلة المكانية تقلل من هذهِ الإمكانية.

٣- اسباب ضعف الإتصال الراجعة إلى عامل البناء التنظيمي.

يضع براون تحت هذا النوع من الاسباب كل تلك العوامل التي لا ترجع إلى ظروف ألتتابع الزمني للعمل، أو العلاقات المكانية بين الوحدات الإنتاجية المختلفة، ويركز بالذات على ضعف الاتصال الراجع إلى التقسيم البنائي التنظيمي للمصنع نفسه "ويحدث مثل هذا الفشل في الغالب بين ما يصفه ميلكروفورم بالاقسام الطبيعية" للبناء أي بين الوحدات المنفصلة وظيفياً مثل الفروع والاقسام، أو بين تنظيمي التسلسل والهئية، أو الاقسام والفروع المختلفة التي تكون في مستوى افقي واحد.. وعلى وجه العموم فإن تأزر الوحدات التي تقوم بعمل متشابه يكون أسهل من تآزر الوحدات التي تؤدي وظائف مختلفة اختلافاً كبيراً، وعلى ذلك فمن السهل أن نرى السبب في نشأة الاحتكاكات بين المستويات المختلفة من تنظيم التسلسل طالما أن الوظائف في هذهِ الحالة تختلف اختلافاً كبيراً بحيث يكون من الصعوبة بمكان على اعضاء احد المستويات أن يقدروا ما تحاول المستويات الاخرى عمله".

ويشير براون بهذه المناسبة إلى الوقت الحرج الذي يقفه الملاحظ حين يتعرض لضغط من أعلى لزيادة الإنتاج ولضغط آخر مساوي من أسفل ليتفهم

وجهة نظر الرجال الذين يرأسهم ويحتفظ باخلاصهم، ويشير إلى وصف ميللروفروم للملاحظ في هذا الموقف بأنه يكون رجلا ذا "عقل مشتت" يمكن أن يتصرف بطرق تبدو أحياناً متذبذبة..

يستطرد ميلر وفروم "ويعتمد ما يشعر به الملاحظ وكيفية تصرفه على ما إذا كان ينظر إلى أعلى أو إلى أسفل البناء ولا تبدو له الطرق المختلفة التي يتصرف بها متناقضة أو غير معقولة ومع ذلك فإن هذا التناقض يؤدي إلى تصدع البناء" على أن هذه ليست هي المشكلة الوحيدة، فهناك اختلافات "افقية" في المصالح على حد تعبير براون سواء بين مصلحة ملاحظ بمثابة رئيس القسم وبين مصالح غيره من الملاحظين أو بين مصالح بعض رؤساء الاقسام ومصالح غيرهم من رؤساء الاقسام الأخرى.

وأساس هذا الاختلاف في المصالح هو أن كل قسم أو فرع أو جزء يتعرض لضغط تفرضه عليه الإدارة العليا من ناحية والرغبة في السمعة الشخصية من ناحية أخرى، لكي ينتج إنتاجاً طيباً فكل يحاول أن يعطي إنطباعاً لمن هم في القمة على كفايته وارتفاع مستوى إنتاجه ولكن ذلك يعتمد على التعاون الوثيق مع أقسام وفورع وإجزاء أخرى.

فكيف يوفقون بين الإتجاهات التلقائية للتنافس وبين التعاون؟ إن رئيس أحد الأقسام الذي لا يرد إليه لشغل كان من قسم آخر، سوف يشعر بطبيعة الحال بالغيظ لأنه قد يؤاخذ على نقص كفايته بسبب مشكلة خارجية عن إدارته.

وربما تشاجر مع رئيس القسم الذي يشعر أنه مقصر في عمله، وقد يلقي اللوم على هذا القسم لا في هذا الموقف الخاص الذي وصفناه فحسب ولكن في مناسبة اخرى يكون الخطأ فيها راجعاً إلى عدم كفايته هو نفسه ومن الواضح أن مثل هذا الجو لا يشجع على ارتفاع الروح المعنوية بالمصنع- ولكن هناك حالة أخرى قد تؤثر فيها الرغبة الطبيعية لا كتساب الثناء والرضا عندما تزداد بدرجة كبيرة جداً نتيجة للتنافس الذي يسود أجواء الصناعة، تأثيراً سيئاً على الاتصال الفعال.

فالرغبة في اعطاء انطباع طيب قد تؤدي إلى تحريف المعلومات الصاعدة إلى أعلى.. فالإدارة تخبر دائماً بأنها كل شيء يسيرحسب الخطة وذلك ما تود الإدارة أن تسمعه دائماً وعندما تحدث أخطاء تبذل محاولات "لتغطيتها" على أمل أن تصلح قبل اكتشافها كما أن الأوامر المارة على إعادة الصياغة، أي ايضاح قرارات المسؤولين العامة لكي يفهمها العمال اخطاء أو تأخيراً أو حذفاً ويعلق جاردنر Gardner في كتابه "العلاقات الإنسانية في الصناعة" على هذا الوضع قائلاً "وبمثل هذهِ الطرق يعمل كل شخص في أعلى وأسفل خط التسلسل كمرشح أو غربال – وبذلك قد لا يصل إلى الطرف الآخر سوى قسط ضئيل من حقيقة الأمور الواقعية، لا سيما في حالة مرور المعلومات إلى أعلى التنظيم.

وقد ذكر تشستر بارنارد إلى جانب الوظيفة الاساسية للبناء الرسمي للمصنع في التوصيل، وظيفة هذا البناء لجزء هام من نظام الحوافز، على اعتبار أن هذا البناء يوفر سبل الترقي ويحددها وينص عليها بدقة. ثم هو الذي يحدد بشكل حاسم تطور الاحساس بالمسؤلية، كما يحدد نطاق مسؤلية كل عمل.

إضافة إلى ذلك فإن هذا التنظيم الرسمي يمثل العمود الفقري الحقيقي للبناء الاجتماعي للمؤسسة الصناعية فانطلاقاً منه يمكن تحليل جزء كبير وحاسم من أساليب السلوك داخل المصنع، والعلاقات الاجتماعية بين الجماعات المختلفة التي تتكون منها المؤسسة، فهو الذي يحدد كما أشرنا دوافع العمل، الروح المعنوية، وكذلك المستويات والمراتب المختلفة للهيبة الاجتماعية داخل المصنع أو إضطلاع العمال بدور واضح في إدارة مؤسستهم، وغير ذلك من الظروف والاعتبارات التي تعطي المصنع وجهه المميز وطابعه الاساسي مادياً وإجتماعياً.

ثالثاً: نسق المكانة داخل المؤسسة الصناعية.

إن أوضاع الأفراد داخل المؤسسة الصناعية لا تنحدر من خلال التنظيم الوظيفي للعمل الفني، ولا من خلال التسلسل الرئاسي لوظائف ذلك التنظيم، وإنما هي تخضع إلى جانب ذلك لعملية تقييم إجتماعي.

وينبثق عن هذا التقيم تنظيم داخلي جديد للمصنع قد يختلف إلى حد ما مع التنظيم المخطط المقصود الرسمي. ولعل البعض يميلون إلى الاعتماد بإن نسق المكانة الإجتماعية يميل دائماً إلى التطابق أو على الأقل الاتفاق مع التسلسل الرئاسي إلا أن الواقع فعلاً أن هناك بعض الفروق والإختلافات الجديرة بالملاحظة ولعل أبرز هذه الفروق والإختلافات أن التسلسل الرئاسي للسلطة يمكن تعديله والتحكم فيه الأمر الذي يبدو متعذراً بالنسبة لنسق المكانة.

لذلك يصبح من المهم أن نعرف كيف يؤثر نسق المكانة السائدة داخل المصنع على سلوك الأفراد، وما هي الاعتبارات الإساسية التي ينهض عليها هذا النسق ويتحكم إليها في تحديد المكانات المختلفة.

وتعني كلمة ألمانية الاجتماعية أو التي تعرف في أغلب الاحيان بأنها: الوضع الذي يشغله الفرد داخل تنظيم معين أو جماعة معينة، وتعني في علم الإجتماع على وجه التحديد المرتبة النسبة لدور اجتماعي معين "كأحد الادوار المهنية" طبقاً لتقيم أعضاء مجمع هذهِ الأدوار، الذي يوجد فيه هذا الدور، معنى هذا أن مكانة مهنية معينة تتحدر في ضوء ما تتمتع به من هيبة بالقياس إلى جميع المهن الأخرى في مجتمع أو في مؤسسة صناعية معينة.

كذلك يمكن أن تفهم المكانة بمعنى أوسع من هذا وأشمل باعتبارها الوضع النسبي الذي يشغله اصحاب ادوار معينة ليس فقط تبعاً لهيبة هذه الادوار وأنما كذلك في ضوء الظروف المادية وعلاقات القوة الناجمة عن هذهِ الادوار والمرتبطة بها.

وبينما تجد أن التنظيم الرسمي للمصنع وكذلك التنظيم غير الرسمي بدرجة أقل يقتصر في مبررات وجوده وفي مجال تأثيره على المصنع نفسه إلى

حد كبير فإننا نجد تدرج المكانة داخل المصنع يخضع بدرجة أكبر للأبنية الاجتماعية العامة.

ولعل أهم هذهِ الظروف الاجتماعية العامة وأبعدها تأثيراً الهيبة الاجتماعية للمهن المختلفة. وقد دلت البحوث الامبيريقية التي اجريت على سلم المهن في بلاد العالم المختلفة على أن تدرج المهن الشائع في المجتمع الكبير موجود داخل المصنع أيضاً وأن دلت تلك البحوث علاوة على هذا أن المؤسسة الصناعية شأنها شأن كل وحدة اجتماعية صغير تفاضل على نحو أكثر دقة وتفصيلاً بين المكونات المختلفة هذا في الوقت الذي اقتصرت فيه معظم تلك البحوث على تحديد ست أو سبع مستويات للهيبة المهنية داخل المجتمع الكبير.

كما دلت عملية البحوث والدراسات الامبيريقية المشار إليها فتحدد الخطوط المتقطعة متسويات الهيبة في المجتمع الكبير **وهي هنا ست مستويات فقط تضم الفئات التالية:-**

١- **المستوي الأول:** المشتغلون بالعلم وأعلى المستويات الوظيفية...

٢- **المستوي الثاني:** أصحاب المؤسسات، وكبار الموظفين...

٣- **المستوى الثالث:** متوسطو الوظفين والملاحظون ورؤساء العمال...

٤- **المستوى الرابع:** صغار الموظفين، والعمال المهرة...

٥- **الستوي الخامس:** الاعمال الكتابية، الدنيا، والعمال الفنيون...

٦- **المستوى السادس:** العمال المعاونون وغير المهرة...

وقد ظهرت هذهِ المستويات المختلفة المكانة مع فروق طفيفة في جميع البلاد الصناعية التي اجريت عليها بحوث من هذا النوع كذلك اتضح أن التدرج الهرمي للمكانة داخل المؤسسات الصناعية يتأثر بهذا التدرج الهرمي على مستوى المجتمع الكبير كما أشرنا قبل قليل وهناك بعض الصفات المشتركة بين التنظيم الرسمي للمصنع والنسق وهناك بعض الصفات المشتركة بين التنظيم

الرسمي للمصنع ونسق المكانة داخل المصنع ولا يقتصر هذا التشابه على مجرد انتظام مستويات هذين المشكلتين من أشكال التنظيم في صورة تدرج هرمي، وإنما يمتد كذلك إلى العوامل المحددة لنسق المكانة... من هذا مثلاً أنه يعتبر من الأسس الجوهرية لدرجة هيبة مهنية معينة مستوى التأهيل الرسمي لهذهِ المهنة، والرموز المختلفة الدالة على ذلك التأهيل مثل "شهادة دبلوم، أو شهادة التخصص المهني..." كما هو معروف في البلاد الصناعية المتقدمة.. فقد توجد رابطة وثيقة وعلاقة تناسب بين مستوى التأهيل هذا ونطاق السلطة الذي يتمتع به مستوى مهني معين إذ نجد الحاصل على شهادة تخصص يحظى بسلطة أوسع من سلطة الشخص غير الفني، وغير الفني الحاصل على شهادة دبلوم يحظى بسلطة واختصاصات أوسع من الفني الحاصل على شهادة تخصص فقط وهكذا الا أن التنظيم الرسمي ونسق المكانة لا يتطابقان على طول الخط.

فنجد على سبيل المثال أن العامل الذي يعمل في معمل مؤسسة صناعية معينة قد يخضع رسمياً لمدير أو أكثر من مديري هذا المصنع في نفس الوقت الذي يحظى فيه بمكانة تناظر مكانة أولئك المديرين أو تفوقها في بعض الاحيان كما نجد أن التدرج الهرمي للمكانة خاصة بين العمال يتميز بفروق واختلافات أدق بكثير من تلك الفروق والاختلافات التي يحددها تسلسل السطلة الرسمي.. فالمؤسسة الصناعية الحديثة تعرف عاملين مختلفين من الإدوار.. يخلق كل منهما تدرجاً هرمياً للمكانة... فنكون بازاء شكلين مختلفين من أشكال التدرج متداخلين، ولكن يصعب المقارنة بينهما مقارنة دقيقة.

فمختلف العاملين في المصنع ابتداء من المدير العام إلى أصغر موظفي السكرتارية يجمع بذلك كافة المهن التي تختص بعمليات التخطيط والتنفيذ والشؤون الإدارية العامة وهو ما يمكن أن نسميه تدرج الاعمال الإدارية أما تدرج المكانة الاخر فيشمل كافة العاملين في القطاع الإنتاجي الفعلي داخل

المصنع إبتداء من رئيس المصنع حتى أصغر العمال المعاونين وهو ما يمكن أن نسميه تدرج الاقسام الإنتاجية على أنه إذا كان رئيس المصنع والملاحظ يمثلان على نحو ما جزءاً من كلا التدرجين الا أنه من الضروري أن نؤكد مع ذلك أن مكانة المهن المختلفة داخل كل تدرج من هذين التدرجين تتحدد في صورة مستويات متتابعة متدرجة على حين أن كلا التدرجين ككل يختلف في طبيعية عن الأخر.

وقد خضعت العلاقة بين تدرج الأعمال الإدارية لا سيما مستوياته الدنيا ودرج الاقسام الإنتاجية لصراعات حادة ومريرة، قليلها ظاهر ومعلن، وكثيرها خفي مكتوم.. ولعله من العوامل التي تجعل الصراعات بين هذين الشكلين من أشكال التدرج تبدو مستعصية على الحل الفارق النوعي بينهما، وهو الفارق الذي يبدو بشكل واضح عند مقارنة مكانة العمال المهرة بمكانة صغار موظفي السكرتارية، وهي مقارنة عقيمة لا جدوى منها...

والواقع أن معظم البحوث الامبيريقية قد دلت على أن غالبية مهن التدرج الإداري تتمتع بهيبة أكبر من مهن التدرج الإنتاجي، ويمكن أن نضع هنا أيدينا على أحد الأسباب التي تجعل من تعيين بعض العمال في مناصب إدارية "أي تحويلهم إلى السلطة في رأي بقية العمال" وهي عملية عديمة الجدوى ليس فقط من الناحية القانونية، وإنما من الناحية الإجتماعية أيضاً..

حقيقة أن الحدود بين قطاع العمال وقطاع الموظفين قد أصبحت متداخلة في كثير من فروع الصناعة ألا أنه من المبالغة الادعاء بأنها قد اختفت ولم يعد لها وجود فلازال العامل الشاب الموهوب يطمع في الدخول في زمرة الوظائف الإدارية، حتى وإن كانت عاقبة ذلك التضحية ببعض المكاسب المادية وهنا يبدو بشكل واضح تأثير نسق المكانة القوي على فكر هذا العامل الشاب وعلى اتجاهاته، ثم هناك فروق اخرى بين نوعي التنظيم فبينما نجد أن الفروق في المكانة بين الموظفين تتأثر إلى حد كبير بالفروق بين وظائفهم الرسمية، نجد أن

الفروق في مكانة العمال المتساويين من الناحية الرسمية، غالباً ونعني هنا ذوي السلطات المحدودة، وتمثل ظاهرة على جانب كبير من الاهمية، إذ نجد أن مستوى التأهيل والكفاءة بين العمال يؤدي إلى التأثير بشكل قوي على مكانة العمال فيما بينهم..

وعلى الرغم من أنه لازال هناك بعض علماء الاجتماع الذين لا زالوا يؤكدون أن تقسيم العمل والطابع الآلى للإنتاج قد ساوى بين جميع العمال من حيث مستوى المهارة ومن حيث المكانة، الا أن هناك شواهد تتزايد باستمرار على أن تقدم الصناعة يؤدي على العكس من ذلك إلى تقسيم العمال الصناعيين إلى أربع مستويات مختلفة:

المستوى الأول: الفنيون الذين يتمتعون بمستوى عال من التأهيل والذين قد يسمون في بعض الأحيان مهندسين ومن ثم يخرجون من التدرج الإنتاجي.

المستوى الثاني: العمال الفنيون المتخصصون الحالصون على شهادة فنية معينة أو على درجة مساوية من الخبرة، وهي فئة محددة تدافع عن هيبتها بشدة وتتميز بوعيها القوي بكيانها.

المستوى الثالث: العمال المتخصصون أو المهرة الذين يعملون في الغالب أمام الآلات أو على خطوط التجميع ويؤدون أعمالاً بسيطة متكررة.

المستوى الرابع: وهم فئة العمال والمعاونين وغير الفنيين الذين قد يرى البعض أنهم لا ينتمون أصلاً إلى نسق المكانة داخل المصنع وهم يمثلون أدنى مستويات البروليتاريا في البلاد الصناعية المتقدمة.

وهناك اعتبارات أخرى تؤدي إلى فروق في المكانة، خلاف اعتبار الهيبة المرتبطة بالاوضاع المهنية المختلفة، من هذا مثلاً ما يؤكده بعض الباحثين

ومعهم الحق في ذلك حول الفروق الموجودة بين المصانع والمؤسسات ذات الوضع الممتاز، وتلك ذات الوضع الاقل امتيازاً...

فلا شك أن من العوامل التي تضفي على الفرد هيبة معينة تماماً كما تضفيها عليه مهنة المصنع ذو السمعة الطيبة والعمل على الآت معينة وطريقة توزيع الاجور وغير ذلك من العوامل..

وقد دفع هذا بعض الباحثين إلى القول بأن الأهمية الاجتماعية تكاد ترجع اليوم في جوهرها وفي حقيقتها إلى بعض الامتيازات المعقدة التي قد يحسها المرء إحساساً قوياً، ويصعب وصفها في كلمات قليلة موجزة.

إذ كنا قد أقتصرنا في حديثنا في هذهِ الفقرة على الهيبة كعنصر من عناصر المكانة، فذلك لأن تأثيرها واهميتها أقل وضوحاً وأقل مباشرة من بعض العناصر الاخرى مثل عنصر الاجر مثلاً ومع ذلك فلا يمكن أن نتجاهل تأثير عامل الاجر في إختلاف المكانة..

فنجد هنا أيضاً أولاً إختلافات نوعية أساسية (فهناك أجر وهناك مرتب) وهناك إختلافات في الدرجة وأعني كمية الأجر وكمية المرتب) وهي إختلافات من شأنها أن تؤدي إلى فصل الجماعات عن بعضها ومن الأمور التي تزيد الصورة تعقيداً الصور المتعددة التي يدفع بها الأجر، إذا أننا لا يمكن أن نعطي صورة موحدة لبناء الاجور في البلاد الصناعية المختلفة أو حتى في المؤسسات الصناعية المختلفة في البلد الواحد.

وبرغم كل ما قلناه عن الهيبة والمكانة كعوامل هامة في الحية الاجتماعية للمصنع فإننا كثيراً ما نجد تجاهلاً لدورهما أو لتأثيرهما في هذهِ الحياة هذا على الرغم من أن تأثيرهما يمتد إلى كثير من مجالات السلوك. وقد سلفت الاشارة إلى أهمية المكانة في تحديد نوع ومجال العلاقات الاجتماعية الوثيقة بين الفرد وزملائه في المؤسسة الصناعية.

ثم أن الوضع الذي يشغله الفرد داخل التسلسل الهرمي الهيبة يضفي عليه احساساً بالامن الناشئ عن احساسه بالانتماء.. ومن ثم فإن التمتع بمكانة اجتماعية نتيجة وضع معين تشبع لدى الفرد حاجة أساسية في شخصيته، حاجته إلى تكامل هذهِ الشخصية من خلال تحديد موقعها على خريطة المجتمع الذي يعيش فيه، وقد أثبتت تجربة هوثورن أن هناك علاقة بين المكانة وبين الانجاز في العمل.

أما اوضح الشواهد على أهمية الهيبة والمكانة عند العامل الصناعي فتبدو في الدور المباشر وغير المباشر الذي تلعبه في الصراع الصناعي.

ومن هذا مثلاً حرص العمال الفنيين الدائم على هيبتهم عن طريق ضمان خصوصية منهم وتميزها كما أن بعض الصراعات حول الاجور لا سيما إذا كانت ترجع إلى فروق في الاجر بين جماعات من العمال كثيراً ما تكون مجرد رمز أو تعبير عن صراع عميق الجذور حول المكانة..

وفي هذا يقول مارشال في كتابه "المواطنة والطبقية الاجتماعية": "ترجع أهمية الفروق في الاجر إلى أنها قد أصبحت رمزية إلى حد ما فهي تعد بمثابة مؤشر للمكانة الصناعية".

رابعاً: الجماعات غير الرسمية في المؤسسة الصناعية.

لقد اختلفت مواقف الناس ومواقف الباحثين العلميين من حيث ادراك تقبل التنظيم الرسمي للمصنع من الداخل ونسق المكانة من ناحية، وادراك وتقبل فكرة وجود جماعات غير رسمية في المصنع من ناحية اخرى فبالنسبة للتنظيم الرسمي للمصنع كان ادراكه اسرع من قبل الناس وكان تقبله كذلك اسرع باعتباره بناء لازماً موضوعياً ومرغوباً ذاتياً في نفس الوقت.

كذلك الحال بالنسبة لنسق المكانة الذي لم يلق كثيراً من التجاهل أو الأنكار، وأن إختلفت بطبيعة الحال درجة الحماس لتقبله والاعتراف به أما وجود

الجماعات غير الرسمية في المصنع فلم يجذب اهتمام علم الاجتماع الصناعي الا في وقت متأخر نسبياً..

وقد كشف التون مايو بكل وضوح في تجاربه في هوثورن أن تعاون عدد كبير من الأفراد الموجودين في مكان معين يمكن أن يخلق بينهم علاقات اجتماعية قوية غير مقصودة أو متعمدة وأن هذه يمكن أن تكون من القوة بحيث تمثل لهم حافزاً أجتماعياً لبذل الجهد.. ولازل المسؤولون في المصنع غير مقتنعين حتى اليوم تماماً الاقتناع أن تكون مثل هذه الجماعات الاولية يمكن الا يضر في ذاته اداء الؤسسة الصناعية لوظائفها.

وهناك بعض التعريفات التي وضعت للجماعات غير الرسمية وبعضها تعريفات سلبية تنظر إلى تلك الجماعات من جانبها غير المشرق من هذا مثلاً تعريف ميللروفورم للجماعات غير الرسمية بأنها "شبكة من العلاقات الشخصية والاجتماعية التي لا يحددها التنظيم الرسمي أو ينص عليها" أما عن السمات الإيجابية للجماعات غير الرسمية **فيمكن أن يحدد الصفات التالية:-**

١- أن هذه الجماعات تقوم دائماً على علاقات تعاطف ومودة مخفضة وكما يحدث عند التقاء المصالح المشتركة، أو مركزة كما في حالات الصداقة فهي بذلك لا ترجع الا عرضاً إلى ظروف العمل أي التعاون في إداء العمل داخل المصنع.

٢- ان الجماعات التي على هذا النوع من العلاقات تكون صغيرة الحجم عادة ولذلك فإن الكلام عن التنظيم الرسمي داخل المصنع يكون عادة لاثارة الخلط والبلبلة من زاويتين اثنتين فنحن هنا نتحدث دائماً عن جماعات شبه مستقلة عن بعضها، حقيقة أن بين هذه الجماعات غير الرسمية قدر من الترابط والتشابك من خلال اوضاع الاشخاص "النجوم"

الذين يشاركون في عضوية أكثر من جماعة، ومن ثم يكونون حلقة الوصل بين هذهِ الجماعات المختلفة، ولكن هذهِ الجماعات مجتمعة لا ترقى إلى مستوى المصنع في مجموعه، ثم أن هذا الكلام مثير للخلط على أننا نستخدم كلمة التنظيم، في العربية وفي اللغات الاوربية أيضاً Organisation للجماعات غير الرسمية وهي كلمة لا يمكن أن تؤخذ الا بمعنى مجازي وتقريبي فقط وتعنى أي نوع من (التنظيم) بالفعل. ذلك إن من أبرز الصفات الاساسية للجماعات غير الرسمية عدم قابليتها للتنظيم.

ويحاول براون أن يلقي الضوء بصورة تقريبة على إمكانيات تكون مثل هذه الجماعات غير الرسمية في احد المؤسسات الصناعية. وقد صور بناء هذهِ الجماعات على طريقة "سوسيوجرام" مورينو، فتصل بين الاشخاص الداخلين في جماعة واحدة خطوط مختلفة، كما يحاول أن يقدم نوعين من الجماعات غير الرسميين التي غالباً ما تسمى بـ (Clique) التي تضم عدداً قليلاً نسبياً من الاشخاص الذين قد ينتمون إلى أكثر من قسم واحد من اقسام المصنع وإن كانت القاعدة أنهم ينتمون جميعاً إلى مصنع واحد.

ويضيف براون إلى ذلك النوع من الجماعات غير الرسمية ثلاثة أنواع أخرى تختلف عنه بنائياً ووظيفياً اختلافاً كاملاً. وهذهِ الانواع الثلاثة هي: مجتمع المصنع ككل، والرابطة التي تقوم بين الافراد الذين يعتنقون نفس العقيدة السياسية (بما في ذلك من داخل المصنع وخارجه وقد ضرب لها مثلاً بالجماعة التي احتشدت حول هتلر في بدء العهد النازي وعلاقة الصداقة الوطيدة بين شخصين أو ثلاثة أشخاص).

وعلى الرغم من أن هناك عدداً من الاسباب التي يمكن أن تؤدي إلى تكون جماعات غير رسمية في المصنع: الا أن هناك مع ذلك بعض الاسباب

ذات الطبيعة العامة المتكررة لقيام مثل هذهِ الجماعات. **ونوجز أهم تلك العوامل فيما يلي:-**

١- التواجد المستمر في مكان عمل واحد داخل المصنع، مثلاً بين عمال احد خطوط التجميع.

٢- تشابه الوظائف أو الأعمال رغم تباعد أماكن العمل داخل المصنع كأن تقوم مثلاً علاقة حميمة بين مجموعة من الملاحظين.

٣- تشابه الهيبة التي يتمتع بها بعض الأفراد، رغم ما قد يفصل بينهم من بعد مكاني داخل المصنع. كالعلاقة التي يمكن أن تقوم مثلاً بين عمال الصهر أو العتالين.

٤- وجود نوع من المعرفة او المصالح المشتركة خارج مجال المصنع من هذا مثلاً المعرفة الراجعة إلى علاقة الجوار أو الاشتراك في نادي رياضي واحد أو الانتماء إلى نفس الحزب السياسي.

وقد عبر سيلسكي عن رأي كثير من الباحثين، لا سيما الباحثين الاوروبين عندما حذر من المبالغة في تقدير اهمية وضرورة الجماعات غير الرسمية في المصنع. وقد استند شيلسكي في رأيه هذا إلى أن هذهِ الجماعات الاولية الصغيرة نادرة الوجود بين العمال الاوربين الاصلين اعني الوطنين الذين يعملون داخل بلادهم وفي اطار تراثها الصناعي العريق وأنه ربما كان الارجح أنها أكثر انتشاراً، وكذلك أوضح ضرورة بين قطاعات العمال المهاجرين أو الاجانب.

وربما كان الدافع الحقيقي وراء رأي شيلسكي هذا أن فكرة الجماعات غير الرسمية هذهِ إنما هي اختراع أمريكي بحت، وأنها لا تمثل مشكلة صناعية اوروبية ولا موضوعاً للبحث السوسيولوجي الصناعي الاوروبي.. وقد تصدى

كثير من الباحثين الاوروبين الشبات للرد على رأي شيلسكي ومن نحا نحوه من الباحثين ومنهم عالم الاجتماع الالماني رالف دارندورف.

وحاول هؤلاء الباحثون هدم هذا الرأي من زاويتين، الاولى أن العامل الاوروبي المستقر في قريته أو مدينته هو وأسرته منذ مئات السنين قد اصبح الان وهما او خرافة، لا وجود له في واقع الحياة فالظروف التي لا بست الحربين العالميتين واعقبتها قد خلقت حركات هجرة شملت عدة عشرات بل ومئات الملايين من العمال وشملت كافة بلاد اوروبا بلا استثناء.

والزاوية الثانية هي ما دلت عليه البحوث السوسيولوجية الصناعية التي اجريت على الواقع الاوروبي في العقود الأخيرة. وقد اثبتت تلك البحوث بشكل واضح تأثير الجماعات غير الرسمية، واكدت دورها في عالم الصناعة الاوروبية.. وتأتي على رأس هذهِ البحوث تلك التي اجراها عالم الاجتماع الالماني الكبير رينيه كونيج.

بحيث اصبح من العسير ان نتصور استمرار بعض أشكال التنظيم الاجتماعي في أداء عملها بعيداً عن دور الجماعات غير الرسمي.. ونلاحظ أن تأثير الجماعات الصغيرة... غير المخططة والقائمة على "علاقات المواجهة Face to face Patationships التي تعنيها في حديثنا هنا – قد خضع لتفسيرات وتحليلات عديدة متباينة".

فالجماعات غير الرسمية هي "المادة اللاصقة" التي تربط بين وحدات التنظيم الرسمي للمصنع (ربما ينطوي هذا التنظيم على ثغرات ونواحي قصور لا مناص منها) فالشخص الجديد القادم إلى المصنع لاول مرة يعرف بالطبع مكانه المحدد رسمياً، ولكنه لا يستطيع اكتساب الدارية الحقيقية بطبيعة عمله وحدود مسؤولياته الفعلية الا من خلال الجماعات غير الرسمية

الموجودة في هذا الموقع داخل المصنع.. وحقيقة أن سلم الترقي، ونظام الأجور، والتهديد بالفصل وغير ذلك من العوامل التي تجبر العامل على العمل، ولكن الجو الذي يسود الجماعات غير الرسمية هو الجو الذي لا يخضع لاي توجيه متعمد هو الذي يحدد ما إذا كان العاملون في ذلك المصنع مستعدين للتعاون مع بعضهم أم لا.

المفروض مثلاً أن تنظيم التسلسل يضمن توصيل المعلومات توصيلاً فعالاً من أعلى إلى أسفل وكذلك من أسفل إلى أعلى ولكن لولا وجود الجماعات غير الرسمية لفقدت بعض التعليمات وبعض المبادرات على "الطريق الرسمي" ولذلك يدعي بعض الباحثين أن الجماعات غير الرسمية تعتبر من أهم عوامل التكامل داخل المصنع.

الا أن الجماعات غير الرسمية يمكن أيضاً أن تؤثر في اتجاه مختلف تماماً، فكل جانب من جوانب التأثير المذكورة له وجهات فالجماعات غير الرسمية ليست أداة إتصال فحسب، ولكنها تمثل كذلك قنوات لنشر الشائعات والاقاويل بسرعة البرق. وتستطيع هذهِ الجماعات أن تدعم الاستعداد للتعاون والرغبة فيه، ولكنها يمكن تعوق هذا التعاون وتضر به.

فالجماعات غير الرسمية لديها عدد من الوسائل التي تبدأ من "الدردشة" الضارة إلى تقليل كمية الانجاز عن وعي أو بدون وعي، حتى الاضراب الكامل العنيف عن العمل.

وهي كلها من وسائل التعبير عن الغضب والضيق من بعض الرؤساء أو بعض الاجراءات التي اتخذتها إدارة المصنع. ولذلك يمكن القول أن سلوك الجماعات غير الرسمية يعتبر "ترمومتراً" يوضح المناخ السائد في المصنع فمناخ المصنع يستعصي بطبيعته إلى حد كبير على إمكانيات التدخل العمدي.

وهكذا تجسد الجماعات غير الرسمية ذات الطبيعة المزدوجة للبناء الاجتماعي للمؤسسات الصناعية ونعني هنا القرب من التكامل والالزام، والاداء المتوازن للوظائف والصراع في نفس الوقت.

الفصل الخامس

الصراع الصناعي

الصراع الصناعي

أولاً: مصادر الصراع الصناعي داخل المصنع.

إن موضوع الصراع الصناعي كان يشغل المفكرين والكتاب والباحثين الاجتماعيين من قبل نشأة علم الاجتماع الصناعي بوقت طويل.. فقد ظلت تصورات ماركس عن تناقض المصالح والصراع الناشئ عن علاقات الملكية والتحكم في الميدان الصناعي هي المحور الاساسي لاهتمامات المتخصصين الاجتماعين بالمصنع والحياة الصناعية. **وكان تصور ماركس لهذا التناقض على النحو التالي:-**

رأس المال أو الرأسماليون يملكون الجانب الأكبر من وسائل الإنتاج ويزيدون ارباحهم من فائض القيمة باستمرار، وهم يحصلون على مكاسبهم هذهِ من خلال استغلال طبيعة البروليتاريا، التي تتعرض لبؤس متزايد ومن ثم تدخل مع الطبقة الرأسمالية في صراع دائماً وحاد.

وقد ظلت هذهِ العلاقة الصراعية قائمة بالفعل، حتى حدثت بعض التطورات - بعضها سياسية وبعضها الآخر تكنولوجي صناعي والتي ادت إلى التخفيف من حدة هذا الصراع، والتقليل من احتمالات انفجاره بصورة علنية صارخة.. ويأتي على رأس هذهِ التطورات التوسع في انشاء الشركات المساهمة التي ترتب عليها الفصل بين الملكية والإدارة كما اشرنا.. وبذلك حل "المديرون محل "الرأسماليون" على حد تعبير (بيرنهام) كما كان من أبرز هذهِ التطورات تكون طبقة وسطى عريضة من الموظفين وصغار الإداريين، وتحسن ظروف العمال الصناعيين من النواحي المادية، ومن ناحية حظهم من القوة السياسية في المجتمع المعاصر.

كما أننا لا ننسى حرص الحكومات الرأسمالية لاسيما في البلاد ذات الصناعة العريقة والرأسمالية العاتية، على تقليم أنياب أولئك الرأسماليين من خلال عمليات التأميم الجزئية وزيادة تدخل الحكومة في القطاع الاقتصادي، والتوسع في فرض الضرائب التصاعدية.. إلى آخر تلك التطورات التي جعلت من العسير علينا أن نقول اليوم أن المجتمع الصناعي ينقسم إلى معسكرين كل منها طبقة تتربص بالاخرى.. ولا يعني كلامنا هذا أن عنصر الصراع قد اختفى من حياة تلك المجتمعات الصناعية الحديثة أو أنه بسبيله إلى الاختفاء من حياة تلك المجتمعات في الغد.

فالصراع جزء من ديناميات الحياة ولا يمكن أن يختفي الا مع انتهاء الحياة، ولكن الجديد أن هذهِ التطورات، السياسية والتكنولوجية، التي اشرنا إلى طرق منها، قد أضفت على الصراع طابعاً جديداً، واعطته ابعاداً جديدة وعلينا أن نستكشف هذا الطابع وتلك الابعاد في دنيا المؤسسة الصناعية.

ولم يعد أي من علماء الاجتماع الجادين، حتى في العالم الرأسمالي يدعي أن تميع الجهات الطبقية التي كانت معروفة في فجر التصنيع، قد أدى إلى اختفاء الصراع والتوتر من المصنع الحديث.

فإذا كان الصراع الصناعي وإمكانيات تسوية ظاهرة أوسع من حدود المصنع، الا أن البناء الطبقي داخل المصنع يتأثر بالبناء الطبقي على مستوى المجتمع الكبير، ويؤثر على سلوك الافراد داخل المصنع ازاء بعضهم البعض.

ولذلك يجب على كل دراسة سوسيولوجية صناعية للصراع الصناعي أن تأخذ البناء الطبقي في المجتمع في اعتبارها كمقدمة لا غنى عنها لفهم

طبيعة الصراع داخل المصنع أو بين أطراف العملية الصناعية على حقيقته..

ويرى دار ندورف أن من المفيد توسيع النظرة إلى "التناقضات الطبقية" بحيث تشمل كافة أشكال الصراع في المجتمع ولا شك أن هذهِ النظرة الموسعة إلى الصراع سوف تقودنا في النهاية إلى العنصر الأساسي في كل صراع، وهو صراع المصالح..

ويرى بعض الدراسين أنه ليس من اللازم بالضرورة أن تكون كل المصالح الجماعية الموجودة داخل المؤسسة الصناعية مصالح متعارضة... فقد لاحظ ويلبرن مور في هذا الصدد "أنه في حالة اختفاء المصالح المشتركة اختفاء كاملاً لا يمكن أن يكون هناك صراع، لأنه لن يكون هناك موضوع يتصارع الاطراف من أجله" ويضيف مور إلى ذلك قوله "لذلك يكون من مصلحة كل من أصحاب العمل والعمال أن يظل المشروع الصناعي قائماً ولكن عند هذهِ النقطة الصورية المبدئية ينتهي التقاء المصالح بين جميع الاطراف المشتركين في المؤسسة الصناعية، وبعدها تتشعب المصالح وتتعدى الرؤى.

وتتباين وسائل تحقيق هذا الهدف العام المجمل من طرف لآخر، فنجد أصحاب العمل، أو اولئك الذين يقومون بوظائف التخطيط والإدارة والاشراف يعملون من خلال الادوار الاجتماعية التي يشغلونها وبغض النظر عن اقتناعهم الشخصي على تحقيق ارباح للمؤسسة بينما نجد، على الطرف الآخر العمال لا يشغلون انفسهم بهذه الرسالة في المقام الاول بحكم الادوار الاجتماعية التي يشغلونها أيضاً، ويحرصون أولاً وقبل كل شيء على تحسين ظروفهم بأوسع معاني الكلمة... والحقيقة أن كثرة الالحاح على نقطة

تناقض مواقف الطرفين تبدو بقيمة على اعتبار أن مصير العمال يتأثر في النهاية بمصير المشروع كله، فهم لذلك حريصون على نجاحه واستمراره بنفس القدر.

ثم أن هذا التأكيد السابق مضلل ومثير للخطأ أيضاً، لأنه يوحي الينا بأن أصحاب العمل ذوي نوايا واهداف "غيرية" بينما العمال لا يعرفون في حياتهم الا النوايا والاهداف "الانانية" فقط.

وهو ما يخالف واقع الامر في الحياة الصناعية، فهذا التناقض أو الاختلاف في المصالح راجع إلى إختلاف موقع كل فريق على خريطة المصنع. بمعنى آخر أن هذا التناقض ليس ناجماً عن احكام قبلية لفريق على الفريق الآخر، ولكنه ناجم عن إختلاف نصيب كل فريق من القوة ولازال كل من الفريقين والعمال بالذات يحسون هذا الإختلاف في المصالح حتى يومنا هذا.

فقد خرج بوبتيز Popitz ومساعدوه من دراستهم بأن جميع العمال الذين درسوهم تقريباً ينظرون إلى المصنع الذي يعملون فيه، وكذلك إلى المجتمع الكبير، على أنه منقسم إلى "أعلى" وإلى "أسفل"، أو إلى "فوق" و "تحت" إن شئنا تعبيراً واضح.

وهم يرون أن هذا "الفوق" يبدأ عادة بأكبر ممثلي السلطة داخل المصنع، ثم، يأخذ في التدرج إلى أسفل ويبدوان من العوامل الكامنة وراء ثنائية المصالح هذهِ بروز عنصر السلطة بشكل خاص في المؤسسة الصناعية، والسلطة بطبيعتها سلاح ذو حدين فعن طريقها يمكن تحويل المصنع إلى كيان كلي فعلا يضطلع بوظيفته التي قام من اجلها ولكن نجد من ناحية اخرى أن ممارسة السلطة تؤدي دائماً إلى أنقسام المنظمات الاجتماعية إلى معسكرين: معسكر "الذين يملكون اصدار الاوامر" ومعسكر "الذين لا يملكون سوى الطاعة" وهكذا نرى أن القوة

التي تؤدي إلى تحقيق عنصر التكامل في النسق الاجتماعي للمصنع هي نفسها التي تؤدي عن طريق الاجبار إلى اطلاق كل التناقضات التي لا يخلو منها أي مصنع.

فبناء السلطة في المؤسسة الصناعية هو المصدر الاول لكل أنواع الصراعات، ولما كان من المستحيل ومن غير المتصور أن يوجد مصنع بغير بناء السلطة، فمن المؤكد أن الصراع الصناعي سيظل قائماً ولن يختفي، مهما اختلفت أشكاله، وتباينت مظاهره، الا أننا يمكن أن نضيف إلى هذهِ القضية العامة التي لا نشك في **صحتها ثلاثة اعتبارات أساسية مكملة وموضحة:**

١- أول هذهِ الاعتبارات أنه لا يمكن ارجاع كافة التناقضات الموجودة في المجال الصناعي إلى علاقات السلطة مباشرة فإذا نظرنا إلى التناقضات الموجودة داخل الجهاز البيروقراطي وفي العلاقة بين العمال والموظفين، أو بين العمال والنقابات... وجدنا أن علاقات التبعية لا تلعب الا دوراً ثانوياً وغير مباشر على أي حال.

٢- يمكن القول أن بناء السطلة داخل المؤسسة الصناعية هو السبب النهائي، أو الذي يبدو لنا في نهايةالتحليل ولكنه ليس الموضوع الظاهر المعلن للصراعات الصناعية، إذ تدور هذهِ الصراعات حول الاجور وظروف العمل، وغير ذلك من الامور التي تتصف بحيوية والحاح في حياة المصنع.

٣- واخيراً لا يعني قولنا بعمومية الصراعات الصناعية وانبثاقها حتماً عن علاقات السلطة أينما وجدت، لا يعني أن هذهِ الصراعات تأخذ دائماً وبالضرورة صورة حادة وعنيفة، ذلك أن إمكانيات تسوية الصراع وقد يسرت عملية التدخل في صور التعبير عن الاراء والمواقف

المتصارعة وجعلت من الممكن التحكم في مسار العلاقات الصراعية.

وحول هذه التحفظات الثلاثة سوف تدور مناقشتنا في الفقرات الثلاث التالية.

ثانياً: أشكال الصراع الصناعي.

عندما نطلق مصطلح "الصراع الصناعي" فأنه يرتبط مباشرة بطبيعة العلاقة بين النقابات واتحادات اصحاب الاعمال. وإذا نظرنا على المستوى الاجتماعي العام لوجدنا هذا النوع من أنواع الصراع يمثل أهم العلاقات الموجودة في الميدان الصناعي على الإطلاق، لاسيما في البلاد الصناعية بالذات...

ومع ذلك يعرف المصنع في داخله شكلين آخرين من أشكال الصراع يفوقان النوع المذكور في اهميته "من حيث التأثير على الحياة اليومية في دنيا الصناعة" وأول هذين الشكلين ما يمكن أن نطلق عليه "الصراعات غير الرسمية" أو "الصراعات غير المعلنة"... وهي تعرف بهذا الاسم لأنها ليست ثابتة الاركان كالنوع الأول، ولأنها تتم في العادة بين جماعات غير رسمية وليس بين جماعات أو فئات رسمية.

ومن الأشكال الطرازية لمثل هذه الصراعات رفض رئيس معين أو رفض بعض الاجراءات أو التعليمات الإدارية وما يترتب عليها.

فإذا وجدنا في بعض الاحيان أن العاملين يصرون على إتباع طريقة قديمة في العمل رغم التعليمات الصادرة بإتباع طريقة جديدة، وإذا وجدنا صيحات الاعتراض تعلو ضد نقل أحد الاشخاص أو أحد الرؤساء من قسم إلى آخر.

أو أن إنتاجية العمال قد انخفضت في ظل رئاسة مسؤول معين انخفاضاً ملحوظاً، إذا وجدنا شيئاً من هذا فإننا نتبين فيه بوضوح تأثير جماعات غير

رسمية وممارستها سلوك مضاد لإدارة المصنع، بمعنى آخر تكون في مثل هذهِ الظروف بازاء مواقف "صراع غير رسمي" ورغم اهمية هذا الشكل من أشكال الصراع، فإن شكلاً اخر أكثر اهمية، لم يلتفت إليه الباحثون الا مؤخراً ذلك هو ما نطلق عليه أسم "الصراع المحول" Diverted confict ومعنى هذا الشكل من أشكال الصراع أن تكرار أنواع معينة من السلوك التي تبدو في الظاهر فردية بحتة، تخفي وراءها توتراً اجتماعياً حقيقياً يجمع بين اطراف اعداد كبيرة من العاملين في المؤسسة الصناعية التي تتردد فيها التصرفات.

وإن شئنا أن نضرب المثل على هذهِ التصرفات قلنا: ارتفاع معدلات المنقولين من المصنع، وارتفاع نسبة المرضى ارتفاعاً كبيراً عن المؤسسات المماثلة، وارتفاع معدلات حوادث العمل والاصابات بشكل زائد... اعني بهذا كافة الوان السلوك التي لا تمس في البداية سوى أفراد فقط.

ولكننا إذ تعمقنا الموقف وحاولنا الوصول إلى حقيقة لوجدنا في كثير من الاحوال أن هؤلاء الأفراد يحاولون بوعي أو بدون وعي البحث لهم عن مخرج من موقف صراعي متوتر ذي طبيعة عامة تمس عدداً من الأفراد، وليس اشخاصهم هم فحسب إذ أنه حين عجز هؤلاء الأفراد عن التعبير عن مصالحهم وارائهم من خلال المنظمات القائمة، عمد بعضهم إلى إتخاذ موقف فردي خاص يرون فيه الحفاظ على حقوقهم وأملاً لانقاذ انفسهم من هذا الجو بأن يبدوا رغبتهم في ترك المصنع، والبحث عن عمل آخر خارجه.

وقد حرص بعض الباحثين على دراسة معجلات الانتقال من المؤسسات الصناعية في ضوء هذهِ الحقيقة نذكر منها الدراسات التي اجراها فون فريد بورج. Von Friedeburg على ترك عمال مناجم الفحم لؤسساتهم... كما يجب أن نأخذ في اعتبارنا كذلك أن الصراعات الصناعية "الظاهرة" أو "المعلنة" أعني

تلك التي تتم بين نقابات العمال، واتحادات اصحاب العمل، تتخذ داخل المصنع أشكالاً معينة تختلف عن تلك التي تبدو بها خارج المصنع.

بل إننا نجد بعض البلاد التي تتم فيها هذهِ الصراعات داخل المصنع بين مجلس المصنع الذي يضم ممثلين عن العمال والإدارة فالطرفان يلتقيان بانتظام أو حسب الاحوال لمناقشة المشكلات القائمة والبحث عن حلول لها.

وقد حدث في بعض البلاد الصناعية مثل المانيا أن انفصلت مجالس المصانع هذهِ عن النقابات العمالية وتنظيماتها المختلفة ولا تدخل فيها النقابة كطرف وهو فصل متعمد وواضح فيه أنه لا يخدم سوى مصالح أصحاب العمل فقط لأنه يحرم عمال المصنع من تدعيم ومساندة نقابتهم، أو تنظيم النقابي الاعم في المواقف الصراعية بينهم وبين الإدارة.

ويتركون بذلك وحدهم في مواجهة الإدارة، وهي مواجهة تعجز قدراتهم المحددة عن التصدي لها على النحو المطلوب.

أما اطراف الصراع الظاهر على المستوى الاجتماعي الواسع فهم في بلاد العالم الرأسمالي دائماً أي التنظيمات العمالية من ناحية ومنظمات أصحاب الاعمال من ناحية أخرى.

وقد استرعى نظر كثير من الباحثين البورجوازيين في العالم الرأسمالي تعاظم الدور الذي أخذت النقابات العمالية تلعبه اليوم في التأثير على العلاقات الصناعية في تلك البلاد، بل أصبح معظمهم ينظر إلى نمو التنظيمات النقابية على أنه ظاهرة غير طبيعية أو غير مألوفة ومن هذهِ التحليلات ما يقدمه مارشال Marashall في كتابه "المواطنة والطبقة الاجتماعية" فهو يصور أن هناك تعارضاً وتناقضاً بين الطابع القانوني المدني لعقد العمل بوصفه تعاقداً بين صاحب العمل الفرد والعامل الفرد والتأثير السياسي الذي تمارسه النقابات على هذهِ العلاقة

التعامدية إلى حد أنه يذهب إلى القول بأن "النظام النقابي قد خلق بهذا نسقاً ثانوياً من القوانين المدنية الصناعية المناظرة والمكملة لنسق القوانين المدنية السياسي...

وتستند الحجة التاريخية للنقابات في نضالها من اجل الاعتراف بها اعترافاً قانونياً كطرف في المفاوضات على الاجور والمسائل العمالية المختلفة تستند إلى القول بأن صاحب العمل ليس عبارة عن فرد قانوني كالعامل الفرد ذلك ان صاحب العمل يحشد خلفة الإمكانيات الفنية والمادية لمؤسسة بأكملها على خلاف العامل الذي يفتقر إلى مثل هذا الدعم.

وقد اضطرت الدوائر الصناعية الرأسمالية إلى التسليم بهذهِ الحجة، فأصبحت النقابات تمثل طرفا في التعاقد معترف به قانونياً كما اصبحت منظمات اصحاب الاعمال تتمتع بنفس الوضع أيضاً. وكان هذا الاعتراف بالوجود القانوني لكلا التنظيمين بمثابة المنطق الحقيقي الذي بدأت منه عملية "تنظيم التناقض الطبقي" في المجتمع الصناعي الرأسمالي الحديث..

ومن المعروف أن البلاد الصناعية المختلفة تتباين من حيث قوة التنظيم النقابي فيها وشكل هذا التنظيم.

والواقع أنه ليس يكفي في هذا الصدد تقييم الحركة النقابية العمالية في ضوء عدد العمال المنتمين إليها فحسب فنجد مثلاً أن التنظيم النقابي الالماني الغربي يأتي في الترتيب بعد النقابات البريطانية من حيث عدد العمال الداخلين فيه، ولكنه من حيث النظامين والتكاثف الداخلي، أي القوة الفعلية يأتي بالتأكيد بعد التنظيم النقابي الأمريكي والبريطاني على السواء.

وهي حقيقة عجيبة تثير الدهشة لذلك فإن اتحادات نقابات العمال الألماني الغربي Deutscher-Gewekschaftsbund بعد عام ١٩٤٥ يتميز بكيان واضح ومحدد المعالم إذ يمثل اتحاداً يضم ست عشرة نقابة عامة صناعية ويمكن بنيانه من التأثير الفعال القوي، أكثر بكثير مما يسمح به مثلاً التنظيم النقابي

الأمريكي أو البريطاني ففي بريطانيا بالذات يتميز البناء النقابي بالتنوع وعدم التجانس الشديدين الذي يؤثر على التضامن الداخلي للحركة النقابية العمالية ومن ثم عن قدرتها الفعلية على التأثير.

ففي عام ١٩٥١ كانت توجد في بريطانيا ٤٠٧ نقابة من شتى أنواع النقابات الصناعية، ونقابات مهنية مختلفة، ونقابات حرفية ونقابات محلية إلى آخر التنويعات الممكنة للتقسيم إلى نقابات...

ثم أخذت كثير من تلك البلاد الصناعية الرأسمالية تدرك اهمية التضامن والارتباط في كيان واحد كبير يمكن أن يعطي للحركة العمالية وزناً أكبر وتأثيراً أبعد.

فتكون في ألمانيا اتحاد نقابات العمال، وفي بريطانيا مجلس النقابات Trade unions council، وشهدت الولايات المتحدة بعد فترة طويلة من النقاش والمفاوضات اندماج أكبر اتحادين نقابيين أمريكيين وهما الاتحاد الأمريكي للعمل American Federation of Labor "ومؤتمر المنظمات الصناعية Congress of Industrial Organizations، فهذه كلها نماذج على اتجاه الحركة النقابية في تلك البلاد وأمثالها نحو الاندماج والتكاثف من أجل مزيد من الفاعلية ومن التأثير في مواجهة اتحادات اصحاب الاعمال...

والواقع أن الأشكال الثلاثة للصراع الصناعي التي ناقشناها باختصار لا يمكن الفصل بينها في الواقع العلمي فصلاً كاملاً وواضحاً.

وقد تؤدي الظروف الاجتماعية العامة في احد المجتمعات إلى تحول بعض الصراعات التي تبدو ظاهرة وسافرة في مجتمع اخر إلى صراعات غير رسمية أو متحولة هذا علاوة على أن كل صراع غير رسمي أو متحول يحمل في ثناياه اتجاها ولو ضئيلاً نحو التنظيم ولعله يمكن اطلاق تعميم في هذا الصدد مؤداه أن كل صراع سافر يحمل في داخله بفضل تنظيم المشاركين فيه اتجاها نحو التميز والجمود ومن ثم يمكن أن يؤدي إلىخلق صراعات جديدة غير

رسمية ومتحولة داخل المؤسسة الصناعية فكل صراع ظاهر يقود إلى سلسلة من الصراعات غير الرسمية والمتحولة.

ومن الموضاعات المتصلة بالمنظمات النقابية التي استأثرت بعناية الدارسين في العالم الغربي للقضية التي مؤداها أن ممثلي العمال في التنظيمات النقابية العمالية يتباعدون تدريجياً وبشكل متزايد عن مصالح القواعد العمالية التي انتجتهم لمثل هذهِ المناصب.

ولتأييد هذا يشير الباحثون إلى ضعف مشاركة القواعد العمالية في الاجتماعات والأنشطة النقابية وقلة اهتمامهم على وجه العموم بالمسائل النقابية، وقد دار جدل طويل وخصب حول تفسير عواقب هذهِ الظاهرة التي لا يختلف في ادراكها والاحساس بها كل المتصلين بدنيا العمل الصناعي.

فهي موجودة فعلاً ولكن هل يعني وجودها هذا المطالبة بضرورة انشاء تنظيمات ومؤسسات وضوابط جديدة، أم أنها ظاهرة طبيعية في كل مناخ ديموقراطي؟

لقد اعترض كول Cole على النتائج التي يرتبها جولد شتلين Coldstein على هذهِ الظاهرة.

إذ يقرر جولدشتاين أن ضعف مشاركة القواعد العمالية في الشؤون النقابية يدل بشكل واضح على "اللامبالاة" ويؤدي إلى تحكم "غير ديموقراطي" لصفوة نقابية ضئلية في مصائر وشؤون القاعدة العمالية العريضة ويرد كول على ذلك بأن هذهِ الظاهرة تصدق على كل نمط من أنماط الجماعات والمجتمعات. فالوضع في النقابات لا يختلف عن سائر الجماعات الديموقراطية ذلك أن جوهر الديمقراطية في نظر كول يتمثل هنا في اتاحة الفرصة أمام كل عضو لكي يشارك مشاركة فعالة في شؤون نقابته إذا اراد ذلك وليس للجماعة الديمقراطية أي سلطان عليه حمله حملاً على هذهِ المشاركة الإيجابية أو الزامه

بها هذا الا إذ في بعض المواقف المصيرية وبالنسبة لامور تكون ذات اهمية حيوية وتتطلب تكاتف الجميع في اتخاذ القرار المطلوب.

ولا شك أن الوظيفية الاجتماعية للصراع تبدو واضحة وفعالة في توجيه مجريات الاحداث داخل كل تنظيم عمالي نقابي، بغض النظر عن نوع الصراع سواء كان غير رسمي أو متحول أو سافر فالصراعات دائماً قوة خلاقة تؤدي على التجديد والاحياء، تستهدف تحريك الظروف الاجتماعية المتحجرة وتستطيع أن تخلق أشكالاً جديدة من العلاقات الإنسانية بهذا المعنى يمكن أن نقول أن وجود الصراع الصناعي ليس دليلاً على "المرض" و "الضعف" ولكنه على العكس من هذا دليل على حيوية المصنع وعلى "سلامة" النظام الاقتصادي كله.

ثالثاً: موضوعات الصراع الصناعي.

لا يمكن أن نحصر الموضوعات التي يبدو بشأنها صراع بين اطراف العملية الصناعية، فهذهِ الموضوعات يمكن أن تتعدد وتتنوع بتنوع وتعدد تفكير المشتركين في الصراع وخيالاتهم واحلامهم.

وقد سبق أن ذكرنا من موضوعات الصراع الصناعي: رفض رئاسة رئيس معين ورفض بعض الاجراءات أو التعليمات الصادرة من المستوى الاعلى، ومن الموضوعات الاخرى المتكررة للصراع الصناعي الظروف المادية والنفسية والاجتماعية المصاحبة للعمل.

فهذهِ الظروف لعبت ولاتزال تلعب دوراً هاماً في اذكاء الصراع الصناعي سواء على مستوى المصنع أو على مستوى الصناعة كلها أي المطالبة مثلاً بحماية العاملين في تكرير البترول من مرض معين، أو العاملين في صناعة كيميائية معينة من مرض معين وهكذا...

أو على المستوى الاجتماعي العام، يجب أن نتذكر هنا أن البعض قد

يفسر النتائج الاولية لتجارب هوثورن تفسيراً خاطئا، إذ يعتقد أن الظروف المادية للعمل لا تلعب دوراً في التأثير على إنتاجية العامل أو اتجاهه نحو العمل..الخ.

ذلك ان مسائل الهيبة وفرص الترقي تمثل موضوعات هامة للصراع السافر أو المستتر داخل أي منظمة صناعية، خاصة في المسائل البيروقراطية داخل التنظيم.

كذلك نجد أن من بين أهم الموضوعات التي تثير صراع على مستوى المصنع – منذ فجر حركة التصنيع وحتى الان مسألة التجديدات والابتكارات الفنية أي تلك التي تنصب على تجديد الالة وتطويرها وتحسين أسلوب الأداء.

فالصناعة تحرص على تجديد معداتها وأساليبها باستمرار، وها نحن نرى أن المؤسسات الصناعة تتسابق في الاخذ بهذه التجديدات والتحسينات.

وقد كان العمال ولازالوا ينظرون بمزيد من الحذر وبشيء من الرفض إلى التجديدات التي تطرأ على عملهم وعلى اساليبهم التقليدية في اداء هذا العمل. على أننا يجب أن ننتبه إلى أن موضوع الصراع الصناعي ليس متطابقاً تمام التطابق مع اسباب هذا الصراع، اعني أن الصراع قد يكون نتيجة سبب معين، ولكنه لا يتخذ من هذا السبب موضوعاً له وانما يدور حول موضوع مختلف على نحو ما سنرى فيما بعد.

فالصراع الصناعي في حقيقة شأنه شأن الصراع الاجتماعي بصفة عامة، صراع من أجل صلاحيات استخدام القوة.

ونحن نجد أن من مكونات الموقف الصناعي أن العمال وكذلك النقابات يتخذون في هذا الصراع موقف المطالبين دائماً بينما يقف اصحاب العمل موقف المدافعين عن بناء القوة القائمة ولم يظهر مطلب التشكيك في مشروعية بناء القوة القائم والدعوة على تغييره كموضوع صريح ومعلن للصراع الصناعي الا في السنوات الأخيرة فقط ولكن القاعدة العامة أن الصراع الصناعي الذي يدور بين

اصحاب العمل والعمال كان يتخذ دائماً ومازال الصراع على الاجور موضوعاً له.

ولكن يجب مع ذلك وكما سلفت الاشارة، الا نخلط بين هذا الموضوع وموضوعات الصراع الصناعي الاخرى من ناحية، وبين الاسباب الدافعة إليها من ناحية أخرى.

ويعلق دروكز Drucker على هذا الوضع قائلاً: "الواقع ان حل هذا اللغز هو أن مسألة الاجور قد اصبحت بمثابة الرمز التقليدي للصراع الحقيقي وليست موضوعه الفعلي. فالمشكلة الاساسية هي الخلاف بين مفهوم اصحاب الاعمال عن الاجر كتكلفة، ومفهوم العمال عن الاجر كدخل فموضوع الخلاف الحقيقي ليس موضوعاً اقتصادياً في حقيقته، وإنما هو خلاف حول طبيعة الاجر ووظيفته، فهل الواجب أن تكون حاجة اصحاب العمل أم حاجة العمال هي أساس تحديد وظيفة الاجر؟

ويمكننا أن نتبين الطبيعة الرمزية للصراع حول الاجور من وعوائق التبريرات التي تقدمها النقابات لمطالبها برفع الاجور، ولا شك أن مثل هذا التحليل يكشف لنا بوضوح عن التغير الذي طرأ على موضوع الصراع وهو التغير الذي شهدته كافة الجماعات الصناعية التي بلغت حداً بعيداً من التقدم الصناعي، ويمكننا أن نقسم هذا التطور إلى ثلاث مراحل تعاقبت عليه الواحدة بعد الاخرى منذ فجر الصناعة الحديثة وحتى الوقت الراهن.

وتبين أهم ملامحها فيما يلي:-

١- **نجد في المرحلة الاولى:** من الصناعة الحديثة أن مطالب العمال برفع الاجور كانت صادرة عن حاجة اساسية إلى تأمين الحد الادنى لمستوى المعيشة المادي، ومن هنا قال مارشكال من الحق النظر في الحد الادنى من المعيشة كان يمثل في تلك المرحلة بؤرة الصراع الصناعي.

٢- **في المرحلة الثانية:** كانت النقابات تؤيد مطالبها برفع الاجور بالإشارة إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، مما يترتب عليه ضرورة حدوث زيادة مقابلة في أجور العمال الصناعيين. ونلاحظ هنا أن المطالبة برفع الاجور كانت تستند على ارتفاع تكاليف المعيشة، في الوقت الذي لم يكن انخفاض تكاليف المعيشة يقبل كمبرر تخفيض الاجور فالصراع الكامن وراء هذهِ المصالح الظاهرة كان يدور حول حق العمال في تأمين وفي ضمان المكاسب التي حصلوا عليها فعلاً.

٣- **تم تطور الوضع في المرحلة الثالثة:** إذ أخذ العمال في تلك المرحلة يغيرون طبيعة مطالبهم بزيادة الاجور وأصبحت النقابات في هذهِ المرحلة تطالب في حالة زيادة الإنتاج أو زيادة الإنتاجية بالمشاركة في أرباح المؤسسة عن طريق رفع الاجور بما يتناسب والأرباح التي يتم تحقيقها، ويؤكد العمال في مطلبهم هذا حقهم في المشاركة في الإدارة، وهي مشاركة فعلية تحقق من خلال تنظيم الاسلوب الذي يساهمون به في رسم مستقبل المؤسسة الصناعية التي يعملون بها.

ومن الواضح أن إختلاف التبريرات والحجج والدعاوى التي تنهض عليها مطالب رفع الاجور أنما تمثل جزءاً من حركة التطور الاجتماعي الشامل الذي يسير في إتجاه توسيع وتحقيق المساواة بين كافة المواطنين في المجتمعات الصناعية. فهنا يبدو لنا بمنتهى الوضوح مدى التفاعل والتدخل بين التغيرات السياسية العامة والتغيرات الصناعية الخاصة...

فالحركة الدائمة والتغير المتصل في صور التعبير عن الصراع الصناعي يسير موازياً للتغير في موضوعات هذا الصراع وفي انتشار الديمقراطية في المجتمع الكبير الذي تعيش فيه هذهِ الصناعة.

رابعاً: العلاقات الصناعية.

١- ابعاد الصراع الصناعي.

كان الاضراب عن العمل ومازال أكثر الوسائل التي تلجأ إليها النقابات لفرض إرداتها وتنفيذ مطالبها. ويقابل وسيلة الاضراب من جانب اصحاب العمل ما يعرف باسم "الاغلاق التعجيزي Lockout وهو أن يعمد رب العمل إلى اغلاق مصنعه بشكل كلي أو جزئي فقط لاكراه العمال على الرضوخ لشروطه أو الاذعان لمطالبه.

والملاحظ أن اصحاب العمل لم يلجأوا الا في القليل النادر جداً من الحالات إلى هذهِ الوسيلة لانهم كانوا قادرين دائماً على فرض إرداتهم وتحقيق الاستجابة لشروطهم بأهون الوسائل، ثم أنهم ليسوا من حيث المبدأ اصحاب مصلحة في احداث تغيير اساسي على النظم والاوضاع القائمة.

ويعرف كل من اصحاب العمل والعمال إلى جانب الصراع الصناعي مثل التهديد بالاضراب، واضراب التباطؤ عن العمل، وتخريب وإتلاف الآلات.. إلى آخر ذلك بالنسبة للعمال، أما بالنسبة لاصحاب العمل فهناك منع الاثار النقابية وفصل بعض العمال..

وقد بالغ معظم علماء الاجتماع الصناعي في العالم الغربي في وصف خطورة الاضراب، وفي التهويل في وصف عواقبه إلى حد أن ويلبرت مور قد وصف استخدام العنف أو التهديد باستخدام العنف في العلاقات الصناعية بأنه يكاد يقترب من الحرب الأهلية.

ومع ذلك فالصراع الصناعي ليس دائماً عنيفاً بالضرورة، بل المفروض أن نستخدم المفهوم بمعنى موسع بحيث يشمل كذلك أساليب تسوية الصراع بين الاطراف المتنازعة ومن الممكن كما يقول دارندروف ترتيب أساليب مواجهة الصراع من حيث درجة حدتها وعنفها على سلم متدرج يبدأ من الصراع بين

اصحاب العمل والعمال التي تتخذ شكلاً قريبا من الحرب الاهلية، على نحو ما حدث في اضطرابات شيكاغو في أوائل الثمانيات، وينتهي هذا السلم بوسيلة المباحثات المهذبة والمناقشات الهادئة التي تتم على مائدة المفاوضات بين أفراد على جانب كبير من المظهرعلى أن الصراعات لا تختلف من حيث درجة عنفها، وإنما تختلف من حيث شدتها كذلك.

ولعل من أبرز التطورات التي شهدتها البلاد الصناعية المتقدمة خلال المائة عام الماضية أن العمال لم يعودوا يعلقون كثيراً من الامل على الصراع الصناعي ولا يربطون تحقيق الكثير من اهدافهم بهذِه الوسيلة.

وأصبحوا يوجهون قدراً أقل بكثير من طاقتهم واهتمامهم إلى الصراع حول مسائل الاجور، وظروف العمل ومشكلات التشريعات الصناعية.

ومن ثم اصبحت هزيمة احد الطرفين في كثير من الصراعات الصناعية الحالية لا تعني الشيء الكثير بالنسبة لافراده.. ومع ذلك فلا يجب أن تتصور أن تطور الصراعات الصناعية من حيث درجة عنفها أو مدى شدتها يسير في خط واحد إذ من الممكن أن تشهد بعض البلاد تصعيدات درجة حرارة الصراع الاجتماعي الصناعي فيها نتيجة عديد من العوامل الاجتماعية العامة أو الصناعية الخاصة.

ولذلك يتركز اهتمام علم الاجتماع في هذا المجال على دراسة وتمحيص الظرف الذي تزداد فيه حدة الصراعات الصناعية أو تقل، وإذا ابعدنا جانباً العوامل الاجتماعية العامة التي تؤثر على مجريات الأمور داخل العالم الصناعي، فإننا يمكن أن نضع أيدينا على عاملين اساسيين يلعبان دوراً بارزاً في زيادة أو خفض عنف هذِهِ الصراعات الصناعية، وهذان العاملان هما تسوية الصراع الصناعي والتشريعات الصناعية.

٢- تسوية الصراع الصناعي.

من المؤكد أن تنظم الاطراف المشتركة في العملية الإنتاجية تنظيمات خاصة مثل نقابات العمال أو اتحادات اصحاب الاعمال...الخ.

يعتبر في العادة خطوة أولية على طريق تخفيف حدة الصراع الصناعي ولعل السبب في ذلك ان الصراعات المنظمة أيسر تسوية من الصراعات غير المنظمة، ومع ذلك لا ننسى أو نتجاهل أن تسوية الصراع الصناعي تسوية ناجحة تتطلب تحقق عدد من الشروط.

وقد تحقق بالفعل جانب من هذهِ الشروط تدريجياً وببطء، وأرسيت قواعد هذهِ اللعبة بين الاطراف المشتركين في العملية الإنتاجية... ولا ينفي هذا أن أولئك الاطراف قد يخرجون عليها ويتجاوزوها في بعض الاحيان ولكن هنا امر آخر، ولا يتعارض مع القاعدة الأساسية التي تؤكد عليها هنا... ويمكن أن نطلق على هذهِ الشروط اسم مبادئ أو أسس العلاقات الصناعية في العالم المعاصر.. **وهي تتلخص في النقاط التالية:**

١- أنه ليس من الممكن القضاء على الصراعات الصناعية قضاء مبرماً، والتخلص منها نهائياً، ولذلك يعتبر من الأمور البالغة الاهمية أن تدرك أطراف العملية الإنتاجية ضرورة الصراع الصناعي ومدلوله، ويسلم كل طرف بحق الاطراف الاخرى في رفع راية العصيان، ووقف التعاون أو التهديد بوقفه.

٢- قد يمكن في بعض الاحيان حل أو تسوية بعض موضوعات الصراع الصناعي ولكن الاسباب الحقيقة البعيدة لهذهِ الصراعات ترجع إلى طبيعة البناء الثابت للمصنع والتركيب الراسخ المعالم للمؤسسة الصناعية.. ولذلك يجب عند التصدي لحل أي صراع التسليم بوجود

تلك الاسباب الاساسية البعيدة، والتركيز على معالجة مظاهر هذا الصراع.

٣- وهنا يصبح من اهم الشروط اللازمة لتخفيف حدة هذهِ الظاهرة أن يتم هذا الصراع في قنوات معينة وبوسائل وطرق محددة أي أن يخرج الصراع الصناعي من مرحلة "الحرب الشعبية" إلى مرحلة المواجهة المنظمة فهذا "التنظيم" هو الذي يكفل لنا السيطرة على مجريات هذا الصراع والتحكم فيه.

٤- ويتم هذا "التنظيم" عن طريق اتفاق أطراف العملية الإنتاجية على بعض قواعد التعامل. التي تسمح إلى جانب المواجهات العنيفة بوجود صمامات أمن التحكم في هذا العنف في الوقت المناسب، وهذهِ الصمامات عبارة عن المفاوضات السلمية الهادئة.

وتعد هذهِ المبادئ الاربعة للعلاقات الصناعية ثمرة التطور الصناعي الطويل على مدى عشرات السنين الماضية. وهي ثمرة هذا التطور بمعنى أنها نتاج تلقائي لتطور الاحداث، وليست نتجية اتفاق إرداي واع.

ورغم كل ما حققته من فائد عملية في العالم الصناعي الغربي طوال العقود الماضية فإننا يجب الا نسمح لانفسنا أن نتسابق وراء المبالغات التي تعبتر الاتفاق على هذهِ الاسس هو إعلان نهائي بامكان التحكم المنظم في الصراع الطبقي وتوجيهه الوجهة التي يرضاها "المجتمع" فلازال بيننا وبين تلك المرحلة شوط بعيد لم تقطع سوى خطوات ضئيلة عليه.

وأن مثل هذهِ الاسس الاربعة أداة من بين عدة أدوات لتحقيق السلام الصناعي بما يتجاوز مصلحة طبقة واحدة أو فئة واحدة من فئات المجتمع، ويعم الكيان الاجتماعي في مجموعه.

وقد ظهرت منذ وقت طويل في البلاد الصناعية مجموعة من المؤسسات التي تقوم بوظيفة التوسط بين الاطراف المختلفة ومن ثم التخفيف من حدة الصراعات الصناعية.

ونذكر على رأس هذهِ التنظيمات اسلوب التفاوض والتوفيق القائم في كثير من البلاد الصناعية إذ يلتقي ممثلو النقابات وممثلو اصحاب العمل على مستوى المجتمع، أو ممثلو الإدراة والتجمع العمالي داخل المصنع على مستوى المؤسسة الصناعية، وتتم بين الطرفين مفاوضات تستهدف التوصل إلى حلول يرضى عنها الجميع فإذا ما فشلت مثل هذهِ المفاوضات امكن اللجوء إلى الوساطة، إذ يتم توسيط طرف ثالث يرضى عنه الطرفان ويقبلان الاخذ بمشورته للخروج من الموقف الصراعي القائم.

وعلى الرغم من أن الوسيط لا يتمتع في العادة باي سلطة رسمية، ولا يتمثل أي جهة ذات سلطة، إلا أنه كثيراً ما يستطيع على نحو ما اوضح كير Kerr في مقالة عن " التوسيط في الصراع الصناعي" أن يتوصل إلى تسوية موقف معقد من خلال ما يقدمه من أفكار ومقترحات جديدة وحيث تحقق الوساطة يمكن اللجوء إلى نظام التحكيم وقد يلجأ الطرفان إلى التحكيم مباشرة دون المرور بمرحلة الوساطة.

ويفترض التحكيم على أي حال أن الاطراف المتصارعة أكثر التزاماً بمطالبها وأكثر تعصباً لمواقفها، وتنص التشريعات الصناعية في اغلب البلاد الصناعية على ضرورة اللجوء على التحكيم أو على ضرورة الالتزام بنتيجة هذا التحكيم.

ويجب مع ذلك ان نوضح أن التحكيم الاجباري أي التحكيم الذي يتم بمقتضى القانون الانصياع لنيجته لم يعد من الوسائل الفعالة لتسوية الصراع في المجال الصناعي.

كما دلت التجربة في كثير من البلاد الصناعية الرأسمالية على ان نجاح التحكم يتوقف على مدى استقلال جهة التحكم عن الهيئات الحكومية وعلى مدى ممارستها لدورها كعملية سياسية، وليس كعملية قانونية بحتة.

وقد فصل لوكوود Lockwood في عرض مقومات نجاح عملية التحكيم في مقاله "التحكم والصراع الصناعي" المنشور في المجلة البريطانية لعلم الاجتماع ومع أن الوظيفة التي تقوم بها منظمات الوساطة والتحكيم في مجال الصراع الصناعي واحدة في جوهرها في البلاد الصناعية، الا أن قوانين العمل تختلف من دولة على أخرى اختلافاً بعيداً في تحديد التفاصيل المختلفة المحيطة بعمل هذهِ المنظمات.

وهي اختلافات تجعل الصورة تبدو أمام اعيننا متباينة اشد التباين، ومن العوامل التي تلعب دوراً حاسماً في وجود هذهِ الاختلافات طبيعة تكوين النقابات في تلك الدول، ودور الدولة، ومدى سيطرة الاتجاهات والنزاعات "الاشتراكية" ومن النماذج الفريدة لهذا الوضع في المانيا الغربية الذي يختلف اختلافا كبيراً فيما يتعلق بطبيعة العلاقات الصناعية عن الوضع في بريطانيا أو في الولايات المتحدة.

وأعني هنا عدم وجود تنظيم للعلاقة بين العمال واصحاب العمل على مستوى الصناعة الواحدة يتجاوز حدود المؤسسة الصناعية، ويجمع مع ذلك بين عمال أكثر من مؤسسة يعملون في نفس الصناعة.

وقد أوضح ماك فيرستون Mcphersion في دراسته عن قانون العمل الالماني أن كثيراً من العلاقات بين اصحاب العمل والعمال على مستوى الصناعة الواحدة تتم على أساس من الرضى المتبادل والاتفاق الذي لا يأخذ أبداً صورة الاتفاقيات المكتوبة في الوقت الذي نجد فيه القانون الالماني ينظم كثيراً

من تفاصيل الامور التي تهم العلاقة بين العمال واصحاب العمل ولا يترك سوى حيز ضئيل لتثبت فيه الاتفاقيات الجماعية.

يضاف إلى الحقيقة السابعة حقيقة أخرى هامة هي أن ممثلي العمال في المصنع الالماني لا يتمتعون بنفس الوضع الذي يتمع به ممثلو النقابات العمالية في المصنع الانكليزي والأمريكي فممثلو العمال الالمان لا تربطهم علاقة عضوية بالنقابة، الامر الذي ترتب عليه عدم وجود مستوى وسيط من التفاوض في المانيا، يقابل مستوى "المساومة الجماعية" في انجلترا وأمريكا ولذلك وصف البعض قانون العمل الالماني بانه ذو اتجاهات "نقابية" ومن أبرز هؤلاء جوتز بريفس في كتابه "بين الرأسمالية والنقابية"..

ومهما تكن دقة واحكام النظام القائم لتسوية الصراع الصناعي فإنه لا يستطيع أن يحول تماماً دون ظهور بعض الثورات والتصرفات العنيفة وقد اوضح أكثر من مفكر أن "الديموقراطية الصناعية" أو ما يطلق عليها هذا الاسم عبارة عن تسمية غير دقيقة من اكثر من ناحية ولعل من أطرف وأهم ما قيل في هذا الصدد ما ذهب إليه رالف دارندورف في أكثر من موضع من أن العلاقة في مجال السياسة بين الحكومة والمعارضة تقوم في حقيقة الامر على الايمان بأن الطرفين يمكن أن يتبادلا مواقعهما من خلال الانتخابات أي افتقار المعارضة إلى مقاعد الحكومة، وترجع الحكومة للجلوس في صفوف المعارضة.

ولذلك نجد في ميدان السياسة أنه من الممكن الحصول على قرارات بالاغلبية، وتصبح هذهِ الوسيلة في كثير من الاحيان بديلاً عن الثورات والحروب الاهلية، التي تصبح بالفعل عديمة الجدوى وغير واردة في ظل الديقراطية السياسية الحقيقية.

أما في الصناعة فلا مجال لتبادل الادوار. فصاحب العمل سيظل صاحب عمل والعامل سيظل عاملاً وبالتالي فلا وجود للأساس الحقيقي للعبة الديمقراطية يترتب على هذا أنه لا مجال لاتخاذ قرارات بالاغلبية.

ولذلك يمكن ان تفشل كافة مساعي الوساطة وعمليات التحكيم، ومن الطبيعي أن فشل الاجراءات والوسائل الديمقراطية أو قصورها يفتح الطريق أمام العنف ولذلك حاولت كافة الدول الصناعية أن تطور أساليبها في تسوية الصراعات الصناعية كي تخفف بقدر الامكان من شدتها ومن عنفها.

٣- الشريعات الصناعية.

حاولت كثير من البلاد الصناعية منذ امد بعيد التدخل في مجريات الصراع الصناعي من خلال وسائل اخرى عدا ايجاد تنظيات لتسوية الصراع الصناعي، وأعني هنا بالذات العمل على تغيير بناء المؤسسة الصناعية نفسها وقد بات معظم هذهِ المحاولات التي تدعي أنها تهدف إلى استئصال الصراع الصناعي من جذوره" أو معالجته منذ بداياته الاولى بحيث لا يتطور ويتسع أبداً..

والملاحظ أن مجال التباين في توزيع السلطة داخل المصنع واسع كل السعة، ولكن هل ينحصر التباين فعلاً بين قطبين يطالب أحدهما بسيادة العمال وسيادة كاملة مطلقة، ويطالب الاخر بتوزيع السطلة توزيعاً عادلا بين الطرفين؟

إن التساؤل بالشكل الذي يطرحه عالم الاجتماع الصناعي الالماني نيولوه Neuloh جدير بالمناقشة إذ يبدو أن الرأيين لا يخرجان عن كونهما نماذج لايديولوجيات الإدارة على حد تعبير بندكس، بمعنى أنها محاولات لتبرير الحقيقة البنائية التي لم يستطع احد المساس بها من مفكري الغرب، وهي أن هناك فئة يجب أن تؤمر.

فئة يخطط لها اخرون، وعليها هي ان تنفذ فحسب، ولعل كلمات دروكر ابلغ دليل على ذلك إذ يقول "في المشروع الحديث نجد العامل بالضرورة لا يملك آية خبرة بإدارة نشاط المشروع، فالواضح أنه لا يمكن أعطاء السلطة والمسؤولية عن القرارا المتعلقة بنشاط المشروع لمن يشغلون الوظائف من العمال العاديين سواء تعلقت بالإنتاج أم كانت وظائف فنية أم كتابية، ولا يمكن تنظيمهم على أساس اللامركزية، أن تعريف هذهِ الوظائف نفسها هو أن شاغليها يتلقون الاوامر ولا يصدرونها. ولكنا نجد من الناحية الواقعية أنه يمكن تقسيم انماط توزيع السلطة داخل المصنع إلى نمطين مثاليين أثنين اساساهما نمط السلطة المطلقة ونمط السلطة الدستورية داخل المصنع.

ويمكن أن نصنفها بإيجاز فيما يلي: نلاحظ في النوع الاول أن المالك أو الملاك أو المنظمين، سواء كانوا أشخاصاً أفراداً أو هيئات حكومية، يتمتعون بحرية مطلقة فيما يتخذونه من قرارات أما في النوع الثاني فترتبط الإدارة أرتباطاً واضحاً بالعمال، أو تخضع القيادة لرعاياها خضوعاً واضحاً، ولا اعني خضوعاً كاملاً ولكنه التزام متبادل، يبدو فيه تأثر كل طرف بقرارات ومواقف واتجاهات الطرف الآخر تأثيراً كبيراً.

وتجمع كل التحليلات الصناعية الحديثة على أن النمط الاول كان هو النمط السائد على جدول السنوات الماضية من عمر الصناعة، وقد أخذ النمط الثاني يحل تدريجياً محله، ومع أنه لم تكتب له الغالبية تماماً، الا أنه اخذ في الانتشار بشكل مطرد على أي حال...

وقد عمدت الدول الغربية إلى أساليب ووسائل متعددة لتحقيق هذهِ المشاركة في السلطة، أو أخراج هذا النمط الدستوري من التنظيم إلى حيز الوجود. ومن اشهر تلك الوسائل تنظيم المشاركة للعمال في مجالس الإدراة كما عرفناه من التجربة الالمانية الغربية.

ولازال النظام حديث العهد، لم يحظ بعد بالانتشار الواجب، ومازال موضع خلاف حاد بين النقابات من ناحية واتحادات اصحاب الاعمال من ناحية اخرى.

ويرجع بعض الكتاب نواحي القصور في هذا النظام إلى أنه يمثل توليفة غريبة على بناء المصنع التقليدي في الصناعة الاوربية المعاصرة، وينسحب نفس الكلام على نظام مجالس العمال، إذ يطلب من مجالس ممثلي العمال أن تضطلع بدور مزدوج يصيبها هي نفسها بتوزيع الولاء، أو قل تمزيق الولاء، بين القاعدة العمالية التي اختارتها من ناحية، والسلطات الإدارية المهنية على مقدرات المصنع من ناحية أخرى.

فهذه المجالس تضطلع بمهمة "الحفاظ على المصالح الاقتصادية المشتركة للعمال قبل اصحاب الاعمال" كما أنها تضطلع من ناحية اخرى بمهمة "معاونة اصحاب العمل في تحقيق اهداف المصنع".

أما في نظام مشاركة العمال في مجالس الإدارة فنجد الوضع أسوأ من ذلك إذ تجد مندوب العمال، أو مندوبي العمال، في مجالس الإدارة في مأزق خطير. فهو كعضو في جهاز الإدارة يحتل موقعاً ويؤدي دوراً بنائي بطبيعته أسس التنظيم الرسمي التي يقوم عليها المشروع، الا وهو التحدث باسم العمال والدفاع عنهم وفي كلا النظامين يحسب شاغلو هذه الوظائف لحساب احد الجانبين فقد يعتبرهم اعضاء مجلس الإدارة من "فريق العمال" وقد يعتبرهم العمال أنهم قد "انضموا نهائياً إلى معسكر الإدارة واصبحوا جزءاً منها لا يتجزأ" أو العكس.

المهم أن النظام الذي وضع اصلاً لتخفيف حدة الصراع والتقليل من احتمالاته وقوته، يؤدي هو نفسه في حقيقة الامر إلى ظهور صراعات جديدة، ونمو حساسيات جديدة – ويلاحظ رالف دراندروف في كتابه السابق الاشارة إليه أن هذه المشكلات والصعوبات تنسحب على كافة أشكال المشاركة العمالية الاخرى في الإدارة كما هي موجودة علىسبيل المثال في يوغوسلافيا، وبولندة وغيرها.

ويلفت النظر إلى أن هناك كثيراً من العوامل التي يمكن أن تساهم في تحويل نمط السلطة من النمط المطلق إلى النمط الدستوري المشروع، ومن بين هذهِ العوامل على سبيل المثال: انتشار نظام فصل إدارة المشروعات الصناعية عن ملكيتها فهي عملية اخذة في الانتشار باطراد.

ومن شأنها أن تضفي جوا من الموضوعية على العلاقة بين اصحاب المشروع (أو الإدارة في هذهِ الحالة والعمال)، كما ان من هذهِ العوامل: نمو وتعدد الاجهزة المشتركة أو المجالس المشتركة على مختلف مستويات المصنع ابتداء من الاجتماعات العمالية إلى عقد اجتماعات مشتركة بين مجالس الإدراة ومجالس العمال.

فهذه الاجهزة تمثل قنوات لتحسين عملية الاتصال وزيادة كفاءتها وتقليل احتمالات الصراع، على الاقل ذلك النوع من الصراع الراجع إلى سوء الفهم أو نصور في عملية الاتصال.

كما أن دخول بعض ممثلي العمال إلى عضوية مجالس الإدارة يؤدي إلى زيادة فرص التفاهم وان كان يغير من وضع اولئك العمال الافراد على نحو ما سلفت الاشارة.

ثم أن تطور المناخ الديمقراطي بصفة عامة في البلاد الصناعية، أو في معظم المجتمعات الحديثة يؤدي تلقائياً إلى انتشار احترام الجميع لحقوق الاخرين الإنسانية البسيطة والحقوق المدنية الخاصة.

معنى هذا أن الإدارة سوف لا تنظر بالضرورة إلى جماهير العمال كأدوات إنتاج ليس لها سوى الأجر وما عليها سوى تنفيذ الاوامر، والانصياع لها بكل دقة، كما أن جماهير العمال لن تظل تنظر إلى الإدارة والقائمين عليها كأعداء على طول الخط ليس لهم من شاغل سوى استغلال العمال الخاضعين لادارتهم.

ويمكن أن نلخص هذهِ الاتجاهات جميعاً، وغيرها كثير مما يضيق المقام عن حصره، بأنها تمثل تحولا تدريجياً عاماً من مفهوم القوة إلى مفهوم السلطة ومن سلطة الأمر المطلقة إلى صلاحيات التكليف المحدودة شخصياً وموضوعياً.

ومن المؤكد أن مثل هذا التطور سيؤدي حتماً إلى تضييق احتمالات استخدام العنف والتخفيف من شدة الصراعات الصناعية، وهو مطلب عزيز من مطلب المجتمع الصناعي المعاصر.

الفصل السادس

سوسيولجيا العمل الصناعي

سوسيولوجيا العمل الصناعي.

أولاً: موقف العامل الصناعي "العوامل الموضوعية"

تتمثل خصوصية الدارسة السوسيولوجية للصناعة والعمل الصناعي في التركيز على ابنية الإدوار الصناعية وسلوك الافراد الناشئ عن تلك الادوار التي يشغلونها. وقد اشرنا من قبل على أن هذا المنطلق هوالذي يميز علم الاجتماع الصناعي عن سائر العلوم التي تعتبر العمل تميزاً واضحاً. غير أن هناك احد مجالات الدراسة الذي لا يمكن انت نقيم فيه مثل هذا الفصل الواضح دون أن نقع في اخطاء ونتعرض لمزالق عديدة، واعني هنا ذلك الميدان الذي يطلق عليه بعض المسميات مثل "الانسان والصناعة" "الانسان في ظل نظام الإنتاج الصناعي" و "العامل والآلة" إلى آخر تلك المسميات التي تشير إلى أحد مجالات البحث الاجتماعي الصناعي الهامة ونعتقد أن تأكيد هذهِ النقطة بالذات له ما يبرره ذلك أن حل المشكلات المرتبطة بهذا الموضوع كالدافعية، والتعب، وحوافز الإنتاج، والرضى عن العمل، والتكيف الاجتماعي وفسيولوجيا العمل والتربية للعمل، والقياس النفسي، وعلم النفس الصناعي، وعلم الاجتماع الصناعي، فهذهِ العلوم جميعاً تشترك في دراسة هذهِ الموضوعات ولا تختلف عن بعضها الا من حيث تباين مركز الثقل من علم لاخر.

ويتمثل محور الاهتمام السوسيولوجي في دراسة مشكلات العمل الصناعي في موضوع العلاقة بين الاشخاص المشتركين في العملية الصناعية، لاسيما العمال وبين أدوارهم الاجتماعية، لاسيما العمل الصناعي امام الآلة.

والواقع أنه يمكن القول بأن ماكس فيبروالفريد فيبر قد حددا موضوع علم اجتماع العمل (سوسيولوجيا العمل) في عنوان المسح الذي قامت به "جمعية السياسة الاجتماعية الالمانية".

ومنطوق هذا العنوان "اختيار وتكيف عمال الصناعات الكبيرة" فعلم الاجتماع في دراسته لهذا **الموضوع يهتم بطرح التساؤلات التالية:**

١- كيف دخل العمال ميدان الصناعية؟ بمعنى من أين جاءوا "اصولهم الاجتماعية والجغرافية" وما هي السبل التي قادتهم إلى دنيا الصناعة؟ ولماذا اتجهوا إلى العمل الصناعي؟ فهذهِ التفاصيل جميعها تلخص مشكلة الاختيار الواردة في عنوان المسح المشار إليه.

٢- ما هي الظروف الموضوعية التي يواجهها اولئك العمال داخل المصنع؟ وهنا يكون التركيز على مشكلة الموقف الموضوعي للعمل" وكيف يتواءمون مع هذا الموقف؟ ويلخص هذا الجانب المشكلات المرتبطة بموضوع التكيف الوارد في عنوان المسح المذكور.

وفي واقع الحال يجب أن نتوقف عند مشكلة الاختيار. ذلك أن اهميتها تختلف من بلد لاخر حسب مستوى التقدم التكنولوجي الذي احرزه كل بلد فالاختيار لم يعد مشكلة في البلاد الصناعية المتقدمة على اختلاف ايديولوجياتها، وذلك لانه لم يعد لغزاً.

فالناس يتجهون إلى العمل الصناعي لانه لم يعد هناك من سبيل اخر لكسب العيش في البلاد الصناعية المتقدمة ومع ازدياد اهمية القطاع الصناعي في الإنتاج تظهر بطبيعة الحال احتمالات وجود بدائل مهنية.

أما في البلاد الاخذة بالتصنيع في افريقيا واسيا فإن مشكلة اختيار مهنة العمل الصناعي مازالت ملحة وحادة إذ لا تزال الصناعة تمثل قطاعاً محدوداً نسبياً من قطاعات الإنتاج.

أما في البلاد الصناعية فقد تحولت مشكلة الاختيار من مشكلة حجم سوق العمل الصناعي إلى مشكلة البناء النوعي لسوق العمل، بمعنى من أي المناطق الجغرافية يأتي العمال؟ ومن أي الطبقات والشرائح الاجتماعية وما هي المهن والتخصصات التي يوجد فيها عجز وتلك التي يوجد فيها فائض؟ وما هي أكثر الصناعات اغراء وجذباً للعمال؟ وما هي من ناحية أخرى أكثر الصناعات التي ينفر منها العمال؟

ويمس الموضوعان الأول والثاني مشكلات الحراك الجغرافي والحراك الاجتماعي، ومن ثم مشكالت الحراك الصناعي والمهني، ونعني هنا المشكلات المرتبطة بالانتقال من مكان إلى مكان ومن مكانة اجتماعية أو موقع طبقي معين إلى مكانة أخرى أو موقع آخر.

وكذلك الانتقال من صناعة إلى صناعة أخرى أو من مهنة إلى مهنة أخرى، وتؤكد كثير من البحوث التي تناولت هذا الموضوع أن معدل الحراك الجغرافي والاجتماعي والصناعي والمهني يزداد زيادة كبيرة في المجتمعات المتقدمة صناعياً على نحو يفوق معدل الحراك في كافة الاشكال الاجتماعية السابق.

فالانتقال من المجتمع "المغلق" Closed إلى المجتمع "المفتوح" Open (تعبير كالرك أوبر karl opper) وكذلك الانتقال من المجتمع المستقر Established إلى المجتمع المتكيف دائماً Adaplive على حد تعبير التون مايو E. Mayo) يدل على عدم استقرار طبقة العمال الصناعيين وكذلك على عدم استقرار سائر الطبقات والشرائح الاجتماعية الاخرى.

ومع ذلك فإننا يجب الا نفسر قول مايو بأننا "قد تركنا مرحلة التنظيم الإنساني، الذي يتحقق فيها التواصل والتعاون الفعال من خلال العلاقات الوثيقة. يجب الا نفسره بأن اختيار العمال الصناعيين لم يعد يخضع لاي قواعد. فقد دلت عديد من الدارسات التي اجريت في بعض البلاد على أن الغالبية العظمى من أبناء العمال الصناعين (أكثر من حوالي ٧٠%) يصبحون عمالاً صناعيين أيضاً.

كما أن الحراك الجغرافي بين العمال الصناعيين يتم هو الاخر داخل مساحة ضيقة نسبياً، على الاقل بالنسبة للبلاد الصناعية الاوروبية، طالما لم تكن هناك حروب واسعة النطاق تؤدي إلى زيادة معدلات هذا الحراك أما عن القطاع الذي يتجه إلى الصناعة من مهن غير صناعية لا سيما الزراعة فهو ضئيل هو الاخر في البلاد الصناعية، إذ تلعب للزراعة في مجموعها دوراً قليل الشأن في الحياة الاقتصادية.

أما بالنسبة للبلاد النامية فما زال الحراك بأنواعه المختلفة التي أشرنا إليها يمثل مشكلة أساسية ويلعب دوراً هاماً في الحياة الاقتصادية لتلك الشعوب.. فمشكلة الدراسة السوسيولوجية والاجتماعية النفسية للاختيار في البلاد الصناعية المتقدمة لا تتمثل في ارتفاع معدلات الحراك، وإنما في طبيعة مختلفة الانماط للعمل الصناعي.

ذلك ان هناك بعض فروع الصناعة التي تتمتع بقوة جذب كبيرة للعمال، كالصناعات الدقيقة وصناعة السيارات كما أن هناك بعض المهن التي تحظى بنفس التأثير كالعمل على خطوط التجميع والعمل الآلي الدقيق على سبيل المثال.

ومن المتوقع والطبيعي أن تكون هناك بعض الصناعات الاخرى، كصناعات الحديد والصلب، والصناعات الحرفية والاعمال الشاقة بأنواعها لا تجد كفايتها من العمال، ويمكن أن نفسر هذهِ الظاهرة الموجودة في جميع البلاد الصناعية المتقدمة بأنها تعبير عن اتجاه العامل ازاء العمل الصناعي.

فهناك نمط معين من المهن يتميز بأنه جذاب ومرغوب وهو العمل الآلي على خطوط التجميع، ويفضل العامل لو أمكن ذلك أن يكون في شركة معروفة ذات إنتاج ضخم، وذلك بسبب طبيعة العمل نفسه، إذ يعتقد أنه عمل خفيف ومسل وعوامل اخرى ترتبط بالمهنة نفسها بشكل غير مباشر مثل قصر المدة اللازمة لتعلم هذهِ المهنة واجادتها وإرتفاع الاجور والارباح التي يحصل عليها العامل بسبب نظام الاجر بالقطعة. ثم هناك عوامل جذب طبيعية اجتماعية عامة أبرزها عامل الهيبة، وهو هنا في الغالب السمعة الطيبة لاسم الشركة المرغوبة.

وتراود هذهِ الصور خيال كل عامل عند الالتحاق بمؤسسة صناعية وثم تلح عليه فيما بعد الرغبة في الترقي، وقد كان من الطبيعي أن ينجم عن ذلك بعض المشكلات الاقتصادية التي لا يستهان بها واعني مثل ووجود فائض في

الأيدي المعروضة لبعض الصناعات واستدعت هذهِ المشكلات تدخل الدولة ببعض الاجراءات والتشريعات التي تستهدف علاج هذا الموضوع الشاذ، واختلفت حدود هذا التدخل من بلد لاخر حسب مفهوم كل بلد عن الحرية الاقتصادية وعن مسؤوليات الدولة وحدودها.

وتشمل هذهِ الاجراءات: التوجيه المهني، وتقديم المشورة في ميدان الاختيار المهني وقيام الدولة بالرعاية الرسمية التي تهدف إلى تحسين وضع بعض الصناعات ورفع مكانتها في نظر جماهير المواطنين كما تصل هذهِ الاجراءات في أقصى حالاتها إلى التخطيط الشامل لسوق العمل كما يحدث في حالات الحرب مثلاً، وإلى نظام التكيف الحكومي والاستدعاء الرسمي للعمل في مهن بعينها، ويبدو بوضوح من ملاحظة نمط العمل الذي يقبل عليه العمال في البلاد الصناعية المتقدمة أنه يمثل من الناحية الموضوعية النموذج المثالي للعمل الصناعي الآلي.

ومع أن كثيراً من المهن الصناعية لا تجسد هذا المثل الاعلى تجسيداً كاملاً ألا أن تمسك العمال به وتطلعهم إليه يعتبر في نظرنا بمثابة مؤشر على اتجاه التطور في دنيا العمل الصناعي.

ولكننا يجب مع ذلك الا نستنتج من مجرد محبة العمل له وتفضيله اياه أنه يحقق القضاء على كل صور الاغتراب وعدم الرضى التي نعرفها عن العمل الصناعي، فإذا كان العمل على خط التجميع يمثل أكثر أشكال العمل الصناعي كسلاً فإننا يجب أن نتساءل على الفور، ما إذا كان هذا الشكل والأشكال القريبة منه مما يزيد من اغتراب العمل.

فمشكلة الاغتراب لها جانبان أو مقومان رئيسيان كثيراً ما نخلط بينهما بصورة تجعلنا نصل إلى حكم خاطئ على ظاهرة أو اخرى من الظواهر المتصلة بالعمل الصناعي.

فالجانب الاول للاغتراب هو موقف العمل (الموضوعي) أما الجانب الثاني فهو (الجانب الذاتي) الذي يمثل تكيف العامل لهذا الموقف الموضوعي واتجاهه ازاء هذا الموقف.

وتتحدد الصورة الموضوعية لموقف العمل في ظل نظام الإنتاج الصناعي الآلي من خلال المقابلة بينهما وبين العمل في أشكال الإنتاج السابقة على الصناعة وليس في هذا الاسلوب ذاته شيء معيب وإنما نجد بعض علماء الاجتماع الذين يحولون هذهِ المقارنة إلى مقابلة بين العمل "الطبيعي" والعمل "الآلي" ومن أبرز هؤلاء عالم الاجتماع الصناعي الفرنسي جورج فريدمان الذي ينغمس في عملية تمجيد زائف للحياة في العصور الوسطى.

ثم نجد من ناحية أخرى وعلى خلاف الفريق السابق مجموعة من العلماء والمفكرين الذين يتخذون العمل الصناعي الآلي المعاصر موضوعاً لنقد الثقافة المعاصرة وقد أصبح هذا الموضوع أكثر تناولا في سائر الكتابات المشتغلة بدراسة الثافة المعاصر.

وقد اشار بوبيتز Popitz وزملاؤه في كتاب "التكتيك والعمل الصناعي" إلى أن هناك الكثيرين الذين يرجعون كل الشرور الموجودة في عالمنا المعاصر إلى العلاقة بين التكنولوجيا والعمل الصناعي.

وليس من تعليق على مثل هذهِ الاراء سوى أنها تعتمد على معلومات ناقصة اشد النقص وخاطئة كل الخطأ عن موقف العامل الصناعي الحديث وظروفه.

ومن شأن الدارسة الدقيقة المتعلقة لهذهِ الظروف أن تدفع اصحابها إلى تعديل مواقفهم هذهِ وتصحيح الصورة التي في إذهانهم عن العمل الصناعي في المجتمع المعاصر.

ويمكن أن نتفق مع ويلبرت مور في تحديده للإطار الخارجي لموقف العمل الصناعي وقد حدد هذا الموقف في **أربعة عوامل رئيسية يمكن أن نلخصها فيما يأتي:**

١- أن العامل الحديث لم يعد في صورته الطرازية يملك ادوات العمل التي يشتغل بها.

٢- يعمل موظفاً لدى الشخص أو الشركة التي تملك الآلات.

٣- اصبحت شدة العمل ونوعيته وكذلك طول يوم العمل وظروف مكان العمل تخضع بشكل متزايد لمقاييس ومعايير موحدة تقريباً. ومن شأن هذا التطور أن تتراجع رغبات العامل الخاصة أمام المتطلبات والاعتبارات الاقتصادية والفنية التي تحظى بالدرجة الاولى من الاهتمام.

٤- اصبح من الممكن بفضل التوسع في استخدام الآلات وبفضل تطوير هذه الآلات بشكل مستمر تخفيض عدد العمال وكذلك تقليل المؤهلات والكفايات المطلوب توافرها فيهم لممارسة المهن الصناعية المختلفة وكان من نتيجة هذا أن أصبح العامل في منافسة مع ظروف عمله وادوات هذا العمل، كما باتت صيانة خاضعة لتطور هذه الظروف وهذه الادوات وقد أضاف رالف دارندوف عاملين آخرين إلى هذه العوامل الاربعة التي حددها يلبرمور؛ وهما يتصلان بالاداء الفعلي للعمل الصناعي الحديث، ويعتبرهما هو عاملين موضوعين داخلين في تحدي صورة موقف العمل الصناعي اليوم.

٥- لم تعد العملية الإنتاجية الواحدة التي يقضي فيها العامل عمره ذات طبيعة إنتاجية مستقلة، وإنما اصبحت حلقة في سلسلة من العمليات الإنتاجية المفتتة، ويترتب على هذا الوضع أن العملية الإنتاجية الواحدة تتكرر هي نفسها على مدى فترات قصيرة بشكل مستمر.

٦- اصبحنا نجد بالنسبة لغالبية العمال الصناعيين أن الآلة تقف بين السلعة المنتجة وبين أداء العمل نفسه، بحيث تحول أداء العمل عن عمل منتج إلى عمل يخدم الآلة فحسب، بمعنى أن السلعة الجاهزة لا تخرج من بين

يدي العامل، وإنما من جوف الآلة، وترتبت على هذهِ الحقائق الموضوعية بعض النتائج الظاهرة التي يمكن أن نضمها هي الاخرى إلى عناصر الموقف الموضوعي للعمل الصناعي المعاصر ونقتصر فيما يلي على ذكر أبرز نتيجتين من هذهِ النتائج.

فيما يتعلق بالعلاقات التعاونية الموجودة بين العمال في موقع العمل سيؤدي ارتفاع مستوى الالة والاوتوميشن إلى اختفاء روح التعاون داخل هيكل العمل الصناعي.

معنى هذا أن التكتيك الحديث سيصبح وسيلة لظهور أشكال جديدة من التعاون والتآزر غير تلك التي الفناها من قبل كما يعني هذا من ناحية اخرى أن حرية العامل الفرد في اتخاذ قرارت في موقع العمل خاصة بعمله سوف تتعرض لتغيرات حاسمة وغير مألوفة إذ سيتسع نطاق هذهِ الحرية وتزداد مسؤولية العامل في اتخاذ مثل هذهِ القرارات وهكذا نجد أن منحنى مسؤلية العامل وحريته في اتخاذ قرارات تتصل بعمله قد مر بتغيرات غريبة ابتداء من الحرية الواسعة المتاحة للصانع اليدوي حتى الحرية الضيقة المحددة اشد تحديداً بالنسبة للعامل الصناعي في نسيج التعاون التقليدي، وانتهاء بارتفاع درجة المسؤولية في ظل نظام الإنتاج الآلي الحديث..

وقد اصبحت هذهِ العناصر "الموضوعية" لموقف العمل في ظل نظام الإنتاج الصناعي تمثل أحد الموضوعات المفضلة بالنسبة لدارسي علم اجتماع العمل في العقدين الأخيرين وقد عادت الدارسات العديدة حول هذا الموضوع بنتائج غنية فتحت أمام الباحثين في علم الاجتماع الصناعي وفي ميدان سوسيولوجيا العمل بالذات افاق جديدة ذات قيمة بالغة في فهم الصناعة المعاصرة.

وتأتي على رأس هذهِ البحوث والدراسات تلك التي اجراها كل من نافيل Naville وتورين Tonraine في فرنسا وبوبينز وباردت Bahrdt وبورز،

وكستنج في المانيا وكذلك الدراسة المقارنة الضخمة (المجلدات) التي اجراها لوتز Lutz وفيلنر Willener عن "درجة الآلية وصورة دفع الاجر" التي اجريت في بلاد الاتحاد الاوربي للفحم والحديد.

وقد تناولت الدراسة الاخيرة دراسة ظروف العمل في عدة مصانع لدلفنة الصلب تنتمي إلى مستويات مختلفة من التطور الفني الالي، فصورت لنا بشكل واضح كل الوضوح وكل هذه الجوانب العمل.

ثانياً: الاتجاه نحو العمل الصناعي "العوامل الذاتية"

لعل من أهم النتائج التي قادتنا اليها البحوث الاجتماعية الصناعية الامبيريقية خلال اربعين عاماً الماضية، أن كل محاولة للكشف عن الاتجاهات الذاتية للعامل الصناعي المعاصر من واقع استعراض ظروف العمل الموضوعية قد باءت بالفشل وخلقت مزيداً من الخلط والاضطراب.

يصدق نفس الحكم تماماً على تلك المحاولات التي تستهدف اصدار احكام عن مشاعر واتجاهات العامل استناداً إلى مسلمات وفرضيات تزيد من تبسيط الامور، دون أن يكون لها أساس حقيقي يؤديها ويدعمها.

ويكفي أن نشير في هذا الصدد إلى أنه لا أساس للاستنتاج الذي يصف العمل الصناعي "بالرتابة" استناداً إلى الطابع التكراري للعمل الآلي، كما انه لا أساس للرأي القائل بالاهمية المطلقة للأجر كحافز للعامل على أساس عدم وجود اهتمام حقيقي من جانب العامل بالعمل الصناعي.

فنلاحظ بالنسبة للخطأ الاول أن البحوث الامبيريقية قد اكدت مراراً نتائج تجارب هوثورن من أن: "الاشياء والاشخاص، والاحداث تتميز جميعاً باهمية اجتماعية إذ أنها تؤدي على رضاء أو عدم رضاء العامل تبعاً لرؤيته لها من واقع ظروفه الشخصية".

أما الخطأ الثاني فإنه يتضمن كذلك ما وصفه التون مايو باسم "فرض الحشد" Nabble hypothesis أو ما اطلق عليه براون اسم "نظرية قطعة الجزر

والعصا Carrot and stick hypothesis.. وهذا النظرية تعني أن العمل الجسماني التي تعتبره هذه النظرية القديمة لعنة فرضت على الإنسان كعقاب على خطاياه وأن الإنسان العاقل إنما يعمل لكي يعيش هو واسرته أو إذا كان سعيد الحظ لكي يحقق فائضاً كافياً يساعده على تحقيق الاحتياجات التي يريدها فعلاً وفيماً يتعلق بظروف العمل، فقد افترضت تلك النظرة أن تحسين ظروف العمل سوف يؤدي إلى تخفيف بغض العامل للعمل إلى حد ما.

بالاضافة إلى ذلك سيؤدي كذلك إلى ابقائه في صحة جسمانية طيبة وبالتالي يحقق كفاية أكبر بالمعنى الميكانيكي أما بالنظر إلى دوافع العمل فتؤكد نظرية الثواب والعقاب كما أشرنا أن الحافز الايجابي الأساسي هو المال، والحافز السلبي الأساسي هو الخوف من التعطل...

وقد ظلت فكرة المتصلين بعالم الصناعة عن دوافع العامل، ومن ثم عن تكيف ذلك العامل مكبلة لامد بعيد بتلك الاوهام الخاطئة ويرجع الفضل في كشفها ومحاولة القاء الضوء على ما فيها من فساد إلى البحوث والدراسات الامبيريقية في ميدان علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع.

كما تشير تلك البحوث في الوقت نفسه إلى أن الوقوف على نوعية ودرجة تكيف العامل مع الموقف الصناعي الذي يعيشه لا يمكن أن يتم الا في ضوء البحوث والاستقصاءات الامبيريقية المنظمة.

ولذلك فإن محاولة التوصل إلى التعميمات عن دوافع العمل، والرضا عن العمل، وتكيف العامل مع عمله ليست في الحقيقة سوى محاولة من جانبنا لصياغة بعض النتائج البارزة التي انتهت إليها طائفة من البحوث الاجتماعية الصناعية الهامة وازاء الطبيعة السوسيولوجية لتلك المحاولة يجب أن نتخذ من نتائج تلك البحوث ركيزة لمعالجتنا آلية تستهدف القاء الضوء على موضوع العلاقة بين العامل والادوار المتوقعة منه في العالم الصناعي.

والملاحظ أن معظم البحوث الامبيريقية السابقة التي تناولت بالدراسة دوافع العمال كانت تتخذ لها منطلقا عملياً خالصاً إذ تتساءل: ماهي العوامل التي تؤثر على اداء العمال للعمل؟ وقد توصلت تلك الدراسات إلى تحديد العوامل **الثلاثة التالية باعتبارها ابزر العوامل المؤثرة في هذا الصدد وهي كما يلي:**

١- التأثير السلبي الناتج عن رتابة كثير من العمليات الآلية، بسبب طبيعتها القصيرة المتكررة.

٢- تأثير الظروف الخاريجة، لاسيما كمية الاجر، وطريقة دفع هذا الاجر، وعموما كل ما يتعلق بنظام الاجور.

٣- تأثير عنصر "الرضا" الذاتي لدى العمال.

ثم تعددت مؤخراً البحوث والدارسات السوسيولوجية التي اتخذت موضوعاً لها دوافع العمال، "ورضاهم" عن العمل، وسلامة القيم عندهم وصورة المجتمع في نظرهم...الخ، إذ لم يعد العمال أبداً ذلك "القطاع المجهول" من قطاعات المجتمع، على حد تعليق رالف دارندروف واصبح الاجدر بهذا الوصف ولاشك قطاع المديرين واصحاب الاعمال الذين لم تتجمع عنهم أي معلومات تذكر ذات قيمة موثوق بها وهذهِ لا تشكل مشكلة من مشكلات سياسة البحث في علم الاجتماع الصناعي.

أما فيما يتعلق بموضوع العلاقة بين عمليات إنتاج التربية المتكررة والاحساس الذاتي بالملل، فقد اكدت عليه كثير من البحوث في الماضي إلى حد دفع البعض إلى القول بأن: علماء الاجتماع يعتقدون بأن هذا العمل أو ذاك لابد وأن يكون مميتا أو محطماً للروح المعنوية، الامر الذي يعني فقط أن ذلك هو في الحقيقة احساسهم هم لو أنه فرض عليهم اداء ذلك العمل ولكننا فيما يتعلق بهذا الموضوع **نضع ايدينا على الحقائق الأساسية التالية:**

١- أن العمال يستشعرون في الغالب رضاء عن العمل أمام الآلات حتى لو كان هذا العمل يتطلب منهم تكرار بعض العمليات أو الحراك عدداً كبيراً من المرات على مدى زمني محدود، وقد أشار زنايج في كتابه "العامل البريطاني" إلى أن "الآلات غالباً ما تكون بالغة الطرافة والجاذبية والكثيرين من العمال يحبون العمل أمامها".

٢- في الحالات التي يؤدي فيها العامل عملاً اليا ولا تشير الآلة التي امامه اشارة جادة، أو يضطر إلى تكرار بعض العمليات كثيراً كالعمل على خط التجميع فإنه كثيراً ما يرتبط بذلك العمل احساس بالراحة والرضا لأن هذا العمل يرتبط بدوره بتقليل درجة الانتباه المطلوب أو يزيد الاحساس بالراحة في نفس العامل.

٣- عندما لا يمثل العمل في ذاته اغراء بالنسبة للعامل إما بسبب عدم مصاحبته لشعور معين بالراحة، فإن كثيراً من العمال يلتمسون الرضا والاشباع العاطفي في الجو الاجتماعي المصاحب لذلك العمل بشكل غير مباشر، على نحو ما أوضح بريفس ويتجلى ذلك في التعاون مع زملاء العمل، أو في الانتماء إلى بعض الجماعات غير الرسمية، أو نحو ذلك.

٤- تشير الشكوى من الملل في كثير من الاحيان إلى وجود متاعب اخرى مختلفة تمام الاختلاف يعاني منها العامل في حياته المادية أو الاجتماعية وبذلك تكون تلك الشكوى مجرد ستار يخفي متاعب من طبيعة اخرى.

ولعل من المفيد أن نشير في هذا الصدد إلى بعض النتائج التي انتهت إليها تجربة هوثورن، والتي اكدتها كثير من البحوث فيما بعد، وأقصد هنا أن تغيير الظروف المادية للعمل، لاسيما صورة رفع الاجر، لم تؤثر تأثيراً حاسماً على الرغبة في العمل والحماس له، ولا على كيمات العمل المنجز أو ليست على الاقل العامل الأوحد في التأثير على ذلك.

كما كان من النتائج التي ترتبت على تلك الحقائق الجديدة أن العامل، لا ينظر إلى عمله نظرة نفعية خالصة، وإنما يهتم إلى جانب المنفعة المادية باشباع احتياجات اخرى هامة من وراء ممارسته لذلك العمل.

وقد كشفت بحوث ودراسات كثيرة أن هناك عدا الاجر مجموعة اخرى من العوامل التي تؤثر على دوافع العامل تأثيراً كبيراً، **ويمكن أن نشير إلى أهمها فيما يلي إشارة موجزة:**

١- تعتبر الحالة النفسية، لاسيما الظروف الشخصية المتميزة، من العوامل المؤثرة ولاشك على اتجاه العامل نحو العمل الصناعي.

٢- كما أن انتماء العامل إلى بعض الجماعات غير الرسمية يمكن أن يدفعه إلى تفصيل عمل ذي أجر أدنى من عمل آخر ذي أجر أعلى منه، بسبب حرصه على استمرار صلته بتلك الجماعات.

٣- ويصدق نفس الامر فيما إذا تعارضت الهيبة أو المكانة مع ارتفاع الاجر فهو ليس مستعداً في الغالب للتضحية بمكانة مرتفعة من أجل الحصول على زيادة في الاجر في مكان يفتقد فيه تلك المكانة.

٤- ثم أن الرغبة في الاحساس بالامن كثيراً ما تكون قوة لها تأثير أكبر في تحريك العامل من قوة الاجر.

ومع ذلك فيجب أن نلاحظ على وجه العموم أن تأثير الدوافع المادية غير المادية على زيادة الإنتاجية تختلف تبعاً لنوع المهنة التي يمارسها العامل وسير العمل نفسه، ونوع العامل وعمره ودرجة تعليمه، ومدى تدريبه وانتمائه الاجتماعي وما إلى ذلك.

الا أن اعترافنا بمثل هذا الإختلافات لا ينفي أنه من الممكن تحديد بعض الانماط الطرازية من الدوافع، التي يمكن ان تصدق على قاعدة عريضة من المشتغلين بالعمل الصناعي.

ومن هذا مثلاً تحديد فورسنتبرج للأنواع الآتية من الدوافع وهي: النوع النفعي الذي وردت الإشارة إليه في تراث علم الاجتماع الصناعي مرارا وتكراراً والنوع القيم الذي يصدر تعبيراً عن قيم معينة مطلقة، والنوع التقليدي هو تلك الدوافع التي تستمد سطوتها وأهميتها من قوة العادات وتأثير الاوضاع المألوفة، وأحيراً الدوافع ذات الطابع العاطفي أي تلك التي تتأثر بالاتجاهات والانفعالات العاطفية.

ولا شك أن هذا التصنيف الأول وغيره من التصنيفات المختلفة لانماط الدوافع إضافة إلى تلك الدارسات الواقعية، يمكن أن تمدنا باستبصارات دقيقة ومفيدة بمدى فاعلية حوافز الزيادة الإنتاجية.

وهو على أي حال سبيل افيد من مجرد اللجوء إلى التحسينات والتقديرات التي تعبر عن اراء اصحابها أكبر مما تعبر عن واقع الحال ومن أبرز النتائج التي كشفت عنها بحوث الاجتماع الصناعي، أن الغالبية العظمى من كافة فئات العمال في كافة انحاء العالم، وعلى اختلاف درجة تأهيلهم، وعلى تباين الصناعات التي يعملون فيها يجيبون على السؤال الذي مؤداه إذا كانوا راضين عن عملهم بالقول "بأنهم لا يفضلون على عملهم هذا أي عمل آخر".

وقد اورد براون تأييداً لهذا بعض نتائج الدراسات التي اجريت حول موضوع الرضا عن العمل إذ يقول: "فمن بين ٣٠٠٠ عامل (يمثلون عينة عشوائية من حوالي ٣٠٠٠ عامل في الصناعات الهندسية الخفيفة والمتوسطة) قرر ٨٥% أنهم يحبون اعمالهم ومن ١٣% إلى ١٤% فقط قرروا أنهم لا يحبونه أو أنه يضايقهم كما وجد في صناعة اخرى أن ٨٣% كانوا راضين وقرر ٢% فقط أن العمل غير مرضى وقد وجد دافيز من ١٢٠٠ امرأة موظفة أن ٧٨,٣% قررت أن حياتهن "سعيدة" في علاقتهن بعملهن، ٦٣,٧% قررت أنها "مرضية" ٦٥,١% قررت أنها "ناجحة" وقد اتفقت مع تلك الارقام كل البحوث التي اجريت

حول هذا الموضوع في ألمانيا والتي اجراها معهد البحوث الاجتماعية في فرانكفورت، ومعهد البحوث الاقتصادية التابع للاتحاد العام لنقابات العمال في المانيا الغربية. فقد بين ثلثا العمال المبحوثين أنه ليست لديهم أي شكوى من عملهم، وأنهم راضون عنه.

ورغم هذا الاتفاق البعيد في نتائج مثل هذهِ البحوث، فإن هناك من الباحثين من يذهب في تفسيرها وجهة اخرى، ولا يعتبرها بالضرورة تعبيراً عن "رضا حقيقي" للعمال عن اعمالهم، وعن مناخ المصانع التي يمارسون فيها أعمالهم ومن أبرز من تناولوا مثل هذهِ النتائج بالنقد عالم الاجتماع الصناعي الفرنسي الكبير جورج فريدمان، الذي يتساءل معلقاً (الا يعني هذا "الرضا" وذلك "التعود" على بعض ظروف العمل الكريهة وغير المقبولة نوعا من التكيف الظاهري السطحي الذي يخفي تحته اختلال في التوازن الحقيقي للعامل؟) ويلاحظ فريدمان أيضاً أنه رغم هذا "الرضا" الذي كثيراً ما يصرح به العمال، فإن المؤكد أن الكثيرين منهم يودون استبدال الاعمال المجزأة والمتكررة التي يؤدونها بأعمال أخرى يمارسون قدراً اكبر من المسؤولية وقدراً أكبر من العمل الفكري..

وأنهم يودون لو خرجوا من هذا الجمود الذي حبسوا فيه، وأحسوا بالتكامل والاندماج في مؤسسة يكون لهم فيها وضع اقتصادي واجتماعي، وإنساني أفضل حيث يعاملون كزملاء لهم نفس الحقوق وعليهم نفس الواجبات.

وهكذا يرى فريدمان أنه يمكن أن يخلق هذا "الرضا" المزعوم نوعاً من الاغتراب المزدوج أو نعني الاغتراب المضاعف: ليس فقط الاغتراب عن الموقف الذي يعيشه وإنما كذلك اغتراب وعي العامل، الذي لم يعد بعد قادراً على أن يرى مدى ما في هذا الموقف من سوء ومن عيوب.

واعتقد أن هناك كثيراً من الباحثين الذين يوافقون فريدمان على هذا الذي يدعيه وإن كان من العجيب أن البحوث والدراسات التي يمكن أن تدلل على ذلك

ما تزال قليلة ومتفرقة، كما أن هناك تفسيرات اخرى لهذهِ الظاهرة مخالفة لرأي فريدمان من هذا مثلاً ما يذهب إليه شيلسكي من أن علاقة العامل بعمله اليومي أصبحت أقل إرهاقاً له من ذي قبل، وهي على حال مغايرة لعلاقة سلفه عامل الامس بنظام الإنتاج الصناعي القديم ولهذا يؤكد شيلسكي أن حقيقة "الرضا" هذه إنما هي وليدة هذا التغير الذي يقصده في علاقة العامل بالآلة وبالعمل، فهناك من ناحية بعض الدلائل التي تشير إلى حدوث تكيف حقيقي للعامل نتيجة السيطرة الكاملة على دنيا الآلة.

أي اخضاعها للمصالح والدوافع، والوان الاشباع الإنسانية المختلفة، ونلاحظ من ناحية أخرى أن تغير علاقة العامل بالعمل الصناعي وبالآلة تعني في كثير من الاحوال أنه قد امكن تجنب مشكلة التكيف أو اسقاطها كلياً من اعتبار العامل.

وذلك على اعتبار أن العامل اصبح اليوم قادراً على أن يلتمس الاشباع، ويلتمس تحقيق ذاته خارج نطاق الصناعة، الامر الذي يعني أن المهنة قد تحولت إلى مجرد "وظيفة تؤدى" أو تحولت إلى عمل أي إلى مجرد وسيلة تكفل له أساس توفير احتياجاته الاستهلاكية التي تعددت وتنوعت، فالرضا أو عدم الرضا خارج نطاق العمل أي في دنيا الاستهلاك هو الذي اصبح يحظى بالاهمية الكبرى عند جماهير العمال.

وما من شك في كلا وجهتي النظر في تفسير هذهِ الظاهرة فيها الكثير من الصواب، ولها وجهتها، الا أن استكمال معالم الصورة يدعونا إلى التأكيد على حقيقة أساسية ثالثة لها اهميتها البالغة في تحديد اتجاه العامل نحو عمله.

لا زالت المهنة في يومنا هذا ولأجيال طويلة قادمة تشغل مكانة بارزة في حياة الإنسان الواعية، ولا يستطيع أي إنسان أن يمضي الساعات الطوال كل يوم في اداء عمل يحتقره أو يمقته دون أن يؤثر ذلك على احترامه لنفسه

واعتزازه بكيانه الإنساني، ولذلك فإن توفر حد ادنى من "الرضا " عما يفعله الإنسان يمثل شرطاً اساسياً لا يستطيع الإنسان بدونه أن يؤدي ذلك العمل، وعليه فإن المهنة حتى وأن تحولت إلى مجرد "وظيفة تؤدى" سوف تظل مصدراً هاماً يحقق فيه الإنسان ذاته، ويضفي على وجوده الإنساني معنى.

الفصل السابع

الصناعة والتجميع

الصناعة والمجتمع.

إن التحليلات السوسيولوجية للصناعة والمؤسسة الصناعية تخرج بنا في كثير من الموضوعات عن نطاق الصناعة المحدودة، ورغم ضرورة تحديدنا للمصنع وتميزنا لقدر من الاستقلال الذي يتمتع به ازاء البيئة المحيطة الا أن مفهومنا عن المصنع، كنسق اجتماعي يمكن أن يكون مدعاة للخلط ومثاراً للاضطراب، ذلك أن الصناعة والمؤسسات الصناعية ليست كيانات مستقلة مغلقة على نفسها، وإنما هي منفتحة في كثير من جوانبها على المجتمع الذي نعيش فيه. على أنها لا تمثل في هذا المجتمع مجرد "عناصر" أو "جزئيات" موجودة فحسب تمارس تأثيرات معينة على ما حولها.

وإنما هي جزء متكامل مندمج أكبر الاندماج في البناء الاجتماعي لذلك المجتمع وهي تساهم بدور بارز في إكساب هذا المجتمع كثيراً من ملامحه وكثيراً من طابعة المميز، كما أنها تحيا في المجتمع وتستمد منه ملامحه وكثيراً من معوقات بقائها واستمرارها ولذلك تقودنا تلك الحقائق الأساسية إلى ضرورة بذل علم الاجتماع الصناعي مزيداً من الاهتمام بموضوع العلاقات المتبادلة بين الصناعة والمجتمع، وهو الموضوع الذي تعرض له في هذا الفصل.

إذ استعرضنا الكتابات السوسيولوجية حول هذا الموضوع فإننا نجد دراسة **العلاقة بين الصناعة والمجتمع كثيراً ما تجزأ إلى شقين:**

الشق الأول: يتناول تتبع تأثيرات المجتمع على الصناعة، **والشق الثاني** يركز على آثار الصناعة على المجتمع، على أننا يجب أن نلتفت إلى أن هذا التجزؤ يحمل في طياته مخاطر كبيرة، وهي أننا قد لا نراعي بالقدر الكافي الطبيعة الحقيقية للعلاقات بين الصناعة والمجتمع، ونعني طبيعة التداخل الذي لا ينفصم، والتأثير الحي المتبادل الذي قد تشوهه عمليات الفصل الرياضي تبعاً لمصدر التأثير أو هدفه، وربما كان الافضل أن نستبدل هذا التجزؤ بتقسيم لا

يقوم على الفصل بين مصادر التاثير، وإنما يقوم على الفصل بين مستويات المعالجة بمعنى أن نتبع هذهِ العلاقة على مستوى الصناعة والمجتمع المحلي المحدود المحيط بها من ناحية، ثم العلاقة بين الصناعة بمعناها الواسع.

أي مجموع النشاط الصناعي في المجتمع والمجتمع الكبير ككل من ناحية أخرى، هذا مع ضرورة أن نعي دائماً هذهِ التقسيمات ليست الا بهدف تيسير الدراسة فحسب، فالعلاقة بين كلا المستويين مترابطة ومتلازمة ومتداخلة كل التداخل.

أولاً: الصناعة والإنتاج المحلي.

أشار عديد من الدارسين الامريكيين والاوربيين إلى بعض الخيوط الرسمية التي تصل المنشأة الصناعية بالمجتع المحلي المحيط بها. وتتمثل في بعض التنظيمات أو الخدمات متى تخدم هذا الغرض بالذات، أو تضعه على الاقل في المحل الاول من عنايتها.

ونشير في هذا الصدد إلى أقسام "العلاقات العامة" في المنشآت الصناعية الكبرى، فهي تقوم أساساً بوظيفة اطلاع الرأي العام على أحداث المصنع وما يجري فيه، كما تحرص على تنمية علاقات طيبة مع المؤسسات والمنظمات الاخرى الموجودة في المجتمع.

كما يندرج تحت هذا الباب أيضاً التأثير السياسي المباشر لاصحاب العمل في ذلك المجتمع في نفس الوقت يخضع المصنع لمؤثرات رسمية صادرة عن المجتمع المحيط به، تتمثل في ضرورة التزامه بالتشريعات والاجراءات التي يقوم على اصدار بعضها اجهزة المجتمع الكبير.

كما تختص الاجهزة الإدارية في المجتمع المحلي باصدار طائفة منها مما يدخل في اختصاصها، وفي جميع الاحوال يقع على عاتق سلطات المجتمع المحلي عبء الاشراف على تنفيذ المؤسسة الصناعية لتلك التشريعات والتزامها بها.

على أن العلاقات المتبادلة بين المؤسسة الصناعية والبيئة الاجتماعية المحيطة بها لا تتمثل بوضوح في تلك الاجراءات والصور الرسمية، بقدر ما

تتمثل في التيارات الاجتماعية التي لا تظهر واضحة على السطح. فتلك العلاقات التي تأخذ شكل التيارات غير المحددة تحديداً دقيقاً هي لب هذهِ العلاقة وجوهرها الحقيقي.

فعلى الرغم من أن أي مصنع يفصل نفسه عن البيئة المحيطة به فصلاً مكانياً بالاسوار والجدران، الا أنه في نفس الوقت يفتح ابوابه كل يوم لمئات أو الاف من البشر يدخلون اليه ويخرجون منه فالمصنع يرتبط بالمجتع المحلي المحيط به من خلال الايدي العاملة التي تعمل فيه، ومن خلال روابط اقتصادية وثيقة (تتمثل فيما يدفعه إلى سلطات ذلك المجتمع من ضرائب وعوائد مختلفة)، وروابط اجتماعية أيضاً تتمثل) فيما ينشئه لعماله من مساكن ومؤسسات مختلفة كالنوادي والمدارس...الخ).

بل إننا نجد تلك العلاقة بين الصناعة والمجتمع المحلي تأخذ صورة واضحة اشد الوضوح في ظروف معينة، فقد وجدنا أن مصانع التعدين ومصانع الغزل في البلاد الاوروبية قديماً تطبع المجتمع المحلي بها بطابعها الخاص. إذ كنا نجد كافة الوان النشاط الاقتصادي والاجتماعي في تلك المجتمعات المحلية تستهدف خدمة تلك المؤسسات الصناعية وتيسير عملها في المقام الاول، وتصدق نفس الملاحظة تقريباً على المصانع الضخمة ذات الإنتاج الكبير في أيامنا هذهِ سواء في العالم الخارجي أو أي جولة أوروبية وهو امر من السهل علينا أن نتصوره بسبب الضخامة الهائلة في عدد المستخدمين بهذه المؤسسات.

وقد حاولت بعض البحوث الاجتماعية الصناعية القاء مزيد من الضوء على تلك العلاقة التفاعلية بين المؤسسة الصناعية والمجتمع المحلي المحيط بها ويمكن أن نشير هنا إلى محاولة لويد وارنر Lioyed Waner في دراسته ليانكي سيتي Yonkee city أن يفسر ظاهرة اتحاد عمال الاخذية بالاشارة إلى التغيرات العديدة التي حدثت في البناء الاجتماعي للمصنع من ناحية وفي المجتمع

المحلي من ناحية اخرى، إذ كان من نتائج التغيرات التكنولوجية التي ادخلت على نظام العمل في المصنع انهيار التدرج المهني القائم على المهارات الحرفية، ومن ثم اصبح العمال المهرة الذين كانوا يشغلون مكانة اساسية في تنظيم العمل، عمالا شبه مهرة لا يتعدى الدور الذي يقومون به تشغيل الآلات ومراقبة انتاجها كما كشف عن مدى التغير الذي اصاب بناء المجتمع المحلي، فلم تعد للمدينة مكانة اقتصادية عالية وهذا بدوره ادى إلى هبوط مكانة إدارة مصنع الاحذية في المجتع المحلي، إذ كان رجال الإدارة في المصنع يمثلون الطبقة العليا في المجتمع المحلي، يضاف إلى ذلك ما أدى إليه اضراب العمال من اضعاف لقوة الإدارة، ودعم وتنظيم للنشاط النقابي ومنحه القدرة على تنظيم حركة العمال وتوجيه سلوكهم.

كذلك أوضحت دراسة كل من (فورتسباخر) Wurzbacher ومايتنز Mayntz على بعض المجتمعات "التحتية" بين المصنع والمجتمع المحلي المحيط به، سواء كان قرية أو مدينة ولا تقتصر هذه العلاقات على اعتماد مستقبل المجتمع المحلي الاقتصادي اعتماداً يكاد يكون كلياً على المؤسسات الصناعية القائمة فيه وإنما يمتد ذلك إلى تأثير نظام المكانة داخل المصنع على نظام المكانة في المجتمع المحلي والعكس بالعكس.

كما أن الجماعات الدينية والسياسية والاجتماعية القائمة في المجتمع المحلي تلعب دوراً مؤثراً في تشكيل الحياة داخل المصنع، وفي التأثير على هذه الانشطة في أطار المصنع لذلك يمكن القول بأن أنماط العلاقات الاجتماعية خارج المصنع تؤثر تأثيراً حاسماً على أنماط الصراع والتعاون في داخل المصنع، أو على الصراع أو التعاون داخل المصنع، وما يترتب عليها من نتائج في ضوء طبيعة العلاقة بين المصنع والمجتع المحلي ونشير في هذا الموضوع إلى دارسة هاربسون Harbison ودبن Dubin.

إذ انتهت تلك الدارسة إلى أن أنسجام العلاقات وتوافقها بين إدارة شركة ستوديبكر وبين نقابة العمال يرجع إلى ظروف الاقامة التي جمعت بين إدارة الشركة وعمالها في مجتمع محلي واحد واعتقادهم بأن الرفاهية في المجتمع تعتمد على ما يحدث داخل المصنع.

ولعل من اطرف الأمثلة على ذلك التأثير المتبادل بين المصنع والبيئة المحلية تلك الدراسة التي اجراها كلارك كير Kerr وابراهام زيجل Siegel عن اختلاف الميل إلى الاضرابات من صناعة لاخرى.

وقد كشفت تلك الدارسة على أن الفروق بين الصناعات المختلفة في هذهِ الناحية لا يرجع إلى مهارة الإدارة في ممارسة العلاقات الإنسانية، بقدر ما ترجع إلى ظروف المجتمع المحلي الذي تعيش في كنفه تلك الصناعة.

ويعلق وايت وميلر على نتيجة تلك الدراسة قائلين: "ففي صناعة استخراج المعادن مثلاً يقيم العمال في مجتمعات محلية تعزلهم نسبياً عن عمال الصناعات الاخرى كما تفصلهم عن إدارة الشركة. وهذهِ العزلة هي التي تؤدي إلى تغذية المشاعر الجماعية بينهم، وتدعيم صلاتهم الاجتماعية وتوثيقها، فيصبحون بذلك جماعة اجتماعية متماسكة: تحكمها مجموعة من القيم والمعايير التي توجه سلوك الاعضاء في اتجاه يعارض اهداف الإدارة، ويقاوم السلطة الرسمية.

وقد جاءت دراسات الفن جولدنر A.Gouldner التي أدارها عن أنماط البيروقراطية الصناعية مؤكدة النتائج التي انتهت إليها دراسة كير وزيجل، فقد اجرى جولدنر دراسة متعمقة على احد المصانع قارن فيها بين الفروق في استجابة قسمي التعدين والورق للاجراءات والقواعد البيروقراطية، التي حولت العلاقات غير الرسمية بين الاعضاء إلى علاقات أكثر رسمية بعد أن غيرت إدارة الشركة مدير المصنع.

فبينما كان قسم التعدين أكثر قدرة على مقاومة الاتجاه الرسمي البيروقراطي مقاومة فعالة، خضع عمال قسم الورق للضغوط الرسمية.

ولقد حاول جولدنر أن يفسر الفروق في الاستجابة للتحول البيروقراطي من زاويتين:

الاولى: تمثل دراسته لتنظيم العمل وظروفه الاجتماعية داخل المصنع حيث كشفت هذهِ الدارسة عن أن عمال التعدين ينتظمون في جماعات صغيرة متماسكة، لا يتعدى حجمها ثلاثة أو أربعة أشخاص، وتمارس هذهِ الجماعات عملها بعيداً عن خطوط السلطة الرسمية.

الامر الذي جعلها قادرة على تنيمة مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بأداء العمل، والتي تشكل اتجاهات الاعضاء نحو إدارة المصنع وتنظيمه الرسمي، أما موقف عمال قسم الورق فقد كان يختلف تماماً عن ذلك.

إذ تميزت علاقاتهم الاجتماعية بالتفكك والفردية، مما جعلم يفشلون في تكوين تنظيم اجتماعي غير رسمي، وهذا هو الذي اسهم في خضوعهم للسلطة الرسمية وقبولهم للضغوط التي تمارسها الإدارة الجديدة للمصنع.

أما الزاوية الثانية: التي فسر جولدنر من خلالها تلك الفروق، فيه تمثل دراسة لظروف الحياة الاجتماعية لعمال القسمين في المجتمع المحلي فقد لوحظ أن عمال قسم التعدين تربطهم روابط اجتماعية وثيقة خارج نطاق العمل في المصنع.

فهم يعيشون حياة أقرب إلى الجماعية التضامنية في مجتمعهم المحلي، ويقضون أوقات فراغهم معاً باستمرار وذلك على العكس من عمال قسم الورق الذين تكاد تنعدم بينهم العلاقات الاجتماعية خارج نطاق العمل وهكذا ساهمت تلك الدراسة التي أشرنا إلى بعض منها في الكشف عن العلاقات المباشرة وغير المباشرة التي تربط المسسة الصناعية بالمجتمع المحلي.

ورغم ما بين هذهِ الدراسات من اختلافات وتباين في وجهات النظر وفي تقدير حجم هذهِ العلاقات ومداها، الا أنه لا يوجد أحد من المشتغلين بعلم الاجتماع الصناعي يستطيع تجاهل هذهِ العلاقة أو التقليل من شأنها.

الا أن أي مجتمع محلي ليس في التحليل النهائي سوى وحدة جزئية من المجتمع الكبير، كما أن المؤسسة الصناعية ليست هي الاخرى سوى لبنة في البناء الصناعي الكلي، أو ما نطلق عليه على وجه الاجمال القطاع الصناعي من المجتمع، وما من شك في أن كثيراً من حقائق الوجود الاجتماعي كالمكانة الاجتماعية، أو الانتماء الطبقي، أو اساليب السلوك الاجتماعي، أو الاتجاهات الاجتماعية تتجسد بأقصى درجة من الواقعية دائماً في اطار أبنية اجتماعية محدودة.

فموقع الفرد على سلم التدرج الاجتماعي يحتل في نظر ذلك الفرد اهمية أكثر في علاقاته مع جيرانه كما أن المصالح تبدو بصورتها المتجسدة في علاقة العامل الفرد بصاحب العمل، أكثر مما يحس به ذلك الفرد مع فئة أو طبقة أصحاب الاعمال ككل.

ومع ذلك فإن التغيرات والتحولات التي تطرأ على الابنية الاجتماعية الصغيرة، وعلى وقائع الحياة الاجتماعية داخل هذه الابنية، إنما تتم في الغالب في صورة نمطية وتحت ضغط عوامل ومؤثرات تشمل المجتمع الكبير ككل.

ولذلك فإن الكلام العام عن "الصناعة" وعن "المجتمع" إنما هو تجريد لالاف وملايين الوقائع اليومية التي تعيشها ملايين الناس في الاف وملايين المواقف الاجتماعية الشخصية الملموسة. لذلك فإن كل ما يقال عن علاقات متبادلة بين المجتمع ككل والصناعة إنما يستمد أساسه الحقيقي من المكانة الحقيقية للمصنع المعين داخل المجتمع المحلي المعين.

ثانياً: الصناعة والمجتمع الكبير.

١- "روح المجتمع" الصناعي:

إن المنطلق السوسيولوجي في تشخيص ووصف البناء الاجتماعي يقوم دائما على الاعتقاد بأن كل بناء اجتماعي ما هو الا تنظيم لنسق من القيم يتميز بقدر معين من التماسك.

فالتقييم السائد الذي يخضع لتأثير الايديولوجية المسيطرة لأساليب السلوك والأفعال هو الذي يحدد مكانة الادوار الاجتماعية المختلفة، والتوقعات المتنظرة من شاغلي تلك الادوار.

ولعلنا نلاحظ أن هذا التصور عن نسق القيم يناظر إلى حد ما فكرة "روح المجتمع" التي سيطرت على الكتابات الكلاسيكية في علم الاجتماع الالماني، وعلى غيرها من الكتابات السوسيولوجية وقد عرف لتكرانس روح المجتمع بأنها الروح المميزة لثقافة معينة أو هي النسق القيمي الذي يحدد ماهية الثقافة.

وهي كذلك النمط الثقافي القائم على أساس النسق القيمي والخصائص الروحية التي تتضح في الاتجاهات، والقيم والميول العاطفية التي تميز افراد ثقافة معينة وتجعل من هذه الثقافة شيئاً منفرداً.

وقد قام كثير من علماء الاجتماع والانثولوجيا على حد سواء محاولات لها أهميتها لالقاء الضوء على مفهوم روح المجتمع، الا أنه حدث في ثلاثينيات القرن الماضي أن اضيفت صبغة جديدة على مفهوم روح المجتمع إذ حول سابير Sapir ومن بعده بندكت Banedict الاهتمام من السلوك إلى الافكار والمفاهيم الأساسية التي يعتقد أن هذا السلوك صادر عنها وطبقاً لهذا أصبحت روح المجتمع هي النوعية الداخلية للثقافة ونسق القيم الاساسية الذي ينمو بالثقافة نحو التكامل..

وقد لاحظ جوتز بريفس أن شرط استخدام هذا المفهوم هنا لا يؤخذ كطاقة روحية فكرية محلقة لا تحدها حدود، وإنما كنسق القيم تمتزج فيه عوامل عدة من بينها وقائع الحياة الاقتصادية والاجتماعية المادية الملموسة.

ومن هنا يمثل هذا المفهوم الخاص لنسق القيم السائد أو روح المجتمع الصناعي النقطة التي تستمد منها العلاقة التفاعلية بين الصناعة والمجتمع جذورها.

وتعد دارسة ماكس فيبر التي نشرها في عامي ١٩٠٤/١٩٠٥ عن "الاخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية" معلماً هاماً من معالم الكشف عن العلاقة بين الصناعة والمجتمع، فمنذ ذلك التاريخ لم يتوقف الجدل حول العلاقة بين الصناعة والمجتمع ونسق القيم الرأسمالية الذي كان سائداً في فجر عصر التصنيع، وبين الاثار العلمانية للمذهب الكالفيني البروتستانتي.

ومن الامور التي لاخلاف عليها أن هذا الجدل قد أبرز بمنتهى الوضوح الاتفاق على نقطة أساسية واحدة على الاقل هي: أن هناك شيء أسمه "روح الرأسمالية" وأن هذهِ الروح مواتية لقيام الصناعة، من حيث أنها أدت في جزء منها إلى قيام الصناعة أصلاً، كما أنها تعد في نفس الوقت ثمرة الروح الاجتماعية الناجمة عن هذا النظام الاقتصادي؛ وقد تناول العلماء بالتشخيص والتحليل الملامح الأساسية لهذا النسق القيمي ابتداء من فيرنرزميارت وماكس فيبر حتى البرت مور وبارسونز.

ومع أن اساليب هؤلاء العلماء في التحليل ومناهجهم في التشخيص قد تباينت الا انها برغم التباين التقت على المعالم الاساسية. فالمجتمعات التي يمثل الإنتاج الصناعي فيها النمط الاقتصادي المسيطر، تتطلب روح "الترشيد الاقتصادي" على اساس أنها أكثر وفاء بمتطلبات هذا النظام الاقتصادي والاسس التي يقوم عليها بناؤه.

كما يتطلب هذا النظام الاقتصادي نوعا من التكيف الواعي لوسائل الانتاج الحالية مع الهدف المنشود، وهو تحقيق "النجاح الاقتصادي" ويصبح هذا التكيف أهم من الحفاظ على أشكال الإنتاج وأساليبه "التقليدية" وتحل محل ايديولوجية الطبقات المغلقة أو الطوائف الحرفية المغلقة، أيديولوجية جديدة هي "أيديولوجية الطبقات المفتوحة" التي تقوم على اتاحة الفرص المتكافئة أمام كافة أبناء المجتمع ولذلك يقال ان مكان الشخص ووضعه في تلك المجتمعات لا يتحدد

على اساس "عامل المولد" وأنما على أساس عامل الانجاز.

ويستبدل المجتمع الجديد بالعلاقات القائمة على التقدير الشخصي الوثيق، علاقات جديدة "عامة" أي موضوعية تخضع لمعايير عامة وليست شخصية.

وإذا رجعنا إلى التاريخ وجدنا أن هذه القيم كانت تمثل إلى حد ما شرطاً أولياً لتطور الصناعة، ومن ثم تمثل تأثيراً من المجتمع على الصناعة كما أنها كانت تمثل على مدى التاريخ أيضاً وفي نفس الوقت ثمرات هذا التطور الصناعي، وبالتالي تأثيراً من الصناعة على المجتمع.

ففي جميع المجتمعات الصناعية تمتزج الظروف الموضوعية المواتية للإنتاج الصناعي مع الايديولوجيات المناسبة في ذلك المجتمع، لتخلق في النهاية نسقاً متميزاً من القيم، وهكذا ينشأ عن امتزاج العوامل التالية: الرشد الاقتصادي القائم على النظام المحاسبي الدقيق وتخطيط الإنتاج، والطابع العام الناجم عن نظام عقد العمل الحر، ومبدأ الإنجاز وغيره من الظروف الصناعية النوعية الناشئة عن اعادة التشكيل البناء الطبقي في المجتمع، ثم امتزاج هذا كله بالمفاهيم الرشيدة المتنورة أو الصوفية الكالفينية، ينشأ عن امتزاج هذه العوامل جميعاً ذلك البناء الاجتماعي المتميز الذي يعطي المجتمعات الصناعية طابعهم الخاص.

ونكتفي هنا بتلك الملاحظات القليلة كدليل على ذلك النوع من العلاقات العامة المبتادلة بين الصناعة والمجتمع. ونحاول فيما يلي أن نضع أيدينا على بعض مراكز الثقل في البناء الاجتماعي للمجتمعات الصناعية والناجمة بشكل خاص عن تلك العلاقات المتبادلة بين الصناعة ونسق القيم السائدة في المجتمع.

ففيها يتضح ذلك التفاعل بين بعض أشكال السلوك الصناعي المتميز، وبعض أشكال السلوك الاجتماعي العام **وهناك ثلاثة موضوعات – أو محاور نراها جديرة قبل غيرها بالدراسة والتأمل – وهي كما يلي:**

١- الاهمية الاساسية للدور المهني في الحياة الاجتماعية في المجتمع الصناعي.

٢- العلاقة بين تدرج المكانة على مستوى المصنع، وعلى مستوى المجتمع.

٣- العلاقة بين البناء الطبقي وبناء القوة في المجتمع وفي الصناعة.

٢- أهميةُ الدور المهني في المجتمع الصناعي:

نلاحظ هنا أن الصناعة قد فصلت بين مجموعة من الوظائف الاجتماعية التي كانت مترابطة ومتساندة في المجتمع ما قبل الصناعة، أو كانت تمثل علاقة مكانية وثيقة.

ويصدق هذا بوجه خاص على تلك الادوار الاجتماعية الناجمة عن المولد، والانتماء العائلي والمهنة، فإذا نظرنا إلى العامل اليدوي الذي كان قد ورث الورشة عن والده، ويؤدي عمله في البيت الذي يعيش فيه مع أسرته، وغالباً ما كان يشاركه ابناؤه وزوجته هذا العمل نلاحظ بالنسبة لهذا العامل ارتباطه بالعديد من الادوار لبعضها ارتباطاً وثيقاً ونعني هنا دوره كابن لاحد العملا اليدويين، ودوره كأب أسرة ودوره كرئيس عمل...الخ وما ينجم عن تلك الادوار من التزامات وحقوق.

ثم ننظر إلى العامل الصناعي اليوم فنجده يمارس مهنته في موقع منفصل مكانياً عن مكان سكنه،وهو يمارس هذا العمل في الغالب دون علاقة موضوعية بعملاء السلعة التي يعمل في إنتاجها، ودون مشاركة افراد اسرته له في العمل. كما أنه يمارس ذلك العمل دون التأثير باعتبار مولده واصله إلى حد كبير.

ولذلك نجد أن الادوار الثلاثة التي يشغلها بوصفه ابنا لاحد المزارعين مثلاً ورباً لأسرة، وعاملاً في مصنع يمارسها بالفعل في ثلاثة مجالات مستقلة من مجالات وجوده الاجتماعي.

كما أنه تبرز اليوم مشكلة لم تكن واضحة من قبل واعني بها أولية احد الادوار على الادوار الاخرى، وترتيب تلك الادوار جميعاً في تسلسل واحد

وتتحدد تلك المشكلة نهائياً على أساس نسق القيم الاجتماعية، بحيث يحتل الدور المهني أولوية مطلقة على الدور العائلي والدور الناجم عن المولد.

ومن النتائج البارزة التي نجمت عن الفصل بين المجالات الاجتماعية المختلفة أن الأسرة قد فقدت كثيراً من اهميتها وسطوتها الاولى، سواء بالنظر إلى نطاق العلاقات الشخصية المحدودة، أو بالنظر إلى النطاق الواسع باعتبارها عاملاً محدداً لنشأة الفرد.

وأصبح الدور المهني، والانجاز، والنجاح في المهنة يحدد المستقبل الاجتماعي للأسرة على اساس مستوى الحياة الاقتصادية وكذلك على أساس الهيبة والمكانة. ولم تعد نقطة الانطلاق في ممارسة مهنة معينة تعتمد كثيراً على عامل الاصل الاجتماعي كما كان الوضع في الماضي من حيث تأثيره على درجة التأهيل السابق على ممارسة المهنة.

واصبحنا نجد تلك الاهمية الاساسية للدور المهني، وما يرتبط بها من توقع الانجاز واضحة بكل جلاء في طائفة من الظواهر الاجتماعية والشخصية التي يعرفها المجتمع الصناعي واخص بالذكر من تلك الظواهر وظيفة الحراك الاجتماعية إلى أعلى وإلى أسفل كعامل بنائي اساسي.

إن اهمية المؤسسة الصناعية كمجال لحياة العاملين فيها، أهمية المؤهلات كالشهادات والالقاب وما إليها ومكانة المرأة غير العاملة.

وغير ذلك من الظواهر العديدة التي لا نستطيع فهمها حق الفهم الا في ضوء تلك الظروف الجديدة، وتتجلى أهمية الدور المهني في المجتمع الصناعي بأوضح صورها في اهميتها الكبيرة في تحديد مكانة صاحب الدور.

وقد أثبتت البحوث الامبيريقية مراراً: "أن المهنة ربما كانت أهم عامل على الاطلاق في تحديد بناء المكانة في المجتمع وفي الصناعة، فالمهنة هي التي تحدد أساساً موقع الفرد في مجتمع اليوم الصناعي، ومقدار ما يتمتع به من هيبة

والافراد الذين يرتبطون به ويرتبط بهم والافراد الذين يتطلعون إليه أو يتطلع هو إليهم.

فمراتب الناس تحدد على أساس المهنة التي يمارسونها ولو أن هذا لا ينكر طبيعة الحال أن هناك بعض المؤهلات والسمات الشخصية التي تؤثر على قيمة الفرد ومكانته في النطاق الاجتماعي المحدود الذي يعيش فيه.

ولكنا نؤكد مع ذلك القاعدة العامة وهي ان المهنة وما يحيط بها من القاب ورموز هي التي تحدد موقع الفرد على سلم التدرج الاجتماعي.

٣- العلاقة بين تدرج المكانة في الصناعة وفي المجتمع:

ويعد موضوع تدرج المكانة في المجتمع من اوضح النماذج التي تكشف عن طبيعة العلاقة المتبادلة بين الصناعة والمجتمع، إذ نجد من ناحية أن تنظيم المكانة بالشكل المعروف في عالم الصناعة يؤثر على تنظيم المكانة في المجتمع وقد اوضحت دراسة لويد رارثر نموذجاً لحالة من هذا النوع أدت فيها بعض التغيرات في مكانة العمال، وهي تغيرات راجعة إلى عوامل ومسببات تكنولوجية أدت إلى أحداث تغييرات مناظرة على مكانة اولئك العمال داخل المجتمع، كما ادى ظهور "الطبقة الوسطى الجديدة" داخل المؤسسة الصناعة إلى احداث تأثير مماثل في المجتمع، إذ اتخذت تلك الطبقة الجديدة وضعاً متميزاً ومكانة خاصة ذات ملامح جديدة. ثم نجد من ناحية أخرى أن بعض الادوار المهنية التي تحظى بمكانة رفيعة في المجتمع – مثل فئة العلماء والمتخصصين – تظل محتفظة بتلك المكانة الرفيعة داخل مجتمع المصنع ويصدق هذا الحكم دائماً تقريباً، حتى لو أن هذه المهن كانت تشغل من الناحية الرسمية مكانة ادنى في سلم التسلسل التنظيمي داخل المصنع.

٤- العلاقة بين البناء الطبقي وبناء القوة في الصناعة وفي المجتمع:

وهناك علاقة وثيقة بين بناء القوة والبناء الطبقي في مجتمع المصنع

وبين بناء القوة والبناء الطبقي في المجتمع المحيط. ولعلنا نذكر في هذا الصدد وجهة النظر الماركسية الشائعة حول هذا الموضوع، والتي تلخص معالم الصورة عندما تصف الدولة بأنها إدارة للسيطرة في يد الرأسماليين، وحتى لو تشكك البعض في هذا الحكم، أو رفض الاخذ به على علاته، فإنه مما لا شك فيه أن سلطة التحكم في أدوات الإنتاج في عالم الاقتصاد تمنح صاحبها وزناً وتأثيراً سياسياً لاجدال فيه.

وإذا أردنا تعميم هذا الحكم وقلنا على نحو ما أوضح ماكس فيبر أن سلطة التحكم في مقدرات Lebenschance الناس في عالم الصناعة تمنح صاحبه سطوة سياسية تتجاوز بالقطع العالم الصناعي المحدود، ويتساوى في ذلك المصدر الذي تنتج منه سلطة التحكم في العالم الصناعي.

ونعني هنا سواء كانت السلطة نابعة من حق الملكية كما هو الحال بالنسبة للرأسماليين، أو نابعة من حق التفويض كما هو الحال بالنسبة للمديرين، أو نابعة من عملية انتخاب ديمقراطي كما هو الحال بالنسبة للزعماء النقابيين الذين يصفهم س.رايت مليز باسم "الرجال الاقوياء الجدد" في جميع تلك الاحوال نجد أن السلطة المستمرة من بناء الصناعة الحديثة تمتد لتشمل بتأثيراها علاقات السلطة على مستوى المجتمع الكبير.

وكما أن توزيع السلطة في دنيا العمل الصناعي لا يقتصر على حدود المصنع كذلك فإن صراع المصالح الناجم عن إختلاف توزيع القوة داخل العالم الصناعي لا يقتصر هوالاخر على حدود المصنع وإنما يمتد تأثيره إلى المجتمع الكبير.

فمن الواضح أن الهيئات التي تمثل اتحادات لمصالح الاطراف المختلفة الداخلية في صراع المصالح في العالم الصناعي تمثل في ذاتها هيئات سياسية لا تتوانى عن التعبير عن رأيها في المواقف السياسية العامة، ولا تتوانى عن استخدام ثقلها السياسي في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية. وتحاول تلك الهيئات

ان تدعم وضعها السياسي داخل بناء القوة في المجتمع الكبير عن احد طريقين: إما أن تتحول هي نفسها إلى احزاب سياسية ذات كيان واضح متميز، إذا سمحت الظروف لها بذلك. أما إذا لم يتيسر لها هذا فإنها تعمل على الارتباط الوثيق. أو قل التحالف مع أحد الاحزاب السياسية القائمة فعلاً على مسرح السياسة في المجتمع. وكما أن روح المجتمع أو البناء الاساسي للمجتمع الصناعي يؤثر في قيام الصناعة ونموها وتطورها، كذلك تمثل الصناعة أحد المصادر الهامة التي تغطي دفعات التغيير القوية لتطوير أو تعديل تلك الروح وذلك البناء.

ونستطيع أن نسوق عشرات الامثلة التي تثبت وتدلل بوضوح على ارتباط الصناعة بالمجتمع المحيط بها. ومن الامور التي كثر حولها الكلام وأجريت عنها كثير من الدراسات أن الصناعة لاسيما الصناعات الكبرى تؤدي إلى تركيز أعداد كبيرة من البشر في أماكن محدودة ومن ثم كانت الصناعة من أهم عوامل النمو الحضري في العصر الحديث.

وقد تناول جيرالد بريز في كتابه "التحضر في البلاد النامية" موضوع التحضر والتصنيع بالتفصيل وذلك بالتطبيق على البلاد النامية بالذات واوضح أن هناك علىاي حال ارتباط مباشر بين النمو الحضري والنمو الصناعي. ثم أن التصنيع لا يؤثر فقط تأثيراً بالغاً على معدل نمو بعض المناطق الحضرية، وانما يؤثر كذلك في نمط النمو الحضري نفسه.

وكذلك في المستوى النسبي للنمو الاقتصادي الداخل في التحضر، ولن يكون من الميسور مع ذلك الكشف بشكل واضح عن طبيعة هذهِ العلاقة المركبة بين التحضر والتصنيع الا في ضوء وضع تنميط أو تصنيف للمناطق الحضرية كما أشار بريز في كتابه المذكور.

كما أن نمو المدن وتضخمها يؤدي إلى ظهور ما يعرف باسم المجتمع الجماهيري، وقد أشار التون مايو في هذا الموضوع إلى العلاقة بين ايكولوجية الصناعة والجريمة.

ونحن نعرف أن الصناعة قد حتمت ولازالت تحتم التوسع في استخدام الآلات، والتوسع في الطابع الآلي لتلك الآلات، باعتبار أن ذلك من متطلبات نمو الإنتاج الصناعي الأساسي الا أن هذا النمو التقني والآلي لم يعد يقتصر على الصناعة بمعناها الدقيق المحدود، وأنما أصبح يسيطر على نواحي الحياة كافة.

واصبحنا نجد الإنتاج الكبير في ميدان السلع الاستهلاكية يخلق عند الناس عادات استهلاكية جديدة كما ان الطابع الجماهيري لتلك العادات الاستلاكية أصبح يطبع المجتمع كله بطابعه الخاص المميز.

ولم يعد بوسعنا أن نفهم كثيراً من جوانب ثقافة المجتمع الصناعي، وبنائه الاجتماعي، الا في ضوء واقع الصناعة وما يترتب على هذا الواقع من أثار مركبة ومتداخلة.

وهنا نلاحظ أن جميع الملاحظات السابقة تضع نصب اعينها صورة نموذجية مثالية للصناعة وللمجتمع الصناعي، يبدو فيه الاتساق الكبير واضحا بين الاهداف والوقع القائم فعلاً في تلك المجتمعات، أو بين القيم الاجتماعية والبناء الاجتماعي فيها.

ولكننا لو اجلنا البصر بين المتمعات المختلف وتأملنا واقع العلاقة بين الصناعة والمجتمع في المجتمع الانكليزي، أو الالماني أو الفرنسي، أو الامريكي أو غيرها، للفت نظرنا ما بينهما من وجوه اختلاف أكثر ما تلفت نظرنا اوجه الاتفاق بينهما.

وغني عن البيان أن مثل هذه الفروق ترجع بالقطع إلى اختلاف التراث الاجتماعي والصناعي واختلاف التاريخ الذي عاشه كل مجتمع منها، وتباين تأثير الايديولوجيات الدينية أو السياسية من مجتمع لاخر. فأصل هذه الاختلافات يرجع إلى تباين درجات وصور تكامل نسق القيم في المجتع الصناعي مع الملامح الثقافية الاصلية أو الوافدة على ذلك المجتمع من مصدر لاخر.

فلكل مجتمع من تلك المجتمعات "روحه المتميزة" التي تطبع البناء الاجتماعي بطابعها، تماماً كما تطبع البناء الصناعي في كل مجتمع منها.

ونلاحظ على سبيل المثال أن استمرار بعض القيم التقليدية المتوارثة من عصر ماقبل التصنع تفرض بالضرورة انماطاً معينة من السلطة داخل المجتمع المصنع. وقد أشار جوتز بريفس على التأثير لبعض انماط العلاقة التقليدية بين "الاسطى" و "الصبي" التي كانت سائدة في مرحلة الصناعة الحرفية على طبيعة العلاقة بين الملاحظ أو حتى المدير من ناحية، ومرؤوسيه من ناحية اخرى داخل المصنع الحديث، إذ أصبح جو السلطة داخل المصنع الحديث يشبه إلى حد ما جو العلاقة داخل الاسرة الممتدة، أو داخل الورشة الحرفية التقليدية.

كما اشارت بحوث ودراسات عديدة إلى ملاحظة عامة ذات اهمية خاصة في هذا الصدد وهي تأثير القيم التقليدية على الصناعة الاوربية بشكل واضح واقوى من تأثير تلك القيم على بناء الصناعة الأمريكية.

ولا تغفل في هذا الصدد الاشارة كذلك إلى تأثير بعض القيم غير المواتية لنمو الصناعة، ولتكامل البناء الصناعي مع البناء الاجتماعي بوجه عام.

من هذا بعض الامتيازات التي يتمتع بها عنصر، أو دين، أو طائفة معينة على سائر عناصر وأديان وطوائف المجتمع، فلا بد أن تنعكس تلك الامتيازات على عالم الصناعة عندما نجد باب الترقي ونجد مستوى الإدارة العليا مفتوحاً على مصراعيه أمام فئات معينة، في الوقت الذي لا يسمح فيه لابناء فئات اخرى يتجاوز مستوى العمال المعاونين او غير الفنين سواء بسبب انتمائهم الديني أو لون بشرتهم، أو أنتمائهم الطائفي، أو غير ذلك من العوامل.

وهنا نشير إلى أن الدعوة إلى التزام عالم الاجتماع الصناعي يربط موضوعه ببناء المجتمع الكبير ووظائفه يحمل في طياته بعض الاخطار، وان كنا واعين كل الوعي إلى أن انفصال هذا الفرع من فروع علم الاجتماع عن علم

الاجتماع العام في تناوله لموضوع العلاقة بين الصناعة والمجتمع لم يعد ممكنا ولا متصوراً أصلاً.

إذ نجد من ناحية أن نتائج البحوث والدراسات الاجتماعية الصناعية يمكن أن تمثل منطلقا لتحليلات علم الاجتماع العام، ومن ثم يجب أن يوضع هذا المطلب في الاعتبار عند صياغة مثل هذهِ النتائج كما نجد من ناحية أخرى أن تحليل الابنية الاجتماعية العامة من حيث علاقتها بالصناعة لم يعد واجباً يقتصر على علم الاجتماع الصناعي وحده – وإنما هو كذلك وبالدرجة الاولى جزء من رسالة علم الاجتماع الصناعي، في أن نتائجها هي التي تحدد الاطار العام وتحدد الخلفية التي تدور أمامها العمليات الصناعية الخاصة.

ولم تعد الصناعة، كما لم يعد المصنع، في المجتمع الصناعي مجرد نظام إلى جانب نظم اخرى، فقد اصبحت الصناعة كما اصبح المصنع يمثلان بؤرة الحياة الحقيقية، ومحور الواقع اليومي في ذلك المجتمع، في شتى المجالات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية على السواء.

فالتوقف المفاجئ للإنتاج الصناعي الناجم عن الاضرابات سوف يضاعف الاثار الاقتصادية لمثل ذلك الحدث، وسوف تمتد اثاره لتشمل البناء الاجتماعي بكافة جوانبه، ثم أن الصناعة والمصنع هما الوعاء الذي يترك بصماته القوية الواضحة على تدرج الهيبة وعلى البناء الطبقي وعلى أساليب السلوك، وعلى الاتجاهات، وعلى نسق القيم الكلية داخل المجتمع الصناعي ويمكن القول على وجه الاجمال بأننا نكاد لا نجد في المجتمع الصناعي ظاهرة اجتماعية واحدة أو فرداً، ويمكن أن يظل بمنأى عن التأثير بالإنتاج الصناعي وكما أن الدور المهني أصبح يمثل محور الارتكاز الاساسي في الحياة الاجتماعية للفرد، كذلك الحال بالنسبة للصناعة التي اصبحت تمثل محور الارتكاز الاساسي في حياة المجتمع المعاصر.



وأن شئنا أن نرتب النتيجة الحتمية لهذا الوضع بالنسبة لميدان الدراسة، قلنا دون مبالغة إن علم الاجتماع الصناعي أصبح يمثل اليوم محور الارتكاز الأساسي في دراسات علم الاجتماع.

المصادر

١- **بيرجر، مور:** البيروقراطية والمجتمع المعاصر ترجمة وتقديم د. محمد توفيق رمزي ١٩٥٩.

٢- **السيد محمد الحسيني:** الاثار الاجتماعية للحراك المهني دارسة ميدانية لمجموعة من اسر عمال المصناعة رسالة ماجستير عام ١٩٨٦ (النظرية الاجتماعية ودراسة التنظيم. دار المعارف الطبعة الثانية ١٩٧٧).

٣- **فوزية رمضان أيوب:** العوامل الاجتماعية المرتبطة بآثار حوافز العمل على إنتاج العمال في دارسة ميدانية لعينة من عمال مصنع النصر للسيارات عام ١٩٧٣.

٤- **كير، كلارك، جون دنلوب، فردريك هاربيسون، تشارلزمايز:** "الصناعة وأثرها في المجتمعات ترجمة برهان دجاني بيروت ١٩٦٢.

٥- **محمد طلعت عيسى:** متطلبات البحث الاجتماعي للتنمية في الوطن العربي بحث مقدم على حلقة النهوض بعلم الاجتماع في الوطن العربي ١٩٧٣.

٦- **محمد علي محمد (مترجم):** علم الاجتماع الصناعي تأليف ف. هوايت وفرانك ميللر، في كتاب محمد الجوهري واخرين ميادين علم الاجتماع دار المعارف ١٩٧٠.

٧- **هاريبسون، فردريك، تشارلزمايرز:** التعليم والقوى البشرية والنمو الاقتصادي، استراتيجيات تنمية الموارد البشرية ترجمة الدكتور ابراهيم حافظ عام ١٩٦٦.

٨- **الدكتور محمد الجوهري:** (مقدمة في علم الاجتماع الصناعي) دار المعرفة ١٩٨٩.

الفهرس

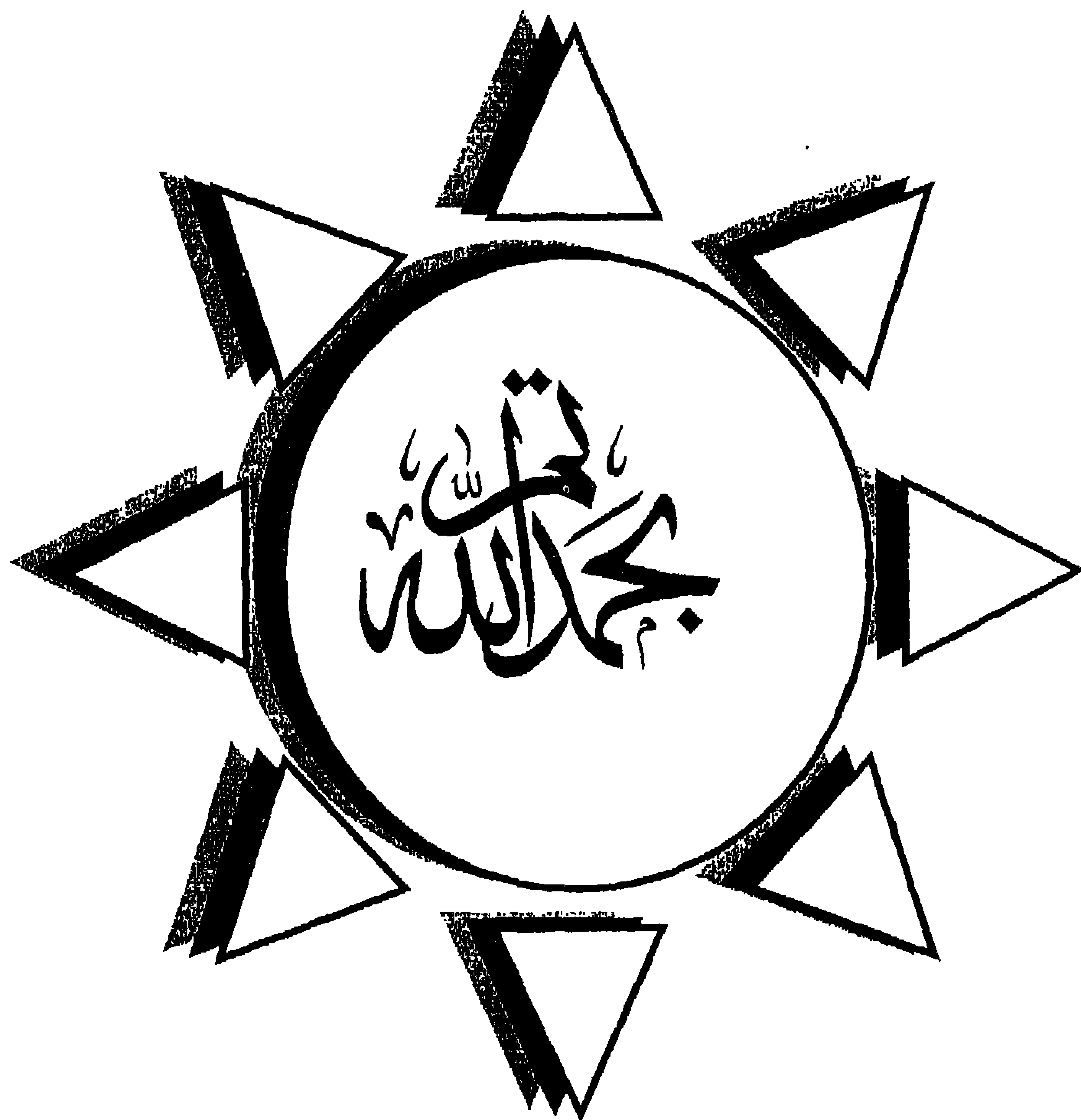
الفصل الثالث.....٧٧

الفصل الرابع.....٩٥

الفصل الخامس.....١٢٩

الفصل السادس.....١٥٥

الفصل السابع.....١٧٣


بحمد الله تم



علم الاجتماع الصناعي



دار أسامة للنشر والتوزيع
دار المشرق الثقافي
الأردن - عمان

الإدارة / هاتف: 00962 6 5658253 فاكس: 00962 6 5658254
المكتبة / هاتف: 00962 6 5658252 ص.ب: 141781